عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

مشاريع وبرامج المجالس البلدية ودورها في الحد من مشكلة البطالة وعلاقتها بالفقر في محافظة بيت لحم

عامر محمود الزبون

رسالة ماجستير

القدس /فلسطين
1436هـ/2015م

مشاريع وبرامج المجالس البلدية ودورها في الحد من مشكلة البطالة وعلاقتها بالفقر في محافظة بيت لحم

إعداد:

عامر محمود الزبون

بكالوريوس إدارة أعمال– تخصص محاسبة – جامعة القدس المفتوحة – فلسطين

المشرف: د. سمير يوسف حزبون

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير من معهد التنمية المستدامة – تخصص تنمية ريفية مستدامة – مسار بناء مؤسسات وتنمية موارد بشرية – جامعة القدس

القدس /فلسطين

1436هـ/2015م

جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
معهد التنمية الريفية المستدامة

إجازة الرسالة

مشاريع وبرامج مجالس البلدية ودورها في الحد من مشكلة البطالة وعلاقتها بالفقر في محافظة بيت لحم

اسم الطالب: عامر زبون
الرقم الجامعي: 21012720

المشرف:د. سمير يوسف حزبون

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ: 2015/03/15 من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم.

1- رئيس لجنة المناقشة: د. سمير يوسف حزبون التوقيع.....
2- ممتحنا داخلياً: د. عبد الوهاب الصبّاغ التوقيع.....
3- ممتحناً خارجياً: د. عبد الناصر مكي التوقيع.....

القدس – فلسطين

1436هـ /2015م

الإهداء

إلى والدي

إلى أفراد عائلتي

إلى أحبائي ولمن تمنوا لي النجاح

عامر الزبون

إقـــــــــــــــرار:

أقر أنا معد الرسالة بأنها قدمت لجامعة القدس، لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تم الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الدراسة، أو أي جزء منها، لم يقدم لنيل درجة عليا لأي جامعة أو معهد أخر.

التوقيع:.....

الاسم: عامر زبون

التاريخ: / / 2015م

شكر وعرفان

الحمد لله الذي أعانني على إنجاز هذا الدراسة...

أتقدم بالشكر إلى الدكتور سمير حزبون الذي كان لإشرافه على أنجاز هذه الدراسة الأثر المباشر في انجازها.

وكما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى جامعتي الغالية هذا الصرح العلمي الأصيل، الذي احتضنني وأتاح لي فرصة التعليم العالي، وإلى معهد التنمية المستدامة، وأخص بالذكر الدكتور عزمي الأطرش، عميد المعهد.

وأخيراً، أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من قدّم لي يدَّ العون وساعد على إتمام هذا الدراسة، أشخاصاً ومؤسساتٍ، ولكل من قاموا بتحكيم الاستبانة من متخصصين وإخراجها بشكلها النهائي.

إليهم جميعاً كل الشكر والتقدير،،،

عامر زبون

التعريفات

المجلس البلدي: هو مجلس الهيئة المحلية، ويشمل مجلس البلدية، أو المجلس المحلي، أو المجلس القروي، أو اللجنة الإدارية، أو لجنة التطوير، أو أي مجلس أخر يشكل وفقاً للقانون ويتألف من الرئيس والأعضاء المنتخبين (إشتيه، حباس، 2004).

المشاريع التنموية: هي نشاط تلقائي يقوم به المجتمع من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية أو الاجتماعية وهو الفعالية التي تجري في محيط اجتماعي وفق هدف معين متصل بالحياة (بشارة، 2007). وعرّفت أيضاً بأنها عبارة عن مجموعة من الأنشطة المترابطة التي تؤدي إلى تحقيق هدف واضح يعمل على تنمية المجتمع ويحدد إطار زمني، وميزانية، وهيكل تنظيمي (صلاح، 2008).

التنمية المستدامة: تلبية حاجات الحاضر دون الحد من قدرة الأجيال المستقبلية على إشباع حاجاتها عن طريق ديمومة الاستخدام للموارد الطبيعية جنباً إلى جنب مع النمو الاقتصادي والانسجام الاجتماعي ككل (الهيتي، 2007).

التنمية الاقتصادية: هي " عملية مخططة تهدف إلى الإسراع بمعدل النمو الاقتصادي. لذلك فهي تعد نمواً إراديا مخططا في الأساس أو على الأقل يجب أن يتوفر لها قدر معين من التنظيم والسيطرة الحكومية"(العبطان، ص45، 1990).

البطالة: هي ظاهرة اقتصادية بدأ ظهورها بشكل ملموس مع ازدهار الصناعة إذ لم يكن للبطالة معنى في المجتمعات الريفية التقليدية. طبقا لمنظمة العمل الدولية فإن العاطل هو كل قادر على العمل وراغب فيه، ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد، ولكن دون جدوى، أي أن البطالة عدم وجود فرص عمل مشروعة لمن توافرت له القدرة على العمل

والرغبة فيه، ويمكن أن تكون البطالة كاملة أو جزئية، وتكون على ثلاثة أنـــواع وهـــي: سافرة، واختيارية، ومقنعة (خالد، 2009).

الفقر: هو عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة، أي الأشخاص الـــذين تكـــون مصادرهم المادية، الثقافية أو الاجتماعية ضعيفة إلى حد الإقصاء من أنماط الحياة المقبولة في الدولة الواحدة التي يعيشون فيها (البنك الدولي، 2006، ص63).

وهو الفقر النسبي الذي يقارن بين فئات المجتمع المختلفة من حيث مســـتويات المعيشـــة لديهم وخاصة بين الأفضل والأسوأ والأكثر حظاً بينهم، ويركز بذلك على الفجوة بينهم، كما تركز بعض مفاهيم الفقر على أشكال مختلفة من الحرمان الفسيولوجية والاجتماعيـــة حتى عندما تتجاوز العائلة تلك الحدود الدنيا الممثلة بخطوط الفقر (عبد الرازق، 2001).

البرامج التنموية: هي عبارة عن توعية وتثقيف وتطوير وتدريب وتأهيل المواطن قدر الإمكان من أجل إحداث نقلة نوعية في حياته تجعله أكثر ثقة بنفسه وأكثر وعياً بمســـؤولياته اتجـــاه مجتمعه، وأكثر إدراكاً لقضاياه الحيوية، والانتقال به من الاعتماد علـــى الآخـــرين إلـــى الاعتماد على نفسه (صلاح، 2008).

الهيئة المحلية: وحدة الحكم المحلي في نطاق جغرافي وإداري معين. حسب قانون الهيئات المحلية رقم (1) 1997. كما نصت المادة (3) من نفس القانون على أنها تعتبر شخصية اعتبارية ذات استقلال مالي تحدد وظائفها وسلطاتها بمقتضى أحكام القانون ويتولى إدارتها مجلس يحدد أعضائه وفقا لنظام يصدر عن وزير الحكم المحلي ويصادق عليه مجلس الـــوزراء (وزارة الحكم المحلي، 2012).

الحكم المحلي: وحدات إدارية محلية تسند إليها اختصاصات عديدة وواسعة وتخضع لوصاية السلطة الإدارية المركزية التي تفرض وصايتها على أشخاصها وأموالها وأعمالها (عمرو، 2004).

قانون الهيئات المحلية رقم(1) لسنة 1997: هو القانون الناظم لعمل الهيئات المحلية وقد تم إقراره من قبل المجلس التشريعي الفلسطيني في المادة رقم (1) لسنة 1997.

المجتمع المحلي: مصطلح يشير إلى بناء اجتماعي يتسم بعلاقات ونظم لها طابع خاص مثل التشابه في التكوين وقوة العلاقة حيث تسود الجماعات والعلاقات الأولية والتقاليد والقيم المحلية وأساليب الضبط الاجتماعي غير الرسمية (عبد الحي، 2006).

التجمع السكاني: مساحة من سطح الأرض مأهولة بالسكان بشكل دائم ولها سلطة إدارية رسمية وتكون منفصلة جغرافياً عن أي مجتمع مجاور لها ومعترف بها عرفياً و لها سلطة إدارية مستقلة (جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، 2003).

ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة إلى الكشف عن مشاريع وبرامج المجالس البلدية ودورها في الحد من مشكلة البطالة وعلاقتها بالفقر في محافظة بيت لحم. حيث أجريت الدراسة في الفترة الواقعة ما بين شهر أيلول 2013 وشهر آذار/ 2015، حيث قام الباحث باختيار مجتمع الدراسة والمكون من المجالس البلدية في محافظة بيت لحم والبالغ عددها (10) بلديات، حيث تكون أفراد مجتمع الدراسة من جميع رؤساء المجالس البلدية، ومدراء البلديات، ومدراء ورؤساء أقسام الهندسة والمشاريع، ورؤساء أقسام التخطيط والبرامج في المجالس البلدية في محافظة بيت لحم، ومدراء ورؤساء وموظفي أقسام الشؤون الإدارية والمالية في البلديات في محافظة بيت لحم، والبالغ عددهم (120) مبحوث، وتلخصت مشكلة الدراسة حول التعرف إلى"الدور التنموي الذي تلعبه مشاريع وبرامج مجالس البلدية في الحد من مشكلة البطالة وعلاقتها بالفقر في محافظة بيت لحم". كما أن أهمية الدراسة تنبع من تناول دراسة جديدة تبحث في دور مجالس البلدية في التقليل من البطالة والفقر من خلال مشاريعها وبرامجها المنفذة، ومدى مساهمة الدراسة في رسم نموذج خاص بالبلديات يكون قادر على الحد من البطالة والفقر، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لمناسبته لغرض الدراسة والذي يصف الظاهرة ويحللها كما هو الواقع، وتم جمع المعلومات لتحقيق أهداف الدراسة بالاستعانة بمصادر أولية وثانوية، أما المصادر الأولية فقد تم تصميم أداتين للدراسة، الأولى المقابلة تقيس دور المشاريع والبرامج البلدية في الحد من مشكلة البطالة وعلاقتها بالفقر من وجهة نظر مدراء ورؤساء أقسام الهندسة والمشاريع في مجالس البلدية حيث تم اجراء المقابلة مع (10) أفراد معينين داخل مجتمع الدراسة ، والثانية استبيان يقيس الدور التنموي الذي تلعبه مشاريع وبرامج المجالس البلدية في الحد من مشكلة البطالة وعلاقتها بالفقر في محافظة بيت لحم وعددها (10) بلديات، ومن ثم تم تحليل ومعالجة وعرض البيانات بواسطة الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وبرنامج اكسل (Excel). وفيما يتعلق بالمصادر الثانوية تمثلت بمراجعة الأدبيات السابقة والأبحاث والدراسات والكتب ذات العلاقة.

أما أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة والمتعلقة في الدور التنموي لمشاريع مجالس البلدية في الحد من مشكلة البطالة في محافظة بيت لحم كانت بدرجه كبيرة حيث بلغ الوسط الحسابي (3.89) حيث جاء في مقدمتها: أن وزارة العمل بالتعاون مع البلدية تعمل على جذب كادر بشري ذو خبرة لتدريب العاطلين عن العمل وتقليل البطالة، وكما أظهرت النتائج أن وسائل النهوض بمشاريع وبرامج مجالس البلدية للحد من مشكلة البطالة وعلاقتها بالفقر في محافظة بيت لحم كانت كبيرة بمتوسط حسابي (3.72)، وجاء في مقدمتها: مشاركة المجلس البلدي في المشاريع من خلال كادر متخصص، والحصول على منح خارجية يليه الحصول على منح داخلية من المجتمع المحلي لانجاز

مشاريعها التنموية. أما النتائج المتعلقة في الدور التنموي لبرامج مجالس البلدية والتقليل من الفقر بمحافظة بيت لحم فكانت كبيرة جدا وبمتوسط حسابي (3.98)، وقد جاء في مقدمتها: ساهمت البلدية في وتقليل الفقر عن طريق تعاونها مع الجمعيات التعاونية الخيرية من جهة ومن جهة أخرى مع وكالة الغوث على التقليل من حدة الفقر من خلال برنامج تشغيل الأيدي العاملة ومشاريع البنية التحتية من خلال صندوق إقراض وتطوير البلديات وكذلك مشاريع شق التطرق وتعبيد الشوارع وبناء المؤسسات والمراكز التجارية. أما النتائج المتعلقة بمعوقات الدور التنموي لمشاريع مجالس البلدية في الحد من مشكلة البطالة في محافظة بيت لحم كانت بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (3.45)، وقد جاء في مقدمتها: ضعف التمويل المحلي للبلديات، قلة الإمكانيات والموارد المالية في البلدية، الوضع الاقتصادي للمجتمع، كذلك الوضع الاجتماعي من حيث عدم التكافل بين الأسر. أما النتائج المتعلقة بمعوقات الدور التنموي لبرامج مجالس البلدية في التقليل من الفقر في محافظة بيت لحم كانت بدرجة كبيرة وبمتوسط حسابي (3.94)، وقد جاء في مقدمتها: الوضع السياسي للاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية من حيث الحواجز والجدار والسيطرة على الحدود والمعابر، الوضع الاجتماعي من حيث عدم تضامن العاملين مع بعضهم البعض،عدم توفر فرص عمل، وعدم تعاون الجمعيات الخيرية التنموية مع المجالس البلدية.

وخرجت الدراسة إلى التوصيات التالية والتي كان أهمها: عمل مشاريع مدروسة النتائج مسبقاً، وسيطرت السلطة الفلسطينية على مناطق (ج) من خلال إنشاء مشاريع صناعية ومشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم ، وضع خطط إستراتيجية من قبل ذوي الخبرة داخل البلديات، تأسيس صندوق تكافل في كل بلدية، تقليل الضرائب على المشاريع الصغيرة والمتوسطة، إعداد برامج توعية لزيادة التكافل داخل البلدية بين أبناء البلد، تفعيل شبكة الحماية الاجتماعية، تدريب العاملين في البلديات نحو أدارة المشاريع، التركيز على مشاريع الأيدي العاملة، تعديل أنظمة الهيئات المحلية من خلال أشراك المجالس البلدية في القرار، تفعيل الرقابة الداخلية والخارجية في البلديات.

The Projects And Programmes Of Local Municipalities And Its Role In Limiting The Problem Of Unemployment And Poverty In Bethlehem Governorate

Student's Name: Amer Al-Zboun
Supervisor: Dr. Samir Hazboun

Abstract

The study aims to "the developmental role played by the Municipal councils' projects and programs in reducing unemployment problem and its relationship with poverty in the Governorate of Bethlehem", conducted between July, 2013 and March, 2015. The researcher selected the study sample from the total population of the municipal councils in Bethlehem (n=10). The sample consisted of all heads of municipal councils, municipalities managers, Project managers, Heads of engineering sections, heads of planning and programming sections in municipal councils of Bethlehem, managers and heads of administrative and finance departments in Bethlehem municipalities, (n=120). The study significance lies in the innovative study that deals with the role of municipal councils in reducing unemployment and poverty through their executed programs and projects. The study used a descriptive analysis method that applies to the unemployment and poverty phenomenon and analysis it. The data were collected via primary and secondary sources. Primary sources were represented by two tools; the first was the interview, to measure the role of programs and projects in reducing the problem of unemployment and its relationship with poverty, from the perspective of manager's and section head's of engineering and projects departments in the municipal councils. Interviews were conducted with ten persons (n=10) of the sample; the second tool was a questionnaire to measure the developmental role played by municipal projects and programs to reduce unemployment and its relationship with poverty in the ten municipalities of Bethlehem Governorate, (n=10). Statistical programs, SPSS, and Excel were used to analyze the data. The secondary sources were previous studies and literature reviews.

The most important results that this research has drawn were: the role of municipal councils' *projects* to reduce unemployment in Bethlehem Governorate was high with a mean (3.89). At the forefront of these results was municipal cooperation with the ministry of Works to attract highly experienced human resources to train the unemployed and, hence, reduce unemployment. It was also found that the methods of promoting projects and programs of municipal councils to reduce unemployment and its relationship with poverty in Bethlehem Governorate was high with a mean (3.72), where the participation of the municipal council in the *projects* through specialized work force, and obtaining outside and domestic donations from the local community to complete its developmental projects. With regard to the developmental role of municipal councils' *programs* to reduce poverty in Bethlehem Governorate, the study found that the mean was as high as (3.98), where the

most significant result was “the municipality contributed to the reduction of poverty through its cooperation with charitable cooperative societies on one hand and UNRWA on the other, to reduce poverty through providing jobs for the work force and projects of the infrastructure through a lending fund, and municipal development with projects of road constructions and building institutions and trade centers. The results related to the obstacles of the role of municipal councils' developmental *projects* to reduce the unemployment problem in Bethlehem Governorate, was moderate and with a mean of (3.45); where the most significant result was on "the weakness of financial aids for municipalities, the lack of financial resources in the municipalities, the general socio-economical situation such as the lack of solidarities among families. But, the results related to the obstacles of the rope of municipal councils' developmental *programs* in reducing poverty in Bethlehem Governorate, was high with a mean of (3.94); where at the forefront result was "the political situation of the Israeli occupation of the Palestinian land, roadblocks, the separation wall, control over borders and exit points, the social situation, especially the workers' solidarity with each other, lack of jobs, and lack of cooperation between charitable developmental societies with municipal councils.

The study recommendations included: execution of project with pre-studied results, the domination of the Palestinian Authority on area "C" through erecting large, medium, and small industrial projects, set strategic plans through municipalities' specialized and experienced staff, establish welfare fund in each municipality, reduce taxes on small and medium projects, prepare awareness programs in order to increase solidarity among people in the municipality, activate social welfare networks, training workers on project management, emphasis on projects' labor force, adjust the local organizations' rules through engaging municipal councils in decision making, apply internal and external management control in municipalities.

الفصل الأول

مقدمة الدراسة وأساسياتها

1.1 المقـــدمـــة:

اتسمت نشأة المجالس البلدية في الأراضي الفلسطينية بأنه تم اســتغلالها لصـــالح الدولـــة المحتلة للأراضي الفلسطينية وكما مرت المجالس البلدية بعدة مراحل منذ أواخـــر القـــرن التاســـع عشر، وحتى نهاية الحكم التركي عام 1918، وطوال مرحلة الانتداب البريطاني، ولكـــن الصـــفة الأغلب فيها كانت محصورة في قيادة المجالس البلدية والقروية في فلسطين مـــن حيـــث تكوينهـــا وأدائها في يد عدد محدود من العائلات شبه الإقطاعية، أو كبار الملاك الفلسطينيين، الذين تصدروا آنذاك، قيادة العمل العام بكل أبعاده السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتصدرت عملية التنـــافس بين العائلات المدنية المتنفذة، ولذلك أصبحت البلديات آلية سلطة في يد العائلة (أو تحالف العائلات) التي تسيطر عليها، فكانت تستغلها مركزاً لتأمين تغلغل نفوذها وضمان مصـــالحها"، وبعـــد نكبـــة 1948 استمر هذا الوضع على هذه الشاكلة في الضفة والقطاع حتى عام 1967، أما في قطاع غزة ركزت المجالس البلدية على احتياجات الدور الاجتماعي والسياسي لكبار الملاك والتجار، وإبقـــاء

الطابع التقليدي للقوى السياسية شبه الإقطاعية، ودورها في العمل السياسي عموماً، وفي البلـــديات والمجالس القروية خصوصاً دون الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الاجتماعية والسياسية العميقة بعد نكبة عام 1948 (الجرباوي، 2005).

وعملت المجالس البلديات والهيئات المحلية العديد من المشاريع التي تسهم في تشغيل القوى العاملة وبالتالي تؤدي إلى خفض معدلات البطالة والفقر في المجتمع الفلسطيني، وتمثل قضية البطالة فـــي الوقت الراهن وبشكل عام إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه معظم دول العالم العربي باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولعلى أسوأ وأبرز ســـمات الأزمـــة الاقتصادية التي توجد في الدول العربية والنامية على حد سواء هي تفاقم مشكلة البطالة، أي التزايد المستمر المطرد في عدد الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه دون أن يعثروا عليه (الطيب، لطيفة، 2011). وكما أن أهم المشاكل الاقتصادية التي تؤدي غالبا إلى تفاقم نتائجها على المجتمع، تمثلت في أولى لبناتها: البطالة الفقر ويليها المرض ومن ثم التخلف المطبق وهنـــاك ما يقارب مليار عاطل عن العمل موزعين على مختلف أنحاء المعمورة. ويبدو أن البطالة قد دخلت مرحلة جديدة تختلف تماماً عن بطالة العالم ما بعد الحرب العالميّة الثانية حيث كانت البطالة جزءاً من الدورة الاقتصادية، ثم أصبحت جزءاً من المجتمع الفلسطيني، فأصبحت البطالة تمثل ما يقارب 17% من إجمالي سكان مدينة بيت لحم في فلسطين (الحيالي، 2008). وعلى الرغم مـــن زيـــادة المعدلات العالية للبطالة في المجتمع الفلسطيني الناجمة عن ضعف البنية الاقتصادية والإجـــراءات التعسفية الناتجة عن الاحتلال الإسرائيلي والموجهة ضد الاقتصاد الفلسطيني والعمالة الفلسطينية في سوق العمل الإسرائيلي، فقد بلغت معدلات البطالة الناجمة عن الإغلاق أعلى من 50% في قطـــاع غزة وأعلى من 35% في الضفة الغربية، وفي مواجهة هذا الوضع الذي لم يسبق له مثيل وأثـــره المدمر على الهيكل الاقتصادي الضعيف في المناطق الفلسطينية ساهمت كل من السلطة الفلسطينية

والبنك الدولي وبعض الدول المانحة الرئيسية في جهد مشترك لإطلاق برامج عاجلة قصيرة الأجل لخلق الوظائف في قطاع غزة والضفة الغربية لاستيعاب أكبر عدد ممكن من العمال العاطلين قسراً عن العمل (المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار)، 2007). وكما بين تقرير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، حول أسباب تفشي البطالة في المجتمع الفلسطيني حيث تم تبرير ذلك بعدم توفر فرص العمل المناسبة للتخصصات المناسبة وعدم توفر الإمكانات المادية خاصة عند فئة الرجال، مما تسبب في انتشار الفقر وعدم توفر الحاجة والحرمان وتخلف أوضاعهم الصحية، أو تأخرهم عن الزواج وإنشاء الأسرة، أو عجزهم عن تحمل مسؤوليات أسرهم، وتفيد الإحصاءات العلمية إلى أن للبطالة أثراً سلبياً على الصحة النفسية، كما لها آثارها السلبية على الصحة الجسدية. فكثير من العاطلين عن العمل يفتقرون لتقدير الذات، ويشعرون بالفشل، وسيطرة الملل عليهم، واليقظة العقلية والجسمية منخفضة، بالإضافة إلى الهجرة وانتشار الجريمة والسرقة والعنف (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005).

وللتعرف على دور المجالس البلدية ومدى مساهمتها من خلال مشاريعها وبرامجها وعلاقتها بالبطالة والفقر جاءت هذه الدراسة للتعرف على هذا الدور وانعكاسه على المواطن الفلسطيني في تلك المناطق التي وجدت فيها تلك المجالس في محافظة بيت لحم.

2.1 مشكلة الدراسة:

تلخصت مشكلة الدراسة من خلال الإجابة على السؤال الرئيسي التالي: "**ما الدور التنموي الذي تلعبه مشاريع وبرامج المجالس البلدية في الحد من مشكلة البطالة وعلاقتها بالفقر في محافظة بيت لحم**"؟ إضافة للتعرف على المشاكل الفرعية التالية:

- إدراك أفراد العينة في البلديات للدور التنموي الذي تلعبه المشاريع والبرامج.
- أدراك أفراد العينة لدور المجالس البلدية في الحد من مشكلة البطالة وعلاقتها بالفقر.

3.1 مبررات الدراسة:

لقد جاءت هذه الدراسة استجابة للعديد من الأسباب، أهمها:

- ازدياد معدل البطالة والفقر داخل المكون الفلسطيني في السنوات الماضية جعل من الضروري دراسة فاعلية المشاريع التنموية التي تقوم بها البلديات في التقليل من تلك النسب المرتفعة.
- اهتمام الباحث بالجانب الإداري والتنموي في مؤسسات محافظة بيت لحم.
- مكانة مجالس البلدية وتعاظم دورها دفع الباحث لاختيار هذه الدراسة النوعية.
- اهتمام الباحث في معرفة سبب ازدياد نسبة البطالة والفقر.
- تقديم جهد علمي للمكتبة والمهتمين في المؤسسات المحلية والأهلية ذات الاهتمام بتنمية المجتمع المحلي الفلسطيني، وتقديم التوجيهات العامة والحديثة لدينا كمؤسسات فلسطينية لدراسة مجالات التنمية الإدارية كعلم من علوم تطوير الموارد البشرية ماديا ومعنوياً واجتماعياً واقتصادياً.
- الدور المتوقع لهذه الدراسة في أن يؤدي إلى زيادة معرفة الباحث وتزويده بالأسس العلمية التي يمكن أن ترفع من مستوى أدائه العلمي و العملي في إجراء البحوث.

4.1 أهمية الدراسة:

تبرز أهميه الدراسة من المنطلقات التالية:

- **الأهمية العلمية:** دراسة جديدة تبحث في دور مجالس البلدية في التقليل من معدل البطالة والفقر حيث ستتناول هذه الدراسة الدور التنموي للبلديات من خلال المشاريع والبرامج التي تنفذها في الحد من البطالة والفقر. أضافت الدراسة إلى المكتبة عملاً علمياً جديداً.

الأهمية التطبيقية: تساهم الدراسة في وضع إستراتيجية خاصة للبلديات تكون قادرة على التطبيق من خلال المساهمة الحقيقية في الحد من البطالة وعلاقتها بالفقر وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية.

أهمية مرتبطة بالباحث: زيادة معرفة الباحث وتزويده بالأسس العلمية التي يمكن أن ترفع من مستوى أدائه العلمي والعملي في إجراء البحوث.

أهمية مرتبطة بالحدود: غطت الدراسة منطقة جغرافية كبيرة تمثل الجزء الأكبر من محافظة بيت لحم.

5.1 أهداف الدراسة:

ترتكز هذه الدراسة إلى هدف رئيسي واحد وعدد من الأهداف الفرعية. يتمثل الهدف الرئيسي في التعرف إلى "**الدور التنموي الذي تلعبه مشاريع وبرامج مجالس البلدية في الحد من مشكلة البطالة وعلاقتها بالفقر في محافظة بيت لحم**". أما الأهداف الفرعية لهذه الدراسة تتلخص في:-

- التعرف إلى الدور التنموي لمشاريع وبرامج مجالس البلدية في الحد من البطالة وعلاقتها بالفقر في محافظة بيت لحم.
- التعرف إلى ابرز معوقات الدور التنموي لمشاريع وبرامج مجالس البلدية في الحد من مشكلة البطالة وعلاقتها بالفقر في محافظة بيت لحم.
- التعرف إلى أنواع مشاريع وبرامج المجالس البلدية التي ساهمت في الحد من مشكلة البطالة وعلاقتها بالفقر في محافظة بيت لحم.

6.1 أسئلة ألدراسة:

تتمثل أسئلة الدراسة في سؤال رئيسي ينبثق عنه عدد من الأسئلة الفرعيـــة، أمـــا الســـؤال الرئيسي فهو "ما الدور التنموي الذي تلعبه مشاريع وبرامج مجالس البلدية في الحد من مشكلة البطالة وعلاقتها بالفقر في محافظة بيت لحم"؟ أما الأسئلة الفرعية فهي على النحو التالي:

- ما الدور التنموي لمشاريع مجالس البلدية في تقليل مشكلة البطالة في محافظة بيت لحم؟
- ما علاقة برامج مجالس البلدية في تقليل مشكلة الفقر في محافظة بيت لحم؟
- ما معوقات الدور التنموي لمشاريع مجالس البلدية في تقليل مشكلة البطالة والفقر في محافظـــة بيت لحم؟
- ما وسائل النهوض بمشاريع وبرامج مجالس البلدية في تقليل مشكلة البطالة وعلاقتها بالفقر في محافظة بيت لحم؟

7.1 فرضية الدراسة:

تتلخص فرضية الدراسة الأساسية في:

- لا تمثل لمشاريع مجالس البلدية دورا تنمويا في تقليل مشكلة البطالة في محافظة بيت لحم.
- لا تسهم برامج مجالس البلدية في تقليل مشكلة الفقر في محافظة بيت لحم.
- لا تسهم معيقات لدور التنموي لمشاريع مجالس البلدية في زيادة مشكلة البطالـــة والفقـــر فـــي محافظة بيت لحم.
- لا تمثل وسائل النهوض بمشاريع وبرامج مجالس البلدية في تقليل مشكلة البطالـــة وعلاقتهـــا بالفقر في محافظة بيت لحم.

أما فرضية الدراسة الثانوية لغرض التحليل الإحصائي تتلخص في التالية:

وللتعرف على تأثير خصائص عينة الدراسة على إجابات أفرادها على أسئلة الدراسة فقد تم اعتماد الفرضيات الإحصائية التالية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين حول مشاريع وبرامج مجالس البلدية ودورها في الحد من مشكلة البطالة وعلاقتها بالفقر في محافظة بيت لحم تعزى لمتغيرات:

- الجنس
- العمر.
- الخبرة.
- المؤهل العلمي.
- تصنيف البلدية.
- المنصب داخل البلدية.
- الحالة الاجتماعية.

8.1 حدود الدراسة:

الحدود البشرية: تتمثل في محافظة بيت لحم كحالة دراسية وتشمل:

- رؤساء مجالس البلدية في محافظة بيت لحم والبالغ عددهم(10).
- مدراء البلدية في محافظة بيت لحم والبالغ عددهم(9).
- مدراء ورؤساء أقسام الهندسة والمشاريع ورؤساء أقسام التخطيط والبرامج في محافظة بيت لحم والبالغ عددهم (47).
- مدراء ورؤساء وموظفي أقسام الشؤون الإدارية والمالية في محافظة بيت لحم والبالغ عددهم(54)

الحدود المكانية: مجالس البلدية في محافظة بيت لحم والبالغ عددها (10) مجالس بلدية.

الحدود الزمانية: العام 2016/2015.

الفترة الزمنية للدراسة: من الفصل الدراسي الثاني للعام الدراسي 2013/2012 حتى نهاية الفصل الدراسي الثاني للعام الدراسي2016/2015.

9.1 محددات الدراسة:

تتمثل محددات الدراسة بما يلي:

ندرة المصادر والمراجع والدراسات السابقة المتعلقة بواقع دور مشاريع وبرامج مجالس البلدية في الحد من مشكلة البطالة وعلاقتها بالفقر في محافظة بيت لحم بالإضافة إلى صعوبات واجهت الباحث في استعادة بعض الاستبيانات من المبحوثين حيث كانت معبأة بشكل كامل، وكذلك ما استغرقته هذه الدراسة من وقت وجهد إضافي.

10.1 هيكلية الدراسة:

الفصل الأول: المقدمة، مشكلة الدراسة، مبررات الدراسة، أهمية الدراسة، أهداف الدراسة، أسئلة الدراسة، فرضيات الدراسة، حدود الدراسة، محددات الدراسة.

الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة.

الفصل الثالث: منهجية الدراسة وأدواتها، مجتمع الدراسة، عينة الدراسة وخصائصها، إجراءات تطبيق الدراسة، أداة الدراسة، صدق أداة الدراسة، ثبات الأداة، متغيرات الدراسة، والمعالجة الإحصائية.

الفصل الرابع: يشتمل على التحليل الإحصائي لمجتمع وأداة الدراسة، وتحليل المقابلة، واختبار أسئلة وفرضيات الدراسة، عرض النتائج ومناقشتها.

الفصل الخامس: النتائج والاستنتاجات والتوصيات.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري

1.1.2 المقدمة

يتناول هذا الفصل الأدبيات السابقة مبينة النبذة تاريخية عن الحكم المحلي، والحكم المحلي وارتباطه بعمل مجالس البلدية، والمجالات التنموي للهيئات المحلية، وتاريخ الهيئات المحلية في فلسطين، ومهام الهيئات المحلية ووظائفها، والإطار القانوني للهيئات المحلية، ونشأت المجالس البلدية، وتصنيف البلديات في فلسطين، دور البلديات ووظائفها، وقسم الهندسة والمشاريع في المجالس البلدية ،البطالة في فلسطين، ونسب البطالة في الضفة الغربية وقطاع غزة ، الفقر في فلسطين ،أسباب الفقر ونسب ومعدلات الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة والمشاريع التموية وأهميتها، ومفهوم التنمية العام الدور التنموي (التنمية الاقتصادية والاجتماعية) للمشاريع والبرامج والدور التنموي (التنمية الاجتماعية) للبرامج للحد من الفقر، والدور التنموي (التنمية الاقتصادية) للمشاريع للحد من البطالة، والمشاريع والبرامج التي نفذتها المجالس البلدية في محافظة بيت لحم

وساهمت من خلالها في الحد من البطالة والفقر، وأيضا الدراسات السابقة حول موضوع الدراسة مرتبة حسب تسلسلها الزمني.

1.1.1.2 نبذة تاريخية عن الحكم المحلي:

ترجع فكرة الهيئات المحلية واستقلالها في مباشرة الشؤون المحلية إلى الماضي البعيد بحيث يمكن القول بأن الهيئات المحلية سبقت في نشأتها مفهوم الدولة بمفهومها المعاصر، ذلك أن الحكومات المحلية نشأت أولا في مفهوم محلي يتجلى أولا في القرى والمدن التي عاشت فيها المجتمعات السياسية الأولى في معظم أنحاء العالم والتي كانت تتخذ العائلة والقبيلة والجماعة والقرية والمدينة. وكانت تتمثل في زعماء ورؤساء القبائل والجماعات وفي مجالس عشائرية وقبائلية وجماعية تمارس سلطاتها في مساحات ذات طابع محلي (عمرو، 2004).

ومع التطور السياسي والحضاري وبروز المجتمعات السياسية الإقليمية انتقلت الحكومة من إطار القبيلة والمدينة إلى إطار الإقليم والذي يضم العديد من المدن والقرى مع إستمرار العمل بفكرة الحكومات المحلية وفق ما يتلاءم وسياسة الحاكم والسياسة العامة الذي يرسمها له بنفسه (عمرو، 2004).

أما الإدارة المحلية في أوروبا فإن أول تشريع ينظم المجالس المحلية في انجلترا قد صدر عام 1601 عندما نجح رجال الكنيسة في الابراشيات من إصدار قانون ينص على إبعاد سيطرة اللوردات عن هذه الابراشيات وتشكيل مجالس لها اختصاصات تتعلق بإنشاء الطرق والعناية بالصحة ولها حق في فرض الضرائب المحلية وجبايتها وكانت انجلترا بذلك رائدة في نظام المجالس المحلية.

أما في فرنسا فتتميز الوحدات الإدارية المحلية بوحدة النمط، حيث تنقسم إلى مستويين هما المحافظات والبلديات وهذا الفرق بين التنظيمين يفسر بأن النظام الفرنسي ابسط وأقل تعقيدا من النظام الانجليزي (عواضه، 1983).

أما الحكم المحلي في الدول العربية فقد منحت تلك الدول لمجالسها المحلية اختصاصات متنوعة، لا تقل في أهميتها ومداها عن تلك الاختصاصات التي تمارسها المجالس المحلية في الدول الأوربية العريقة كبريطانية وفرنسا (عواضة، 1983). وعليه بدأ الحكم المحلي وكأنه الدواء المعالج للمشاكل التي تعانيها الدولة المعاصرة في تنفيذ خططها وسياساتها في مختلف المجالات بل الوسيلة الضرورية لتحقيق التنمية الشاملة في كافة المجتمعات المتقدمة والنامية ولذلك حرصت الدساتير في الدول المعاصرة على النص بالأخذ بنظام الحكم المحلي أو الإدارة المحلية تأكيدا لأهميتها وتثبيتا لدعائمهم على أسس دستورية متينة تجعله في منأى عن أهواء الحاكمين والتقلبات السياسية (عمرو، 2004).

أما الحكم المحلي في ظل الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين عام 1967 فقد أبقت إسرائيل على الأنظمة والقوانين المعمول بها في مصر والأردن والمتعلقة في البلديات، ومع ذلك فقد اصدرالاحتلال أوامر عسكرية للسيطرة على المرافق العامة والبنية التحتية وتدمير مقومات الحياة للبلديات وتحويلها إلى مؤسسات غير فاعلة وقادرة على تقديم الخدمات للمواطن الفلسطيني ثم جاء بعد ذلك توقيع اتفاقية أوسلو في عام 1993 بين منظمة التحرير وإسرائيل ونشوء السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994 والتي على أساسها تم تشكيل أكثر من وزارة ومن ضمنها وزارة الحكم المحلي،حيث تم وضع أهداف السياسة العامة للوزارة والقائمة على دعم الهيئات المحلية وبناء مستقبل واعد للسنوات القادمة وبذل الجهد الممكن لرفع مستوى الخدمة المقدمة للمواطن الفلسطيني وبعدها تطور عمل

هيئات الحكم المحلي على مستوى الوطن بأكمله وقد بلغ عددها في محافظة رام الله عام 1994 (68) هيئة محلية (وزارة الحكم المحلي، 2007).

2.1.1.2 الخطة التنموية الإستراتيجية للحكم المحلي الفلسطيني:

وضعت وزارة الحكم المحلي في رام الله / فلسطين: الخطة الإستراتيجية للفترة 2010- 2014م وعملت على تحقيق وتوافق الأهداف الإستراتيجية مع نتائج وتوصيات الدراسة وكانت الأهداف الإستراتيجية للحكم المحلي خلال تلك الفترة كما يلي(الحكم المحلي، 2010):

- تمكين الهيئات المحلية من امتلاك قدرات مؤسساتية فاعلة.
- رفع كفاءة الوزارة لتمكينها من التخطيط والتوجيه والإشراف على قطاع الحكم المحلي.
- تحقيق مزيد من الديمقراطية والشفافية والمشاركة المجتمعية في قطاع الحكم المحلي.
- تعزيز مفهوم الشراكة والتعاون بين الهيئات المحلية والقطاعين الخاص والعام للمساهمة في إحداث تنمية محلية وتعزيز الاستقلال المالي للهيئات المحلية.

3.1.1.2 الحكم المحلي وارتباطه بعمل المجالس البلدية:

يعتبر عمل المجالس البلدية في المجتمعات بمثابة الحكم الذاتي في مناطقها الجغرافية وهي من أكثر الجهات التي قد تساهم في تحقيق التنمية المستدامة إذا ما تم التعامل معها بشكل ايجابي والتي في النهاية قد تنعكس بشكل عام على الدولة (مركز دراسات الوحدة العربية، 2004).

يعمل الحكم المحلي كحلقة وصل بين السلطات الإدارية العليا في السلطة ومع المجالس القروية وذلك من خلال العمل على تحويل عمل البلديات والخدمات البلدية من يد السلطات المركزية إلى استخدام أسلوب المركزية في إدارتها، و بتطبيق اللامركزية بعناية من أجل ضمان فاعلية

المؤسسات المحلية. ولإدارة حكم اللامركزية ثلاث فوائد أساسية. الفائـــدة الأولـــى: إن الإداريـــين المحليين يوفرون مجالا أفضل وأكثر راحة ويضعون المؤسسات الحكومية مباشـــرة فـــي متنـــاول السكان الذين تخدمهم. الفائدة الثانية: إن إدارة حكم اللامركزية تخلق فرصاً أكثر لمشاركة الجمهور وإسهامه.الفائدة الثالثة: في استطاعة الحكومات المحلية أن تكون أكثر تجاوباً وتكيفا مع الأوضـــاع المحلية الأمر الذي يؤدي إلى فاعلية أكبر (عمرو، 2009).

4.1.1.2 المجالات التنموي للهيئات المحلية:

باعتبار الهيئات المحلية فرعا من فروع أجهزة الدولة فهي تعتبر أداة مباشرة في العمليـــة التنموية، من خلال قيامها بالعديد من النشاطات المختلفة ومساهمتها في تنفيـــذ الخطـــط التنمويـــة الاقتصادية ومن أهم المجالات التنموية للهيئات المحلية: مجال التنمية السياسية، ومجـــال التنميـــة الاجتماعية، ومجال التنمية الإدارية والفنية ومجال التنمية الاقتصادية وهنا سوف نركز على مجالين وهما:

- مجال التنمية الإدارية والفنية: وجود الهيئات المحلية يساهم في إشراك المجتمع المحلـــي فـــي تنظيم وإدارة شؤونه المحلية، باعتباره الأقدر تفهما للحاجات والرغبات والمشاكل المحلية مـــن الجهات الحكومية وكما يساهم ذلك في زيادة وتدريب الكوادر الفنية والإداريـــة المهنيـــة ذات الكفاءة العالية.
- مجال التنمية الاقتصادية:تساهم المجالس والهيئات إلى توفير مصادر دخل محلية وتوفير العدالة الاقتصادية والاجتماعية من خلال جباية وجمع المستحقات (ضرائب رسوم ورخص وحـــرف وعائدات أخرى) من المرافق المحلية حيث يتم صرفها على سكان المناطق المحلية، إضافة إلى

أن الخدمات التي تقدمها تلك الهيئات المحلية تساهم في إيجاد مشاريع تنموية مما يـــؤدي إلـــى تخفيف الأعباء المالية والاتكال على الجهات الحكومية (غوينم، 2008).

2.1.2 تاريخ الهيئات المحلية في فلسطين:

مر الحكم المحلي وخصوصاً الهيئات المحلية الفلسطينية بالعديد من المراحـــل فيمـــا يلـــي تلخيص لها وفق التسلسل الزمني:

1.2.1.2 فترة الحكم العثماني:

مرت فلسطين التاريخية في عهد الحكم العثماني بتقسيمات شملت ثلاثـــة منـــاطق إداريـــة سياسية هي: المدينتين الساحليتين عكا وحيفا، وكذالك القدس وخرجت بذلك كل من جبـــال نـــابلس والقدس والخليل من التقسيمات الإدارية وكانت تخضع إلى الشيوخ المحليين (بركات،2010). تشير الدراسات والأبحاث أن العمل بتشكيل المجالس البلدية في فلسطين بدأ منذ العهد العثمـــاني، حيـــث أعتبر المنشور السلطاني الصادر في العام (1856) بمثابة إشارة للبدء بإنشاء هيئات بلديـــة، وقـــد تشكلت البلديات في تلك الحقبة في المدن التالية (القدس، حيفا، يافا، اللد، الرملة، بيت لحم، الخليل، نابلس، جنين، طولكرم، غزة، بئر السبع، عكا، الناصرة، رام الله). (الجرباوي، 2000). ويعتبـــر قانون البلديات لسنة 1877 م الأساس التنظيمي لعمل البلديات والذي عمل على تغيير مواد الأنظمة السابقة والزيادة في اختصاص المجلس والرئيس، وكذلك غير طريقة الانتخاب لكي يصـــبح حـــق للمواطن في الترشح والانتخابات في حال توفرت الشروط لذلك وكما زاد القانون في تحسين الدخل وتوفير متابعة وانتظام جبايته (عبد ربه، 2009).

2.2.1.2 فترة الانتداب البريطاني:

وبعد الحرب العالمية الأولى وتقسيم الأرض العربية فيما بينهم وفقا لاتفاقية سايكس بيكو (1916) ووعد بلفور (1917) دخلت فلسطين عهدا جديدا حيث أصبحت جميع فلسطين تحت الاحتلال البريطاني في أيلول (1918م) واستمر العمل بالقوانين العثمانية حتى عام 1921م على غرار أمثاله في المستعمرات البريطانية من حيث استخدام المركزية الشديدة والمطلقة للمندوب السامي من حيث حقه في حل البلديات وتغيير حدودها والتعيين فيها (سعيد، 2000). واستطاعت حكومة الانتداب البريطاني استغلال تحكمها المالي بالبلديات في القضاء على أي إمكانية فعلية لاستغلالها، أو على الأقل لقيامها في دور ايجابي فاعل في تطوير مجتمعاتها (بركات،2010).

وفي عام 1934 عمل بقانون جديد للبلديات على غرار المستوطنات البريطانية من حيث المركزية الشديدة وقد جاء القانون في 133 مادة وبموجبه تم إلغاء القانون العثماني والإبقاء على البلديات التي نشأت في ذلك العهد وهذا القانون قيد سلطات وصلاحيات تلك المجالس البلدية وحرمها من المساهمة في أقامة حكم ذاتي لعرب فلسطين ومن تهيئة البنية التحتية لدولة فلسطينية مستقلة، وقد تدخلت الحكومة البريطانية في شؤون تعيين رؤساء البلديات وحلها وعزل رؤسائها وتقليل ميزانياتها وكما عملت على تقييد القروض التي يمكن الحصول عليها، ومع كل ذلك التعقيد استوجب من المجالس ضرورة مصادقة حكومة الانتداب على أي قرار تتخذه تلك المجالس.(عبد ربه،2009)

3.2.1.2 فترة العهد الأردني:

واستمرت حقبة الاحتلال البريطاني حتى عام 1947م لتبدأ مرحلة جديدة والتي استمرت منذ العام (1948-1967) وهي فترة العهد الأردني حيث تم ضم فلسطين إلى المملكة الأردنية الهاشمية وفي تلك الحقبة، وعند ضم الضفة الغربية للأردن كان هنالك ثماني بلديات وهي (جنين، نابلس، طول كرم، الخليل، القدس، بيت لحم، بيت جالا، ورام الله)، وأنشأت الحكومة الأردنية تسع

بلديات أخرى في الخمسينات وثمان بلديات في الستينات. أما فيما يتعلق بقطاع غزة في تلك الحقبة فقد كانت تحت السيطرة المصرية ما بين (1948–1967م) ولم يكن في قطاع غزة سوى بلـــديتين هما (غزة وخان يونس)، (سعيد والجرباوي، 2000).

4.2.1.2 فترة الاحتلال الإسرائيلي:

ثم بدأ احتلال إسرائيل للضفة الغربية، وبعدها قرر زعيم الحركة الصهيونية وايزمان اقتسام الحكم مناصفة في فلسطين من خلال تطوير المؤسسات البلدية والمحلية وذلك في يناير 1930 وقد شجع ذلك حكومة الاحتلال التي أصدرت قانون المجالس البلدية لعام 1930 وأخذت تسعى لإصدار قانون عام وشامل للبلديات معتبرة تنظيم البلديات وتنشيط المجالس المحلية مقدمة لإنشاء المجلـــس التشريعي في فلسطين (ألكيالي، 2009). وقد صدر ذلك القانون بتاريخ 12 يناير 1934 تحت اسم قانون البلديات الفلسطيني وتضمن 130 مادة و12 دليلا ملحقا، وجـــاء شـــاملا لجميـــع القـــوانين والأنظمة الصادرة سابقاً، وقد أُدخلت عدة تعديلات على القانون في فترات لاحقة، وبقيت نصوصه مطبقة في منطقة قطاع غزة مع بعض التعديلات التي أدخلتها الإدارة المصرية وسلطات الاحتلال الإسرائيلي إلى أن صدر قانون مجالس الهيئات المحلية الفلسطيني عام 1997 (ألكيالي، 2009). وفي العام 1971 سمح الاحتلال الإسرائيلي بإجراء أول انتخاب لبلديات فلسطينية في العام 1972 وهي (يطا، رفح، ودير البلح) (مكي، 1997).

3.1.2 الهيئات المحلية بعد دخول السلطة الوطنية الفلسطينية:

بعد الاتفاق الذي تم توقيعه بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في واشنطن، وما ترتب عليه من دخول السلطة الفلسطينية غزة وأريحا أولاً، وتشكيل الوزارات المتخصصة في الأرض المحتلة تشكلت وزارة الحكم المحلي بقرار من القيادة الفلسطينية بتاريخ 1994/5/25 وتتبنى الوزارة مفهوماً محدداً للحكم المحلي يتألف من هيئات محلية على شكل مجالس بلدية وقروية ومجالس خدمات مشتركة – تعمل على خدمة المواطنين، حيث أخذت وزارة الحكم المحلي على عاتقها إعادة صياغة الهيئات المحلية وقد بلغ عدد التجمعات السكانية في الأراضي الفلسطينية (708) تجمعاً طبقاً لنتائج العمل الميداني في مشروع تحديد خرائط التجمعات السكانية للعام 1997 (الجهاز المركزي الفلسطيني، 2007) وقد كانت تبريرات وزارة الحكم المحلي لإنشاء عدد من هذا العدد الضخم من البلديات والمجالس القروية جاء على لسان وزار الحكم المحلي السابق (صائب عريقات) والذي: (قال نحن فعلا بحاجة إلى هذا العدد الكبير من الهيئات المحلية حفاظاً على الشخصية الاعتبارية لكل تجمع سكاني) (إسماعيل،2005).

من هنا جاء أسلوب التوافق بين الأطر السياسية والاجتماعية في إعادة تنظيم وتشكيل وهيكلة الهيئات المحلية إلى فئات عدة وحسب معايير عدد السكان ومعايير أخرى وهي كما يلي:

فئة (أ) المدن الكبرى في المحافظات حيث يتولى مركز المحافظة إدارة الهيئات المحلية في بلديات مراكز المحافظات، يتكون المجلس من (15) عضوا والتي يزيد عدد سكانها عن 25000 نسمة. (السلطة الوطنية الفلسطينية، 2004).

فئة (ب) المدن المستحدثة حيث يتولى إدارة الهيئات المحلية فيها مجلس يتكون من (13)عضوا وذلك في البلديات القائمة قبل عام1994، والبلديات المستحدثة بعد ذلك والتي يزيد عدد سكانها عن (15000) نسمة (السلطة الوطنية الفلسطينية، 2004).

فئة (ج) هيئات المدن التي يزيد عدد ساكنها على (5000) نسمة يتولى إدارة الهيئات المحلية المستحدثة مجلس يتكون من (11) عضواً بعد عام 1994 (السلطة الوطنية الفلسطينية، 2004).

فئة (د) هيئات المدن المستحدثة حيث يتولى إدارة الهيئات المحلية مجلس يتكون من (9) عضواً بعد عام 1994 ويقل عدد سكانها عن (5000) نسمة (السلطة الوطنية الفلسطينية، 2004).

أما بالنسبة للمجالس القروية فقد تم تشكيل 239 مجلساً قرويا في الضفة الغربية (حسيبا). حيث تشير أحدث الدراسات التي أجرتها وزارة الحكم المحلي أن عدد الهيئات المحلية حتى منتصف 2004 بلغ 498 هيئة محلية موزعة على النحو التالي: 119 بلدية بما فيها 11مجلس محلي، 241 مجلساً قرويا/ 127 لجنة مشاريع.كما تم تصنيف البلديات إلى أصناف أربعة على النحو التالي: 14 بلدية مصنفة (أ)، 24 بلدية مصنفة (ب)، 41 بلدية مصنفة (ج)، 40 بلدية مصنفة (د). وبذلك تكون وزارة الحكم المحلي قد استحدثت ما مجموعه 359 هيئة محلية ما بين عام 1994 وحتى عام 2004 منها حوالي 157 هيئة محلية عدد سكانها اقل من 1000 نسمة (أبو رحمة، 2006، 16ايلول).

1.3.1.2 الإطار القانوني للهيئات المحلية: حسب قانون الهيئات المحلية رقم(1) لعام 1997

الإطار القانوني للهيئات المحلية لتنظيم عمل الحكم المحلي: قامت الوزارة بإعداد قوانين تحكم عملها تمثلت بقانون الهيئات المحلية الفلسطينية رقم (1) لسنة 1997، الذي قدم إطار موحد للمجالس البلدية والقروية وقانون انتخابات مجالس الهيئات المحلية رقم (5) لسنة 1996.

يستند الحكم المحلي في فلسطين في ظل السلطة الفلسطينية إلى إطار قانوني مستحدث، تداخلت في إيجاده عوامل سياسية وقانونية وإدارية مختلفة نشأت من موروث قانوني كان نتاجاً لمختلف الحقب التي مرت بها فلسطين، وعن واقع سياسي أعقب اتفاقية أوسلو في العام 1993م وما تمخض عنها

من خلق اختصاصات وظيفية للسلطة الوطنية تجاه المواطنين بشكل عام، فقد قامت وزارة الحكم المحلي من خلال المجلس التشريعي بإقرار قانون الهيئات المحلية الفلسطينية بتاريخ 1997/10/12 وحمل رقم (1) لسنة 1997 حيث أتى كوريث للتشريعات الأردنية والمصرية ولقانون 1996 عند دخول السلطة، ووفقا لأحكام هذا القانون تقوم وزارة الحكم المحلي برسم السياسة العامة لأعمال مجالس الهيئات المحلية الفلسطينية والإشراف على وظائف واختصاصات هذه المجالس، وشؤون تنظيم المشاريع والبرامج وأعمال الميزانيات والرقابة العامة المالية والإدارية والقانونية والإجراءات الخاصة بتشكيل مجالس الهيئات المحلية، وكذلك القيام بالأعمال الفنية والإدارية المتعلقة بأعمال التنظيم والتخطيط الإقليمي في فلسطين، ووضع أية أنظمة أو لوائح لازمة من اجل تنفيذ واجبها المنصوص عليه في المادة الأولى من القانون.

وعليه أقر القانون بإعطاء صلاحيات للمجالس البلدية وذلك من خلال إعتبار الهيئات المحلية شخصية اعتبارية ذات استقلال مالي تُحدد وظائفها وسلطاتها بمقتضى القانون ويتولى إدارة الهيئة المحلية مجلس ينُتخب أعضاؤه انتخاباً حراً ومباشراً ويحدد عدد أعضاؤه وفقا لقانون يصدر عن الوزير ويصادق عليه مجلس الوزراء، كما ينظم علاقات الهيئات مع بعضها البعض بالإضافة إلى تنظيم علاقتها مع وزارة الحكم المحلي، الجهة المركزية المسئولة عن وحدات الحكم المحلي (قانون الهيئات المحلية رقم (2) لعام 2005).

بالإضافة إلى القانون السابق والمتعلق بالانتخابات، وهذا القانون كما هو واضح من اسمه يعني تنظيم التمثيل الانتخابي لرؤساء وأعضاء مجالس الهيئات المحلية في فلسطين حيث يمثل حدثا هاما في مجال الحكم المحلي ويعتبر ضمانة لكون الحكم على هذا المستوى ديمقراطيا، تلك العملية التي تعطلت طويلا خلال فترة الاحتلال، وجاء القانون تنفيذاً للمادة (2) والمادة (15/أ) من قانون الهيئات المحلية رقم (2) بخصوص المجالس المشتركة من خلال تمكين الهيئات المحلية المتجاورة

من تشكيل مجالس خدمات مشتركة بهدف تقديم خدمات ومشاريع مميزة وتحسين نوعها بالإضافة إلى تقليص التضخم في عددها قياسا بعدد السكان، فعدلت التسمية لتصبح مجالس الخدمات المشتركة للتخطيط والتطوير (قانون الهيئات المحلية المعدل رقم (2) لعام 2005).

وعلى الرغم من ذلك يوجد هناك خصوصية لكل محافظة من المحافظات ولكل مدينة من المدن سواء من حيث عدد السكان، أو الموقع الجغرافي، أو الأهمية السياسية، أو الدينية إلا أن القانون مطبق في جميع هذه الأماكن دون أي تمييز، وهنا يلتقي المشرع الفلسطيني مع المشرع الفرنسي الذي يتبنى نفس الأسلوب، حيث أن قانون الهيئات المحلية الفلسطيني لم يفرق بين الاختصاصات والصلاحيات بين مدينة كبيرة وأخرى صغيرة (الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة، 2006). (www.aman-palestine.org)

2.3.1.2 نشأت المجالس البلدية:

لم تسمح بريطانيا للعرب في فلسطين الاشتراك الفعلي في إدارة شؤونهم، وسن التشريعات على النحو المتبع في الدول المنتدبة الأخرى، فقد كان رؤساء الإدارات وكبار الموظفين والخبراء من القدس ومن الألوية العسكريين البريطانيين واليهود، ولم تنجح المحاولات الحكومية البريطانية في إنشاء مؤسسات الحكم الذاتي، أو على الأقل إقامة حكم ذاتي كامل بشكل تدريجي، لأنها رفضت مراراً ما طلبه العرب بشأن إقامة حكومة وطنية مستقلة، وإقرار دستور يمكنهم من الإشراف على شؤونهم الخاصة، وذلك بحجة أن تشكيل مؤسسات وطنية يحول دون الوفاء بالعهد الذي قطعته الحكومة البريطانية للشعب اليهودي ومن هنا جاءت ضرورة تشكيل مجالس بلدية تساهم في تقديم الخدمات الحيوية للسكان في المناطق المهمشة والتي بحاجة للرعاية الدائمة (جريس، 2009).

3.3.1.2 تصنيف البلديات في فلسطين (وفق نموذج تصنيف الهيئات المحلية، السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة الحكم المحلي- رام الله ، 2012):

تم تصنيف البلديات في فلسطين من قبل السلطة الوطنية لاعتبارات تتعلق بعدد السكان والقدرات ومجالات النشاطات والخدمات التي تقدمها إلى أربعة أصناف أو درجات (أ،ب،ج،د).

الصنف الأول: البلديات المركزية (أ) وهي المدن الفلسطينية المركزية (مركز المحافظة) التي يزيد عدد سكانها عن 25 ألف نسمة وتعتبر هذه البلديات هيئات محلية كبيرة الحجم وتقدم أكثر الخدمات والنشاطات المحلية من حيث الكم والنوع، بالإضافة إلى أنها تهتم بالجوانب التنموية ليس داخل حدودها التنظيمية فقط ولكن يتوقع منها دور فعال في مجال التنمية في فلسطين ومنها (بلدية بيت لحم).

الصنف الثاني: البلديات الرئيسية (ب) وهي المدن التي يزيد عدد سكانها عن 15 ألف نسمة وهذه البلديات متوسطة في حجمها الوظيفي وعلى الرغم من ذلك تشكل هذه البلديات البنية الأساسية للمدن الفلسطينية، ولها القدرة على تجنيد موارد وإمكانيات أكبر من تلك التي يمكن للبلديات الأساسية توفيرها، ومنها بلدية (بيت ساحور، بلدية بيت جالا، الدوحة).

الصنف الثالث: البلديات الأساسية (ج) وهي البلديات التي تشكلت في البلدات الفلسطينية صغيرة الحجم من حيث عدد السكان (10-15) ألف نسمة والقدرات والنشاطات الاقتصادية وحيث أن الموارد الذاتية لمثل هذه البلديات تبقى محدودة، ومرتبطة بحجم السكان ونوعية النشاط الاقتصادي، فإن قدراتها ونشاطاتها ستكون محصورة في تقديم الخدمات الأساسية والقيام ببعض المشاريع التنموية الصغيرة، ومنها بلدية (تقوع، زعترة، الخضر، جناتا، العبيدية، بيت فجار).

الصنف الرابع: البلديات الناشئة (د) وهي المجالس القروية التي يقل عدد سكانها عن (5) آلاف نسمة حيث إنه كانت إلى وقت قريب مجالس قروية، وتم ترفيعها إلى مستوى بلدية، وتقوم بتقديم الخدمات الأساسية للسكان (عمرو، 2009).

4.3.1.2 دور البلديات ووظائفها وصلاحياتها: حسب قانون الهيئات المحلية رقم(1) لعام1997

إن للبلديات دوراً فاعلاً في خدمة المواطن، وتتراوح إيجاباً وسلباً وفق الظرف الذي تمر به البلدية من النواحي السياسية والاقتصادية والتشريعات والنظم، وعليه يمكن الإشارة إلى الدور الرئيس الذي تقوم به البلدية في وقتنا الحاضر كما في(قانون الهيئات المحلية الفلسطينية، 1997) وفيما يلي استعراض لأهم هذه الأدوار:تخطيط البلدة والشوارع،مراقبة إنشاء المباني وترخيصها، تنظيم الأسواق العامة وإنشائها ،وتعيين أنواع البضائع التي تباع في كل منها، تنظيم الحرف والصناعات وتعيين أماكن خاصة لكل صنف منها، إنشاء المتنزهات والساحات ومراقبتها وتنظيمها، إنشاء المتاحف والمكتبات العامة والمؤسسات الثقافية والرياضية والمراقبة عليها، إقرار مشروع الموازنة السنوي والحساب الختامي ورواتب الموظفين، وكما خول المجلس صلاحية وضع ألانظمة والمتمثلة فيما يلي:

- يحق للمجلس وبموافقة الوزير أن يضع أنظمة لتمكينه من القيام بأية وظيفة من الوظائف أو ممارسة أية صلاحية من الصلاحيات المذكورة في القانون وأن يضمن تلك الأنظمة أية ضرائب أو رسوم أو عوائد أو غرامات أو نفقات أو مخالفات.
- إذا تولت إحدى الجهات الحكومية الأخرى أي عمل من الأعمال المخولة للمجلس كجزء من أعمالها وجب عليها التنسيق مع الوزارة التي تقوم باستطلاع رأي مجلس الهيئة المحلية في

جميع التشريعات والنظم والترتيبات التي تضعها لتنظيم أو مراقبة ذلك العمل (قانون الهيئات المحلية الفلسطينية، 1997).

4.1.2 قسم الهندسة والمشاريع في المجالس البلدية:

1.4.1.2 نبذة عامة عن القسم:

يعتبر قسم الهندسة القسم الفني في البلدية وهو مسؤول عن إعداد المخططات والدراسات الفنية للمشاريع التي يخطط المجلس البلدي لإقامتها في البلدة لتطوير البنية التحتية سواء فيما يتعلق بشق الطرق وتعبيد الشوارع أو توسيع شبكة الكهرباء والماء القائمة لتشمل جميع المناطق السكنية، وكذلك العمل على إدراج مشروع الصرف الصحي على أولويات المشاريع القادمة، حيث يقوم القسم بمهام أخرى متعددة ممثلة في الإشراف على تطبيق التشريعات والقوانين المتعلقة بالتنظيم وكذلك إصدار تراخيص الأبنية ومراقبة التزام الموطنين بالشروط الواردة في هذه التراخيص انسجاما مع متطلبات التخطيط المستقبلي، حيث حدد مهامه في تنفيذ أعمال الصيانة لشوارع البلدة وفتح شوارع مقترحه على الهيكلية الجديدة وصيانة عبارات تصريف مياه الأمطار والعمل على منح أذون الأشغال للمواطنين بهدف الرقابة على أعمال البناء والحفر التي يتم تنفيذها من خلال المشاريع الممنوحة والتأكد من عدم التسبب في أي إعاقات أو مخالفات.

5.1.2 البطالة في فلسطين:

بعد نيل البلدان العربية استقلالها، اتبعت سياسات تنموية شاملة لمواجهة واقعها المتدني الذي خلفه الاستعمار، المتمثل بالتخلف والفقر والمرض والبطالة، فضلا عن تحقيق الاستقرار في الأسعار والتوازن وكذلك زيادة فرص التوظيف والتشغيل والارتقاء بمستوى المعيشة وتوفير فرص الضمانات الاجتماعية وهو ما قاد إلى انخفاض معدلات البطالة.

وعلى هذا الأساس قامت العديد من البلدان العربية بزيادة الإنفاق على التعليم فقللت بذلك من أعداد الذين دخلوا أسواق العمل آنذاك، وقامت بالالتزام بتعيين خريجي الجامعات والمعاهد.

وبشكل عام زاد النصيب النسبي من الأجور من الدخل وتحسنت أوضاع العمالة ومستوى المعيشة نسبيا، لكن ذلك لا يعني انتفاء البطالة في البلدان العربية في تلك المدة، فقد كان الإرث الاستعماري ثقيلاً، والجهد التنموي المبذول اضعف من علاج هذه المشاكل الأمر الذي تولد عنه أنواع مختلفة من البطالة الموسمية والمقنعة (التميمي، 2013).

وانعكست هذه الأزمة كذلك على العمالة الوافدة، إذ بدأت مرحلة من التشديد والتقييد شملت إجراءات عديدة منها: تقليص الرواتب والأجور وفرض الضرائب وصولاً إلى الاستغناء عن خدمات أعداد كبيرة من العمالة العربية الوافدة، وهذا ما تطلب من الدول المصدرة للعمالة أن توفر فرص عمل إضافية لهذه العمالة، الأمر الذي كرس مشكلة البطالة في هذه البلدان. ومما يزيد من آثار مشكلة البطالة أن إعانات البطالة ضئيلة في البلدان العربية نتيجة لذلك فقد تزايدت نسبة الذين يعيشون في حالة الفقر، وتدهورت أحوال العاطلين عن العمل في معظم البلدان العربية (التميمي، 2013).

ومما كرس من هذه المشكلة هو التباين الموجود بين النمو الحاصل في قوة العمل سنوياً وهو نمو مرتفع بسبب القاعدة الشبابية للسكان وزيادة دخول النساء إلى سوق العمل وبين النمو المتواضع لسوق العمل سنوياً، إذ تشير التقديرات إلى أن قوة العمل العربية تنمو سنوياً بمعدل يتراوح ما بين 3% و4% وهو ما يعني دخول عدد يتراوح ما بين 2.3 و3 مليون عامل سنوياً إلى سوق العمل وهنالك عوامل تعود لها هذه الظاهرة في بعض البلدان الخليجية وأبرزها عدم مطابقة واقع سوق العمل لرغبات المواطنين الذين يلتحمون بسوق العمل (التميمي، 2013).

ويعاني الاقتصاد الفلسطيني من اختلالات هيكلية عدة من بينها ضعف قدرته الاستيعابية والتي تتمثل بعدم قدرته على امتصاص كامل القوة العاملة مما نجم عنه فائض كبير من الأيدي العاملة، إن ضعف القدرة الاستيعابية لم يخلق مشكلة حقيقية في السنوات الماضية نظراً لتوفر إمكانية تصدير فائض العمالة لبعض الدول العربية إلا إن إمكانيات تصدير العمالة بدأت بالتراجع التدريجي وأخذ هذا التراجع بالتزايد الحاد بعد حرب الخليج وبدء إسرائيل باستخدام سياسة الطوق الأمني وما رافقها من عمليات استبدال العمالة الفلسطينية بعمالة أجنبية، كما أن سياسة الإغلاق التي تمارسها إسرائيل تعمل على تراجع الأداء الاقتصادي في المناطق الفلسطينية مما يسهم بدوره في تراجع الطلب على الأيدي العاملة في المناطق الفلسطينية، وقد أدت هذه التطورات الهيكلية في مجملها إلى خسارة آلاف الفلسطينيين لأماكن عملهم، الأمر الذي أدى إلى استفحال مشكلة البطالة في فلسطين (التميمي، 2013).

1.5.1.2 نسب البطالة في الضفة الغربية وقطاع غزة ومحافظة بيت لحم:

ارتفاع معدل البطالة في فلسطين إلى 28.6% في الربع الأخير من العام 2013:

ذكر الجهاز المركزي للإحصاء أن معدل البطالة في فلسطين ارتفع –حسب التعريف الموسع للبطالة– من 27.1% في الربع الثالث 2013 إلى 28.6% في الربع الرابع 2013. حيث

أوضح جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني في بيان أصدره، حول النتائج الأساسية لمسح القوى العاملة، دورة الربع الرابع 2013 (تشرين أول- كانون أول)، أن معدل البطالة من بين المشاركين في القوى العاملة بلغ 25.2%، مبيناً أن عدد العاطلين عن العمل حسب تعريف منظمة العمل الدولية في فلسطين ارتفع من 275,100 في الربع الثالث 2013 إلى 301,200 شخص عاطل عن العمل في الربع الرابع 2013، حيث ارتفع العدد في قطاع غزة من 130,200 في الربع الثالث 2013 إلى 159,600 شخص عاطل عن العمل في الربع الرابع 2013، في حين انخفض العدد في الضفة الغربية من 144,900 إلى 141,600 خلال نفس الفترة.

وأضاف الإحصاء: لا يزال التفاوت كبيراً في معدل البطالة بين الضفة الغربية وقطاع غزة حيث ارتفع المعدل في قطاع غزة من 32.5% في الربع الثالث 2013 إلى 38.5% في الربع الرابع 2013 في حين انخفض المعدل في الضفة الغربية من 19.1% إلى 18.2% خلال نفس الفترة، أما على مستوى الجنس فقد بلغ المعدل 23.1% للذكور مقابل 33.5% للإناث في فلسطين في الربع الرابع 2013.

ذكر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن معدل البطالة من بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة من الـ15 سنة فأكثر 23% (270ألف عاطل عن العمل)منهم 21% للذكور و 35% للإناث، أما في الضفة الغربية فقد بلغ عدد العاطلين عن العمل 141 ألف عاطل عن العمل أي حوالي 19% من المشاركين في القوى العاملة هم 15 سنة فأكثر، 17%للذكور و 26% للإناث، في حين بلغ العدد 129ألف عاطل عن العمل في قطاع غزة أي حوالي ر23 % من المشاركين في القوى العاملة هم 15 سنة فأكثر، 28% للذكور و 53% للإناث.

وأوضح جهاز الإحصاء في بيان أصدره عشية اليوم العالمي للعمال، استعرض فيه الواقع العمالي في فلسطين لعام 2013 إن مشاركة الرجال في القوى العاملة أكثر من أربع أضعاف مشاركة

النساء، حيث بلغت نسبة مشاركة الأفراد من القوى العاملة 15 سنة فأكثر، 44% في فلسطين، 69% للذكور، 17% للإناث أما في الضفة الغربية فقد بلغت نسبة المشاركة حوالي 45% 71% للذكور و18% للإناث، في حين بلغت نسبة المشاركة في قطاع غزة حوالي 41%، 66% للذكور و16% للإناث.

وأشار الإحصاء إلى أن عدد العاملين الفلسطينيين باجر في فلسطين قد بلغ 602 ألف عامل بواقع 312 ألف عامل يعملون في الضفة الغربية و196 ألف عامل يعملون في قطاع غزة و76 ألف عامل يعملون في إسرائيل و18 ألف عامل يعملون في المستوطنات.

القطاع العام هو الأكثر تشغيلا في قطاع غزة: حيث لفت جهاز الإحصاء إلى أن نسبة المستخدمين بأجر في فلسطين في القطاع الخاص بلغت حوالي 50% مقابل 34% يعملون في القطاع الحكومي و 16% يعملون في إسرائيل والمستوطنات وفي الضفة الغربية فإن أكثر من نصف المستخدمين بأجر 52% القطاع الخاص مقابل 25% في القطاع العام، في حين 23% يعملون في إسرائيل والمستوطنات.

أما في قطاع غزة فقد كان القطاع العام هو القطاع الأكثر تشغيلا للعاملين بنسبة 52% مقابل 48% يعملون بأجر في القطاع الخاص.

كما بين أن نسبة الفقر بين المستخدمين بأجر لعام 2011 بلغت حوالي 22% و16% في الضفة الغربية و35% في قطاع غزة.

وأظهر الإحصاء أن نسبة المستخدمين بأجر والذين يعملون في مهنة الفنيين والمتخصصين بلغت حوالي 24% في فلسطين، 15% للذكور مقابل 67% للإناث في حين بلغت النسبة في الحرف حوالي 19% و22% للذكور مقابل 4% للإناث.

من جهة أخرى أشار الإحصاء إلى أن نسبة المستخدمين بأجر في القطاع الخاص والذين التحقوا وتخرجوا من دورات تدريب مهني بلغت حوالي 119% في فلسطين، 19% منهم في الضفة الغربية و 20% في قطاع غزة.

وأشار الإحصاء إلى أن معدلات الأجور متدنية في القطاع الخاص: حيث أوضح البيان كذلك أن معدل الأجر اليومي الحقيقي للمستخدمين بأجر في القطاع الخاص بلغ حوالي 53 شيكلاً في فلسطين، بواقع 40 شيكل في قطاع غزة و59 شيكل في الضفة الغربية.

وأضاف الإحصاء أن قطاع الخدمات قد سجل أعلى معدلات للأجور اليومية الحقيقية في القطاع الخاص بمعدل 71شيكلاً في الضفة الغربية و 66 شيكلاً في قطاع غزة ويليه قطاع النقل والتخزين والاتصالات بواقع 68 شيكلا في الضفة الغربية و 31 شيكلا في قطاع غزة بينما سجل قطاع الزراعة أدنى معدل اجر يومي بواقع 41 شيكلا في الضفة الغربية و 17 شيكلا في قطاع غزة.

وأشار البيان كذلك إلى أن 24.5% من المستخدمين بأجر في القطاع الخاص في الضفة الغربية يتقاضون أجراً شهريا اقل من الحد الأدنى للأجور أي 51300 مستخدم بأجر وبمعدل اجر شهري قدره 1،056 شيكلا، وكان العدد الأكبر لهؤلاء المستخدمين بأجر في محافظة الخليل حيث بلغ عددهم 11،700 مستخدم وبمعدل اجر شهري قدره 1،016شيكلا.

أما في قطاع غزة فقد بلغت النسبة 67،5 % أي 64,100 مستخدم بأجر وبمعدل اجر شهري قدره 804 شيكلا.

وكان العدد الأكبر لهؤلاء المستخدمين بأجر في القطاع غزة حيث بلغ عددهم 26,500 مستخدم بأجر وبمعدل اجر شهري قدره 825 شيكلا.

وأوضح البيان أن معدل ساعات العمل الأسبوعية بلـــغ حـــوالي 42 ســـاعة عمـــل و39 ســـاعة للمستخدمين بأجر في القطاع العام و 43 ساعة عمل في القطاع الخاص.وأوضح البيـــان أن 21% من العاملين بأجر في القطاع الخاص يحصلون على تمويل التقاعد أو مكافأة نهاية الخدمـــة و22% يحصلون على إجازات مرضية مدفوعة الأجر و40% من النساء العاملات بأجر يحصـــلن علـــى إجازات أمومة مدفوعة الأجر.كما أوضح الإحصاء أن أكثر من 93% من العاملين بأجر في القطاع الحكومي يحصلون على معظم الحقوق والامتيازات كالإجازات المرضية والمكافـــآت والإجـــازات النسوية وإجازات الأمومة.واظهر الإحصاء أن 27% من العاملين بأجر في القطاع الخاص يعملون بموجب عقد عمل في فلسطين، 26% في الضفة الغربية و 27% في قطاع غزة، وان 23% من العاملين بأجر منتسبين إلى نقابات عمالية / مهنية في فلسطين، 12% منهم فـــي الضـــفة الغربيـــة و48% في قطاع غزة.

أما في محافظة بيت لحم فكانت التوزيع النسبي للقوى العاملة والعاطلين عن العمل كما فـــي الجدول التالي: (جهاز الإحصاء الفلسطيني المركزي، 2011)

جدول (1.2) التوزيع النسبي للأفراد (15 سنة فأكثر) في محافظة بيت لحم 2005-2010:

العلاقة بقوة العمل والجنس	السنة					
	2005	2006	2007	2008	2009	2010
كلا الجنسين						
داخل القوى العاملة	38.9	40.5	46.8	46.9	48.2	46.6
خارج القوى العاملة	61.1	59.5	53.2	53.1	51.8	53.4
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
عمالة تامة	80.1	77.9	69.9	64.1	66.5	63.6
عمالة محدودة	6.5	8.4	12.7	15.0	13.3	15.2
بطالة	13.4	13.7	17.4	20.9	20.2	21.2
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
ذكور						
داخل القوى العاملة	66.3	66.1	69.6	70.9	73.1	71.6
خارج القوى العاملة	33.7	33.9	30.4	29.1	26.9	28.4
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
عمالة تامة	78.8	76.9	64.8	57.2	62.6	61.0
عمالة محدودة	7.0	9.3	16.4	19.6	17.0	18.7
بطالة	14.2	13.8	18.8	23.2	20.4	20.3
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
إناث						
داخل القوى العاملة	10.8	13.5	23.3	23.4	23.7	21.7
خارج القوى العاملة	89.2	86.5	76.7	76.6	76.3	78.3
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
عمالة تامة	88.5	83.1	85.5	84.6	78.6	72.2
عمالة محدودة	3.1	3.5	1.2	1.4	1.9	3.7
بطالة	8.4	13.4	13.3	14.0	19.5	24.1
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

6.1.2 الفقر في فلسطين ومحافظة بيت لحم:

يختلف مفهوم الفقر من بلد إلى آخر، ولا يوجد حتى الآن تعريف للفقر نظراً لتداخل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تشكل ذلك التعريف وتؤثر فيه، وعليه يمكن تعريف الفقر على أنه حالة من الحرمان المادي الذي يترجم بانخفاض استهلاك الغذاء، كماً ونوعاً، وتدني الوضع الصحي والمستوى التعليمي والوضع السكني، والحرمان من السلع المعمرة والأصول المادية الأخرى، وفقدان الضمانات لمواجهة الحالات الصعبة كالمرض والإعاقة والبطالة وغيرها (الرفاعي،2007).

ويعرف الفقر أيضاً بأنه حالة من الحرمان من الحياة اللائقة التي ينبغي أن يعيشها المرء أو المجتمع، فالفقر لا يعني فقط الافتقار إلى ما هو ضروري لرفاه المرء المادي، ولكنه يعنى أيضاً الحرمان من الفرص، والخيارات ذات الأهمية الأساسية مثل العيش حياة طويلة يتمتع فيها المرء بالصحة والقدرة على الإبداع، والتمتع بمستوى معيشي لائق، وبالحرية والكرامة واحترام الذات (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009).

ويرتبط الفقر بنوع معين من المجتمعات نسميها المجتمعات الفقيرة وهذا يعود إلى عاملين الأول هو الانخفاض المقارن في مستوى الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد منه فالمجتمعات الفقيرة تتسم بالمستوى المتدني للدخل الوطني كما أن ما يخص الفرد والأسرة من الدخل لا يحقق الإشباع اللازم للاحتياجات والعامل الثاني هو ارتفاع درجة التفاوت في توزيع الدخل في المجتمعات الفقيرة بالذات نظرا لمحدودية الموارد (عيسى، 2012).

1.6.1.2 أسباب الفقر:

يعتبر الفقر محصلة تفاعل مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية، لذلك فان أسباب حدة الفقر تختلف من مجتمع إلى آخر، فالأسباب التي تؤدي إلى الفقر في الدول النامية تختلف عنها في الدول المتقدمة، ففي الدول النامية يعود الفقر لعدة أسباب منها ارتفاع معدلات النمو السكاني والذي يرافقها عدم التخطيط الاقتصادي بما يكفل استيعاب هذه الزيادة في سوق العمل، بالإضافة إلى سوء إدارة السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وهدر الموارد الاقتصادية والمالية واستخدامها في مشاريع فاشلة وغير إنتاجية مما يحرم الفقراء من ثمارها بالإضافة إلى الهجرة المعاكسة والتي تسبب زيادة عدد السكان والضغط على الموارد الاقتصادية وبالتالي ارتفاع البطالة، كل هذا قد يؤدي إلى علاقة وثيقة بين الفقر واللامساواة، وسوء توزيع الموارد والإمكانيات في السلطة، أي ضعف أداء المؤسسات الحكومية والاجتماعية فيما يخدم مصلحة الفئات الفقيرة والمهمشة في المجتمع، كذلك تبقى البطالة محدداً أساسياً ورئيسياً في وجود الفقر بكافة أوجهه وأشكاله وفي بعض الحالات يكون الاحتلال وما ينتج عنه عاملاً أساسياً لظاهرة الفقر في فلسطين، أما في الضفة الغربية وقطاع غزة فيعود الفقر إلى الاحتلال الإسرائيلي وسياسته الاقتصادية (الرفاعي، 2007).

وفيما يلي مقارنة بين الفقر في محافظة بيت لحم والضفة الغربية بشكل عام كما يلي:

جدول (2.2) يبين نسب الفقر بين الأفراد وفقاً لأنماط الاستهلاك الشهرية في محافظة بيت لحم والضفة الغربية، 2010-2009 حسب (جهاز الإحصاء المركزي، 2011):

المحافظة/ المنطقة	2009				2010			
	الفقر	فجوة الفقر	شدة الفقر	الفقر المدقع	الفقر	فجوة الفقر	شدة الفقر	الفقر المدقع
بيت لحم	12.6	2.5	0.8	4.8	21.3	3.6	0.8	6.7
الضفة الغربية	19.4	4.2	1.4	9.1	18.3	4.1	1.4	8.8

2.6.1.2 نسب ومعدلات الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة (حسب جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني للعام 2013):

أظهرت نتائج مسح صادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام (2013)، عن ارتفاع نسبة الفقر في فلسطين إلى 28.5٪ خلال العام الماضي، مرتفعة بنسبة 1.8 عن العام 2011، أي قرابة 1.05 مليون فلسطيني يقعون تحت خط الفقر، من أصل 3.75 مليون نسمة.

وتأتي هذه الأرقام مناقضة، لما أعلنت عنه وزارتا الاقتصاد والمالية خلال وقت سابق ويشير إلى انخفاض في مؤشرات الغلاء في الأراضي الفلسطينية، عدا عن إقرار وزارة العمل لقانون الحد الأدنى للأجور بـ 1450 شيكل (400 دولار) شهرياً، والذي يفترض أن يعكس أرقام فقر أقل من المعلنة.

وارتفعت نسبة الفقر في الضفة الغربية إلى 18.7٪ خلال العام الماضي، مقارنة بـ 17.8 خلال العام الذي سبقه، بينما انخفضت النسبة في القطاع إلى 39٪، بعد أن بلغت 40٪ خلال العام 2011، إلا أن هذه النسبة تعتبر مرتفعة جداً.

توجه أصابع الاتهام، في ارتفاع عدد الفقراء، بحسب جهاز الإحصاء إلى الممارسات الإسرائيلية بحق الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، فيما تتحمل السلطة الفلسطينية جزءاً من المسؤولية عبر السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تمارسها.

ففي الضفة الغربية، نصبت إسرائيل منذ بداية انتفاضة الأقصى عام 2000 نحو 591 حاجزاً عسكرياً، بحيث يعيق حركة المواطنين والتجارة، فيما يحول بعضها من تمكن الفلسطينيين من الدخول إلى مناطق الخط الأخضر للعمل هناك.

وانخفض عدد العاملين الفلسطينيين في إسرائيل بفعل الحواجز ومنع إصدار تصاريح عمل إلى نحو 30 ألفاً عام 2012، بعد أن بلغوا قبيل انتفاضة الأقصى 130 ألفاً، حيث يبلغ متوسط اجر الفرد اليومي 250 شيكل (70 دولار)، بحسب مدير عام جمعية معهد الأبحاث التطبيقية 'أريج' جاد إسحق.

وقال اسحق، أن خسارة الفلسطينيين من وجود 520 حاجز عسكري منتشرة في الضفة الغربية تشكل نحو 25٪ من الناتج المحلي، "فيما تسيطر إسرائيل عبر نشر الحواجز وإقامة البؤر الاستيطانية على 64٪ من مساحة الضفة الغربية".

ويبلغ عدد البؤر الاستيطانية في الضفة أكثر من 143 بؤرة، أدت إلى إعادة مسار الجدار إلى ما كان عليه في العام 2004، بحيث سيأكل 13% من أراضي الضفة المصنفة B (الخاضعة للسيطرة الفلسطينية والإسرائيلية معاً)، ويؤثر على 134 تجمعا سكانيا، وستصل الخسائر إلى 462 مليون دولار سنوياً، إذا لم يتمكن الفلسطينيون من زراعة هذه المناطق، وفق إسحق.

وفي قطاع غزة، فقد أدى الحصار إلى زيادة نسبة البطالة بين صفوف المواطنين، والتي بلغت حسب آخر إحصائية صادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء إلى 38٪، بينما أدى العدوان المتكرر إلى تكبد القطاعات الاقتصادية خسائر وصلت إلى 7 مليار دولار من عام 2007.

لقد قام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بإعداد نشرات حول نتائج مسح إنفاق واستهلاك الأسرة وتقديرات معدلات الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة حيث بدأ تنفيذ المسح منذ عام 1996 وتقديرات معدلات الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة حيث بدا تنفيذ المسح منذ عام 1996 وتقديرات الفقر تمت في عامي 1997 و1998 من خلال فريق وطني متخصص وقام هذا الفريق بوضع تعريف رسمي للفقر ضم ملامح مطلقة ونسبية تستند إلى موازنة الاحتياجات الأساسية لأسرة معيارية مؤلفة من ستة أفراد تم على إثره تحديد خطي الفقر، حيث بلغ خط الفقر 1390 شيكل، وقد تم إعادة الدراسة عام 2014 حيث بلغ معدل خط الفقر 1450 شيكل (باكير، علي، الفقر في أمريكا، مجلة الإسلام اليوم، 2007).

كما بلغت نسبة الفقر في المجتمع الفلسطيني لعام 2013 بنسبة 41% وهو ناتج عن ارتفاع نسبة البطالة في المجتمع الفلسطيني نتيجة الإغلاق الإسرائيلي أمام العمالة الفلسطينية وعدم تسيير المنتجات الفلسطينية (جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني لعام 2013).

7.1.2 المشاريع وأهميتها:

المشروع هو مجموعة من الأعمال المترابطة يتم تنفيذها بطريقة منظمة، لها نقطة بداية ونقطة نهاية محددتان بوضوح وذلك لتحقيق النتائج المحددة المطلوبة لتلبية الحاجات الإستراتيجية للمؤسسة أو المنشأة بكفاءة وفاعلية.

حيث أن المشروع عمل مميز، لذا فإنك تحتاج إلى استخدام أساليب مختلفة لتحقيق النتائج المنشودة، ومنذ الآن أنت تقوم بدور الإداري كمدير للمشروع، وتواجه مهمة صعبة تتمثل في إدارة فريق صغير من الموظفين جاؤوا من أقسام مختلفة. كما أن هنالك العديد من الصعوبات التي تواجه المشروع منها: إدارة أعضاء المشروع، وخلق بيئة فريق فاعلة، وبناء فريق من أفراد لا يعرفون

بعضهم بعضاً، وضعف التواصل وتبادل المعلومات بسبب عدم معرفة أعضاء الفريق بعضهم ببعضً، يليها بعض الايجابيات المتعلقة بخلق هوية للفريق لتشجيع أعضاء الفريق على الالتقاء بانتظام، والتعرف أكثر إلى بعضهم بعضاً، وتحسين العمل داخل الفريق (أبو ناهية، 2010).

1.7.1.2 احتياجات الشعب للمشروع والبرامج المقدمة من المجالس البلدية:

إن معرفتك لاحتياجات الناس يسمح لك بتحديد تعريف للمشروع لكي تحقق التوقعات التي يتطلع إليها. وهذه تعتبر مطالب الشعب التي تقود عملية التخطيط، بمعنى أن ذلك يشكل الأساس الصلب الذي يرتكز عليه مشروعك. وإذا ما فشلت في إعطاء هذه المطالب والتوقعات الوقت والجهد المناسبين فإن ذلك سيؤثر على أعمال المشروع بشكل مستمر في جميع مراحله. ومن هنا يجب:

- معرفة ما يحتاج إليه الجمهور (البنك الدولي، 2006).
- معرفة بيئة عمله.
- استخدام المهارات وفن التعامل – فليس كل الناس متساوين وبعض الاحتياجات لا يمكن تلبيتها.
- بيان معرفتك باحتياجاتهم الفنية (التقنية).
- ضمان توافق وانسجام احتياجات الناس والمستخدمين.
- تحليل الإشارات المتضاربة التي تتلقاها من خلال التأثيرات الشخصية على الاحتياجات.
- كشف أية توقعات غير ظاهرة (البنك الدولي، 2006).

2.7.1.2 المشاريع والدول المانحة:

لقد أصبحت المشاريع ضرورة قصوى في كافة المؤسسات العامة والخاصة، والأهلية وهذا المصطلح كان حاضراً لدى الكثير من الدول المانحة والممولين وخاصة في تعاملها مع المؤسسات الأهلية غير الربحية والمجالس المحلية لاعتماد هذه المؤسسات الكلي على التمويل الأجنبي في معظمها، فعند تقديم المنح من قبل الممولين لهذه المؤسسات يلاحظ تركيز الممول على قيام المؤسسات "بتوفير البيانات المالية المدققة من السنوات السابقة، وتطالب المؤسسة أيضا بتحضير تقارير مالية وفق تعليمات الجهة المانحة " ليمتد هذا الأمر إلى مؤسسات الدولة الرسمية. وقد أشار كثير من الأخصائيين في مجال تجنيد المال للمؤسسات، واحتياجات هذا المال في التدفق إلى أن أهم العوامل التي تهيئ المؤسسة لأن تكون مكانا لتدفق هذا المال هو" أن يكون لدى المؤسسة صورة ايجابية ومصداقية عالية، بالإضافة إلى التزامها بالممارسات المالية والمحاسبية التي تمتاز بالشفافية والدقة"، بما ينسجم ذلك مع النظم والآليات والسياسات وغير ذلك من الأدوات التي تكفل حق المواطن في معرفة وفهم وتقييم قرارات وسلوكيات الموظفين، وإتاحة المعلومات للمواطنين عن ذلك دون طلب" (عفيفي، 2002).

من المعروف أن هناك تأثيرا سواء إيجابياً أو سلبياً على البطالة والفقر من ناحية تمويل المنظمات وأن هناك تأثير مزدوج. فمن ناحية يكون هذا الدعم مرفقاً بشروط من الجهة الممولة للترويج للمشروع الممول، والنشر حول نشاطاته (حملة لترويج النشاط، وتقارير بالفعاليات، شكر للجهة المانحة). ومن ناحية ثانية فأن التمويل الخارجي يضعف من اعتماد الإدارة على قاعدة المنظمة المحلية، مقابل تقوية روابطها مع الممول، وتحديداً تحقيق متطلبات اتفاقية التمويل. وكذلك يؤدي

التمويل الخارجي، في العادة إلى الاعتماد على طاقم مهني، وبالتالي تراجع دور قاعدة المنظمة (الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة، 2006).

وهنا تأتي ضرورة الانتباه لتركيبة هذه المؤسسات وكيفية إداراتها، حيث يغلب على العديد منها الطابع السياسي بمعنى الحزبي، والطابع العشائري، ويشمل ذلك تشكيل المجالس المحلية، وان كانت خضعت للانتخابات وهذا المفهوم لا يزال مسيطر في مجتمعنا الفلسطيني، فهل في ظل هذه الأجواء والتركيبات بالإمكان تحقيق الحكم المؤدي إلى التنمية قولاً وفعلاً، وهنا لا بد من تحقيق مفاهيم الحكم في التنمية بما تحمله المشاريع والبرامج من تنمية وإشاعة الديمقراطية على أسس من المهنية (عطية، 2003).

8.1.2 مفهوم التنمية العام:

تعرف التنمية على أنها عملية تغيير في الاتجاهات والمهارات وأنماط الحياة المختلفة ولكن هناك مقاييس كمية تقاس بها التنمية وتدل على درجة التقدم في مختلف القطاعات فمثلاً في مجال الصحة يتم القياس بناءً على معدل وفيات الأطفال فطول العمر ونسبة الوفيات وعدد الأطباء وعدد الأسر في المستشفيات ومعدل المواليد. أما في المجال الاقتصادي فتقاس التنمية بأعداد السيارات ونسبة العاملين في الأنشطة المختلفة وبنشاط البلد الاقتصادي وقطاع الكهرباء والمياه والغاز والنقل والمتاجر والمواصلات وغيرها (سروجي 2009)، وتعرف التنمية كذلك بأنها العملية التي يمكن من خلالها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع للمساعدة على الاندماج في الحياة والمساهمة في تقدمها لأقصى حد (حلاوة، صالح، 2010).

1.8.1.2 الدور التنموي (التنمية الاقتصادية والاجتماعية) للمشاريع والبرامج:

لوحظ في تقييم نتائج المشاريع والبرامج القائمة على إيجاد فرص عمل في الضفة الغربية وقطاع غزة الدور المهم لتلك البرامج في التقليل من الفقر، نظراً لعدم وجود طريقة مباشرة وبسيطة لقياس التأثير الإجمالي لهذه البرامج على الفقر.

2.8.1.2 الدور التنموي (التنمية الاجتماعية) للبرامج للحد من الفقر:

تسعى التنمية الاجتماعية إلى إشراك جميع أعضاء المجتمع إلى تحسين مستوى المعيشة وتنمية قدرات الأفراد بغرض إشباع الحاجات وتطوير المجتمع وتكمن أهمية التنمية الاجتماعية في أنها تساهم في تحقيق المجتمع والدولة فهي تزرع الشعور بالوجدان الجماعي والمشاركة الاجتماعية من خلال برامج ومشاريع التنمية الاجتماعية فهي توفر الأمن والنظام والحماية (عطية، 2003).

تتم التنمية الاجتماعية من خلال البرامج التنموية وذلك من خلال إقناع الأفراد بالعمل واستخدام الحوار والتدريب عليه ووضع حدود للنقاش وعمل تقويم ونقد للعمل وإجراء اتصالات مع المؤسسات والأفراد داخل المجتمع وإثارة النقاشات حول حلول المشكلات واستخدام الضغط من خلال جعل المناقشات متجهة إلى استخدام أساليب ذات مزايا جيدة (إسلام، 2009)، وتسعى التنمية الاجتماعية إلى الرقي بوعي المجتمع من خلال المشاركة في البرامج الاجتماعية والمساهمة في الخدمات والإصلاح الاجتماعي وهذا يوسع من آفاق الفرد وتصبح صفات الإيثار وحب الغير والتضحية من صفاته (أبو زيد، 2009).

وتهدف التنمية الاجتماعية إلى توفير المشاركة المجتمعية من خلال توفير الظروف المناسبة والخدمات الاجتماعية والبرامج التنموية الشاملة للمحافظة على العدل وضمان الحقوق ورفع

مستويات الأفراد وذلك بالنهوض بالأفراد من خلال المشاركة في تحقيق استقرار المجتمع (حلاوة، صالح، 2009). وتستطيع التنمية الاجتماعية أن تحقق أهدافها من خلال عدة عوامل منها:

- المشاركة الجماهيرية في مشروعات التنمية.
- توفير سياسة تعليمية مخطط لها ومدروسة.
- وجود عادات وتقاليد ومعتقدات محددة.
- وجود إطار ثقافي وشعبي.
- وجود عوامل سكانية ومحاكاة تقاليد اجتماعية (عبد اللطيف،2007).

هذه العوامل تدل على وجود تنمية اجتماعية، وتنمية وعي ومشاركة في مشروعات التنمية ومشاركة أفراد المجتمع في اختيار مشروعاته التنموية اللازمة. وهنا تأتي أهمية تنمية المبادئ من جانب الأهالي لمساعدتهم على تحفيز الأفراد في الحصول على فرص عمل تحد من البطالة (أبو زيد، 2009).

3.8.1.2 الدور التنموي (التنمية الاقتصادية) للمشاريع للحد من البطالة:

يعد برنامج التنمية الاقتصادية لتحسين جانب المجتمعات ويتعين على معظم المواطنين أن يغيروا من الموارد الضيقة المتاحة لهم بصورة أفضل مما كان من قبل فالتنمية الاقتصادية يجب أن تكون عملية متعددة الجوانب متضمنة للتغيرات الرئيسية الاجتماعية والمواقف الشعبية والمؤسسات القومية كما يجب أن تستهدف تعجيل النمو الاقتصادي وتقليل عدم التساوي في الدخل وتخفيف حدة الفقر والتنمية في جوهرها ويجب أن تتمثل في السلسلة المتكاملة للتغيير بجانب التوفيق بين الحاجات الأساسية ورغبات الأفراد والجماعات من خلال نظام اجتماعي اقتصادي متكامل والتقدم نحو وضع أفضل للمشاريع والبرامج التي تحسن وضع المجتمع المحلي (إسلام، 2009).

ونتيجة للظروف المحيطة، افتقد العمل التنموي الفلسطيني للرؤية التنموية الشاملة، التي تحظى بإجماع وقناعة شركاء التنمية الفلسطينية الثلاثة وهم: الدولة، القطاع الخاص، والمجتمع المدني، وتكون معتمدة من قبل صانعي السياسات الاقتصادية في السلطة السياسية، وتحظى بالتزام جميع الجهات الفلسطينية والشريكة في تنفيذ الخطط والبرامج التنموية في مختلف المجالات والمناطق الفلسطينية. وكانت هناك محاولات لوضع رؤية تنموية، ولكنها لم تستكمل لا من حيث بناء الإجماع عليها من قبل شركاء التنمية الفلسطينية الثلاثة، ولا من حيث اعتمادها من قبل الهيئات الرسمية المخولة في السلطة الوطنية الفلسطينية. وكما تتطلب التنمية الاقتصادية في أي بلد آليات تنفيذ تبدأ بوضع الأهداف لحصر الموارد في ضوء تقييم الوضع الراهن، ثم تحديد متطلبات تحقيق الأهداف ورسم السياسات والإجراءات والآليات اللازمة لتنفيذها. وهذا يحتاج إلى جهد منظم من جميع شركاء التنمية الفلسطينية، الدولة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، في إطار مؤسسي وقانوني (فراج، عقل، 2003).

4.8.1.2 المعيقات التي تقف أمام المشاريع والبرامج:

هنالك العديد من القيود والمعيقات التي تواجه المشاريع التنموية وهي:

1) قيود مالية – تكلفة المشروع، رأس المال، الموارد، العوائد وتكلفة المصادر.

2) قيود زمنية – وقت تسليم النتائج، الموعد الحاسم الذي نحتاج فيه للنتائج.

3) القيود السياسية: الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والسيطرة على الحدود والمعابر والحواجز الثابتة.

حيث تم التأكيد على أهمية إحاطة الجميع بما يحدث في المشروع وأنه من المفيد لهم أن يعتادوا على الاحتفاظ بسجلات صحيحة. هذا ويجب أن تحتوي هذه الاستثمارات على بعض المعلومات الأساسية المعروفة (البنك الدولي، 2006).

وما زال هنالك معيقات داخلية أمام المشاريع والبرامج وذلك بسبب محدودية الموارد المالية المخصصة للقطاع الاجتماعي بالنسبة للنمو السكاني الكبير في الأراضي الفلسطينية وهنالك محدودية في العلاقات والتعاون بين الوزارات التي تعنى بالتنمية وهذا يحد من إستراتيجية تقليل الفقر والبطالة والتنمية في قطاعات الصحة والتعليم والعمل بالإضافة إلى ضعف البنية القانونية الخاصة بالتنمية الاجتماعية حيث أن الكثير من القوانين تم إقرارها من قبل المجلس التشريعي ولكنها غير منفذة مثل قانون حقوق المعاقين والجمعيات (فراج، عقل، 2003).

ومن المعيقات الخارجية: الحصول على معونات مشروطة لبعض المشاريع ونقص في رؤوس الأموال وعدم كفاية المدخرات وعدم القدرة على استيعاب التكنولوجيا بشكلها الصحيح، أما التحديات الداخلية فهي تحديات سكانية واجتماعية تتمثل في عادات وتقاليد وقيم موروثة والجمود الاجتماعي وضعف الشعور بالمسؤولية الايجابية إزاء المجتمع ككل وهنالك مشكلات تتعلق بالاستيطان ومشكلات في المؤسسات الاجتماعية ونقص الكفاءات الإدارية والقيادة وطرق الاتصال ومؤسسات التنمية وتسلط بعض فئات المجتمع على فئات أخرى (خالد، 2009).

5.8.1.2 المشاريع والبرامج التي نفذتها المجالس البلدية في محافظة بيت لحم وساهمت من خلالها في الحد من البطالة والفقر

1.5.8.1.2 المشاريع والبرامج التي نفذتها بلدية بيت لحم وساهمت في الحد من البطالة والفقر

الخلاصة:

قامت بلدية بيت لحم بتنفيذ سبعة مشاريع خلال العام (2006-2013) بمبلغ (32.5) مليون دولار، حيث شملت المشاريع تأهيل مدرسة المسعودي، تعبيد وإنارة الشوارع، بناء وتمديد شبكات المجاري، شارع بيت بصة، تزيين المدينة، تأهيل شارع الرئيس بوتن، إنشاء مركز تجاري، حيث شغلت ما يقارب 2414 عاملاً بشكل مباشر وعدد الأسر المستفيدة بشكل غير مباشر ما يقارب 12513 مواطناً.

أما برامج تشغيل الأيدي العاملة في بلدية بيت لحم بالتعاون مع وكالة الغوث فكانت بقيمة فعلية مقدارها (869) ألف دولار حيث شغلت ما يقارب 1951 عاملا بشكل مباشر واستفادت 9877 أسرة بشكل غير مباشر في الفترة من (2008 -2012).

2.5.8.1.2 المشاريع والبرامج التي نفذتها بلدية زعترة وساهمت في الحد من البطالة والفقر

الخلاصة

قامت بلدية زعترة بتنفيذ ثمانية مشاريع خلال العام (2008-2013) بمبلغ (3.7) مليون دولار، حيث شملت المشاريع **إعادة تأهيل شبكة المياه، تأهيل طرق داخلية/** بنية تحتية وتعبيد شوارع وبناء غرف، وإنشاء مدارس، وتأهيل شوارع رئيسية ودعم صمود الأسر المهمشة، وترميم وإنشاء غرف مدرسية، وإنشاء جدران استنادية، تعبيد طرق داخلية، دعم وصمود الأسر المهمشة، تأهيل

شوارع داخلية، ترميم مدرسة، إنشاء غرف لمدرسة العامرية حيث شغلت ما يقارب 1441 عـــاملاً بشكل مباشر وعدد المواطنين المستفيدين بشكل غير مباشر ما يقارب 6236 مواطناً.

أما برامج تشغيل الأيدي العاملة (اللاجئين) في بلدية زعترة بالتعاون مع وكالة الغوث كانت بقيمـــة فعلية مقدارها (530) الف دولار حيث شغلت ما يقارب 1325 عاملا بشـــكل مباشـــر واســـتفادت 7190 أسرة بشكل غير مباشر في الفترة من (2007–2013).

3.5.8.1.2 المشاريع والبرامج التي نفذتها بلدية الخضر وساهمت في الحد من الفقر والبطالة

الخلاصة

قامت بلدية الخضر بتنفيذ سبعة مشاريع خلال العام (2007–2013) بمبلغ (22) مليـــون دولار، حيث شملت المشاريع استاد الخضر الدولي وشراء ارض وإنشاء أسوار استنادية وتأهيـــل وتعبيـــد طرق داخلية ومساعدة الأسر الفقيرة وتشغيل أيدي عاملة، حيث شغلت ما يقـــارب 1757 عـــاملاً بشكل مباشر وعدد المواطنين المستفيدين بشكل غير مباشر ما يقارب 10205 مواطناً.

أما برامج تشغيل الأيدي العاملة في بلدية الخضر وبالتعاون مع وكالة الغوث الاونروا فكانت بقيمة فعلية مقدارها (483) ألف دولار حيث شغل ما يقارب 949 عاملا بشكل مباشر واستفادت 5158 أسرة بشكل غير مباشر في الفترة من (2007–2013).

4.5.8.1.2 المشاريع والبرامج التي نفذتها بلدية تقوع وساهمت في الحد من البطالة والفقر

الخلاصة

قامت بلدية تقوع بتنفيذ إحدى عشرة مشروعا خلال العـــام (2010–2013) بمبلـــغ (2) مليـــون دولار، حيث شملت المشاريع بناء جدران استنادية وبرنامج إنقاذ الطفل وتشغيل أيدي عاملة وبناء مدرسة للبلدة وتأهيل طريق المنيا وطرف داخلية ورئيسية، قاعة اجتماعات + طابق ارضي، صيانة

وبناء مدرسة تقوع الثانوية، تأهيل شبكة المياه، حيث شغلت ما يقارب 2717 عاملاً بشكل مباشر وعدد المواطنين المستفيدين بشكل غير مباشر ما يقارب 15410 مواطنين.

أما برامج تشغيل الأيدي العاملة في بلدية تقوع وبالتعاون مع وكالة الغوث فكانت بقيمة فعلية مقدارها (862) ألف دولاراً حيث شغلت ما يقارب2026 عاملا بشكل مباشر واستفادت 10460أسرة بشكل غير مباشر في الفترة من (2007-2013).

5.5.8.1.2 المشاريع والبرامج التي نفذتها بلدية العبيدية وساهمت الحد من البطالة والفقر

الخلاصة

قامت بلدية العبيدية بتنفيذ إحدى عشرة مشروعا خلال العام (2008- 2013) بمبلغ (74.4) مليون دولار حيث شملت المشاريع إنشاء وتأهيل طرق داخلية ورئيسية، تأهيل طرق العبيدية الرئيسية، حفظ التراث وترميم حوش جدوع، تأهيل شبكة المياه، توسيع وتأهيل شارع واد النار وإنارته، شارع المدارس، وبناء مركز مسقط الصحي، وترميم شوارع داخل المدينة، وإنشاء مدرسة ببنات الاستقلال في المدينة، حيث شغلت ما يقارب 3563 عاملاً بشكل مباشر وعدد المواطنين المستفيدين بشكل غير مباشر ما يقارب 18901 مواطن.

6.5.8.1.2 المشاريع والبرامج التي نفذتها بلدية الدوحة وساهمت في الحد من البطالة والفقر

الخلاصة

قامت بلدية الدوحة بتنفيذ إحدى عشرة مشروعا خلال العام (2007- 2013) بمبلغ(3) مليون دولار، حيث شملت المشاريع تأهيل شارع الدينمولاين وتأهيل وتعبيد طرق داخلية وإنشاء جدران استنادية وصيانة شوارع، شبكة الإنارة، حيث شغلت ما يقارب 1000 عاملٍ بشكل مباشر وعدد المواطنين المستفيدين بشكل غير مباشر ما يقارب 5550 مواطناً.

أما برامج تشغيل الأيدي العاملة في بلدية الدوحة وبالتعاون مع وكالة الغوث الاونروا فكانت بقيمة فعلية مقدارها (594) ألف دولار حيث شغلت ما يقارب 1369عاملا بشكل مباشر واستفادت 6845 أسرة بشكل غير مباشر في الفترة من (2010 – 2013).

7.5.8.1.2 المشاريع والبرامج التي نفذتها بلدية بيت جالا وساهمت في الحد من البطالة والفقر:

الخلاصة

قامت بلدية بيت جالا بتنفيذ إحدى عشرة مشروعا خلال العام (2006– 2013) بمبلغ (3.7) مليون دولار، حيث شملت المشاريع بناء الحديقة العامة ومدرسة المغتربين وبناء أرصفة وجدران وتمديد خطوط المجاري والصرف الصحي وتزفيت شوارع المدينة وتعبيد وتأهيل طرف داخلية ورئيسية وبناء مركز مجتمعي للمدينة وتمديد عبارات للمياه وإنشاء أرصفة استنادية للمدارس، حيث شغلت ما يقارب 2639 عاملاً بشكل مباشر وعدد المواطنين المستفيدين بشكل غير مباشر ما يقارب 14477 مواطناً.

أما برامج تشغيل الأيدي العاملة في بلدية بيت جالا وبالتعاون مع وكالة الغوث الاونروا فكانت بقيمة فعلية مقدارها (957) ألف دولار حيث شغلت ما يقارب 2031عاملا بشكل مباشر واستفادت 10155 أسرة بشكل غير مباشر في الفترة من (2010–2013).

8.5.8.1.2 المشاريع والبرامج التي نفذتها بلدية بيت فجار وساهمت في الحد من البطالة والفقر

الخلاصة

قامت بلدية بيت فجار بتنفيذ سبعة عشر مشروعا خلال العام (2006– 2013) بمبلغ (3.7) مليون دولار، حيث شملت المشاريع تأهيل وتعبيد طرق داخلية ورئيسية في بيت فجار، وترميم مباني قديمة في المدينة، إنشاء مركز مجتمعي للسيدات، إنشاء جدران استنادية، شق طرق زراعية وبناء

جدران حجرية، بناء الحديقة العامة ومدرسة المغتربين وبناء أرصفة وجـــدران وتمديـــد خطـــوط المجاري والصرف الصحي وتزفيت شوارع المدينة، وتمديد عبارات للمياه وإنشاء أرصفة استنادية للمدارس، تشطيب وتأهيل مركز نسوي في بيت فجار، مركز خدمات بيت فجار،برنامج الصـــرف الصحي، بناء مدرسة بيت فجار الأساسية،حيث شغلت ما يقارب 5875عاملاً بشكل مباشر وعـــدد المواطنين المستفيدين بشكل غير مباشر ما يقارب 14000 مواطن.

أما برامج تشغيل الأيدي العاملة في بلدية بيت فجار وبالتعاون مع وكالة الغوث الاونـــروا كانـــت بقيمة فعلية مقدارها (563) ألف دولار حيث شغلت ما يقارب 1125عاملا بشكل مباشر واستفادت 6056 أسرة بشكل غير مباشر في الفترة من (2007–2013).

9.5.8.1.2 المشاريع والبرامج التي نفذتها بلدية بيت ساحور وساهمت في الحد مـــن البطالـــة والفقر

الخلاصة

قامت بلدية بيت ساحور بتنفيذ أحدَ عشرة مشروعا خلال العام (2006– 2013) بمبلغ (9)مليـــون دولار، حيث شملت المشاريع تعبيد وتأهيل شارع الجنينة وشارع سلسع، حديقـــة عـــش غـــراب، تخضير وتجميل بيت ساحور، تحسين مؤسسات المجتمع المحلي، تحسين مؤسسات المرحلة الثانية، تأهيل ملعب كرة القدم، بناء وتشطيب المجمع التجاري للبلدية، تأهيل وتعبيد طرق داخلية ورئيسية، بناء الحديقة العامة وبناء أرصفة وجدران وتمديد خطوط المجاري والصرف الصـــحي وتزفيـــت شوارع المدينة، وتمديد عبارات للمياه وإنشاء أرصفة استنادية للمدارس، حيث شغلت مـــا يقـــارب 2735 عاملاً بشكل مباشر وعدد المواطنين المستفيدين بشكل غير مباشـــر مـــا يقـــارب 15000 مواطنٍ.

أما برامج تشغيل الأيدي العاملة في بلدية بيت ساحور وبالتعاون مع وكالة الغوث الاونروا كانت بقيمة فعلية مقدارها (866) ألف دولار، حيث شغلت ما يقارب 2007 عمال بشكل مباشر واستفادت منها 10035 أسرة بشكل غير مباشر في الفترة من (2007-2013).

10.5.8.1.2 المشاريع والبرامج التي نفذتها بلدية جناته وساهمت في الحد من البطالة والفقر

الخلاصة

قامت بلدية جناتة بتنفيذ تسعة مشاريع خلال العام (2007- 2013) بمبلغ (2.7) مليون دولار، حيث شملت ترميم مدرسة الزير، بناء أرصفة وجدران، تمديد خطوط مجاري، تزفييت شوارع داخلية، تأهيل شوارع، جدران استنادية، حيث شغلت ما يقارب 1562 عاملاً بشكل مباشر وعدد المواطنين المستفيدين بشكل غير مباشر ما يقارب 5231 مواطناً. مع الإشارة إلى أن البلدية لم تشارك وكالة الغوث في برنامج تشغيل الأيدي العاملة للاجئين الفلسطينيين.

2.2 الدراسات السابقة

1.2.2 الدراسات المحلية:

أجرى بركات (2010) دراسة بعنوان: "**دور المجالس القروية المنتخبة في محافظة جنين في التنمية الاجتماعية والاقتصادية**". هدفت الدراسة إلى معرفة دور المجالس في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية لسكانها، حيث بلغ عدد المجالس (20) مجلساً وبلغت نسبة سكان تلك المجالس (0.16) من بين سكان المحافظة، اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي مستخدمة أداتين من أدوات البحث العلمي، أداة المقابلة لرؤساء المجالس القروية المنتخبة وكذلك أداة الاستبانة لمعرفة رأي المواطنين، متلقي الخدمات، والمنتفعين من المشاريع والبرامج. وقد توصل الباحث إلى العديد من النتائج وهي أن المجالس القروية المنتخبة تلعب دوراً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تنفيذها العديد من المشاريع والبرامج التي تصب في خانة مجالات التنمية الاجتماعية، كالصحة والتعليم والعمالة، وكذلك مستوى اهتمامها بمجالات التنمية الاقتصادية، الصناعة والتجارة والزراعة، وما يترتب عليها من خدمات، وأثبتت قدرتها على التعاون والتشبيك مع المؤسسات القطاعية والحكومية منها وغير الحكومية، لإفادة تجمعاتها في نواحي مختلفة من احتياجاته، مما ساهم في خلق حالة من الثقة بين المواطن ومؤسسته الأهلية.

دراسة أبو مصطفى (2009): "دور وأهمية التمويل الخارجي في تغطية العجز الدائم لدى موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية". دراسة تحليلية تهدف إلى الوقوف على أبعاد ومتطلبات الحصول على التمويل الخارجي من الدين العام (القروض) والمنح، كما هدفت إلى التعرف على الموازنة العامة للمؤسسات غير الحكومية، حيث اعتمدت تلك الدراسة على المنهج الوصفي لعلاج المشكلة

المتلخصة في دور وأهمية التمويل الخارجي في تغطية العجز الدائم في موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث بينت النتائج أن التمويل الخارجي والدولي مرتبط بأهداف سياسية ومؤثرات خارجية، وقد أوصت الدراسة على ضرورة التخلص من الدعم الأجنبي والتوجه للدعم الوطني والعربي والإسلامي.

وقد أجرى (عبد ربه، 2009) دراسة بعنوان: "**دور المجالس المشتركة في الضفة الغربية في التنمية والحكم المحلي**". هدفت الدراسة الحالية إلى بحث الدور التنموي لمجالس الخدمات المشتركة في الضفة الغربية بالإضافة إلى دورها في تعزيز وحدات الحكم المحلي، وكذلك العقبات والمعيقات حيث تشكل المجالس المشتركة العمود الفقري للخدمات المقدمة للمواطنين في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية.

وقد تكون مجتمع الدراسة من أصحاب وصناع القرار رؤساء ومهندسين ومحاسبين ومدراء تنفيذيين لمجالس الخدمات المشتركة في الضفة الغربية حيث بلغ عدد المبحوثين (108) مبحوثين. وتكونت أدوات الدراسة من الاستبانة والمقابلة، وتم إدخال البيانات إلى الحاسوب ومعالجتها إحصائياً بواسطة برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

وقد خرجت الدراسة بعدة توصيات من أهمها:

- القيام بمشاريع تنموية مشتركة مع القطاع الخاص.
- ضرورة تطوير وتعديل الأنظمة والقوانين المعمول بها لتقليص العدد المتضخم من الهيئات المحلية من خلال الدمج.
- كذلك يجب معالجة وضع المجالس المشتركة التي لا يتوفر فيها المقومات اللازمة لاحتياجاتها وفق النظام الأساسي للمجالس المشتركة.
- كما أنها أوصت بتأسيس صندوق تنموي للمجتمع المحلي في المجالس المشتركة.

- أبراز المعوقات سواء كانت تلك المتعلقة بالاحتلال الإسرائيلي أو ما يتعلق بعدم توفر مصـــادر التمويل اللازمة لأحداث تنمية حقيقية في المجتمع المحلي.

وقد أجرى غوينم (2008) دراسة بعنوان: "**الهيئات المحلية في محافظة رام الله والبيرة بين تقديم الخدمات والطموحات التنموية**". هدفت هذه الدراسة التي اقتصرت على الهيئات المحلية في محافظة رام الله والبيرة، إلى التعرف على أراء عينة عشوائية طبقية من أعضاء تلك الهيئات نحو مســتوى ما تقدمه من خدمات ومدى تبنيها للطموحات التنموية، ولتحقيق هدف الدراسة اعتمد الباحــث فــي منهجه الدراسي على المنهج الوصفي، بحيث قام الباحث بإعداد استبانه لجميع المعلومات، تكونــت من ثلاثة أجزاء رئيسية، وتنبثق أهمية هذه الدراسة من الدور الفعال للهيئات المحليــة فــي تقــديم خدمات البنية الأساسية من مشاريع، والمسؤوليات الملقاة عليها في عملية البناء والتطوير الشــامل لكافة القطاعات التنموية، وقد تكون مجتمع الدراسة الأصلي في جميع الهيئات المحلية في محافظة رام الله والبيرة والبالغة (68) هيئة محلية، في حين تم تحديد عينة عشوائية طبقية من (49) هيئــة محلية فقط.

واستنادا إلى نتائج الدراسة تقدم الباحث بمجموعة من التوصيات أهمها: تعزيز دور الهيئات المحلية وبالتالي رفع مستوى تقديم الخدمات على أسس علمية مدروسة تتناسب مع التطلعات والطموحــات التنموية المستقبلية، وتعزيز فكرة مجالس الخدمات المشتركة خاصة الصغيرة والمتقاربة منها.

وقد أجرت وزارة الحكم المحلي، اللجنة الخاصة بالدراسات في الوزارة (2007): دراسة بعنــوان "المشاريع في الهيئات المحلية الفلسطينية واحتياجــات المــواطنين بــين المحليــة والتوقعيــة والبنيويــة"، حيث هدفت الدراسة إلى بيان دور وزارة الحكم المحلي في بناء ودعم الهيئات المحلية الفلسطينية، وكذلك دراسة المشاريع التنموية التي قدمتها السلطة الفلسطينية للهيئات المحلية من أجل تنمية البنية التحتية في الضفة الغربية وقطاع غزة من خلال أولويات ومعايير التنمية المتبعة مــن

قبل وزارة الحكم المحلي في تحقيق التنمية للمواطنين من خلال توزيع المشـــاريع علـــى مختلـــف الهيئات المحلية، ومساهمة المواطن الفلسطيني في عملية التنميـــة، ودور الممـــولين فـــي توزيـــع المشاريع داخل فلسطين.

كما حرصت الوزارة على إعداد خطط تنموية من أجل النهوض بالتنمية في فلسطين، وعملت على رفع مستوى الخدمات التي تقدمها للهيئات المحلية، وكان من أهم الأهداف التي سعت إليهـــا وزارة الحكم المحلي، توفير مصادر التمويل للمشاريع التي ستقوم بها الهيئات المحلية لخلق فرص عمـــل للمواطنين وتحسين ظروف المعيشة لهم من خلال مساعدة الهيئات المحلية فـــي وضـــع الخطـــط التنموية، سواء كان ذلك في المجال الاقتصادي أو التنموي، وتوفير دعم للمجالس المحلية من أجل توفير تمويل للمشاريع.

2.2.2 الدراسات العربية:

دراسة المومني (2005) بعنوان: "**تحليل سياسات إدارة الموارد البشرية فـــي برنـــامج إصـــلاح القطاع العام وأثرها على البطالة فـــي الأردن**". هدفت إلى تحليل برنامج إصلاح القطاع العام مـــن تقييم الأداء والرواتب وخلق فرص عمل وتوضيح أثرها على البطالة.

استخدم الباحث في دراسته أسلوب البحث الميداني والتي شملت 68 مؤسسة حكوميـــة وتوصـــلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من بينها، أن سياسة التعيين، وتكافؤ الفرص، و أفضل مستوى من الأداء يتمثل في الإصلاح الإداري والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وخلصت الدراسة إلـــى عـــدة توصيات منها ضرورة إلزام المؤسسات الحكومية بتطبيق مدخل إدارة الجـــودة الشـــاملة لتحقيـــق الإصلاح والتنمية، ضرورة تأهيل الحكومة وتفعيل الرقابة لفتح مشاريع وبرامج تقلل من البطالـــة

وتساعد في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وأوصت الدراسة بضرورة الإستثمار في رأس المال باعتباره مورداً استراتيجياً في إحداث التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

دراسة زايد (2000) بعنوان: "**دور المؤسسات الحكومية في التنمية الاجتماعية**". هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن دور المؤسسات الأهلية في التنمية الاجتماعية في محافظة دمشق، وحجم هذا الدور من خلال الوظائف والنشاطات التي تقوم بها هذه المؤسسات في مجال التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية والتأهيل المهني والتشغيل والمساعدات المادية والعينية وذلك من خلال وجهة نظر الفئات المستفيدة، بالإضافة إلى دراسة أثر متغيرات الجنس والعمر ومكان السكن والمستوى التعليمي، وقد تم جمع البيانات من خلال استبانة وزعت على عينة حجمها (200) وقد أسفرت الدراسة عن عدم استطاعة المؤسسات في تحقيق غالبية أهدافها بسبب نقص الإمكانيات المادية لدعم مشاريعها وبرامجها وقد أظهرت النتائج وجود علاقة بين جنس المستفيد والتنمية الاجتماعية.

دراسة (القريوتي، 1986) بعنوان: "**الدور التنموي المطلوب من المجالس البلدية والقروية في الأردن**" والتي تناولت التنمية المطلوبة من المجالس البلدية والقروية ومعيقات الدور الذي ينبغي أن تلعبه تلك المجالس، حيث رأى الباحث ما يمكن أن تحققه المجالس المحلية في الأردن من خلال تقديم الدعم الأساسي لمشروعات التنمية المحلية للوطن، مثل شق الطرق والإسكان وتدريب القوى العاملة والمشاركة في إعداد خطط التنمية الزراعية والصناعية، وتنفيذ مشاريع التنمية التي تدخل ضمن مناطق حدود الدولة.

ومن أهم النتائج التي خرجت إليها الدراسة: صغر حجم الوحدات المحلية، وقلة الموارد المالية، وتواضع القدرات الفنية والمهنية، حيث أوصى الباحث على أهمية تقديم المشاريع للبلديات الأصغر

حجما، وتحديد الحدود الدنيا من المؤهلات للمرشحين لشغل رئاسة المجالس البلدية والسماح للبلديات الكبرى بتنفيذ مشروعات إنتاجية.

3.2.2 الدراسات الأجنبية:

دراسة: (The role of projects against replicating works in England,2006)

بعنوان "**دور المشاريع في الحد من البطالة في بريطانيا**". هدفت الدراسة إلى بيان أسس نجاح المؤسسات التي تعتمد نهج العمل وفق أسس الحكم الرشيد، استعرضت الدراسة في الفصل الأول ادريانا البرتي وغيدو بيرتوتشي نظرة عامة على الحكم الرشيد والإدارة العامة السليمة، حيث تم وضع جدول أعمال جديد للابتكار في مجال الحكم والإدارة العامة للحد من مشكلة البطالة والفقر عبر مشاريع صغيرة، واعتبروا أن جهود التنمية الدولية إلى حد كبير يمكن أن تستفيد من تقاسم المعارف, وخاصة في حالة الابتكارات والممارسات الجيدة للإدارة. في الفصل الثاني، من هذه الدراسة يقوم عمران باتل بتسليط الضوء على فهم الابتكارات وأفضل الممارسات التي ينبغي التركيز عليها للحد من البطالة وفق السياق التنظيمي بدلاً من التركيز على ابتكار واحد. وفي الفصل الثالث من هذه الدراسة، يقترح خوان كارلوس كورتازار مفهوم لممارسات الإدارة العامة الذي يجعل من الممكن أن نتعلم منها الأسس السليمة في فهمنا للحكم الرشيد للتغلب على الفقر وان هذا الحكم هو الطريق الوحيد نحو النجاح والابتكار، لما فيه من معطيات تحقق كل ما تحتاج له البشرية. وفي الفصل الرابع، يؤكد دونلد كلنجر على أهمية الابتكار في الحكم بصفة عامة، وتطوير أساليب الإدارة والتنفيذ على وجه الخصوص. ويلاحظ على المؤلف أنه رد النهج الذي رد مصداقيته لإدارة التنمية، ويبرهن الكاتب على أهمية الابتكار في الحكم الرشيد والإدارة العامة في

التطوير والتنفيذ من اجل الوصول لأفضل الممارسات في إدارة التنمية للحد من البطالة والفقر وفق مفاهيم الحكم الرشيد.

دراسة:

(Tools of support transparency in local governance against poor society in Germany, 2004).

بعنوان: "**أدوات لدعم المجالس المحلية في مكافحة الفقر في ألمانيا**"، صادرة عن منظمة الشفافية الدولية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، هدفت هذه الدراسة لوضع الأسس في الحكم المحلي والتي تتضمن مؤشرات النجاح في مكافحة الفقر ووضعت الدراسة مؤشرات لمعالجة الفقر في بعض الهيئات المحلية والتي تتضمن: توفر وثائق واضحة حول أهداف المنظمة، وفلسفة عملها، وأتاحتها للجمهور، توفير المعلومات للجمهور حول النظام الأساسي والهيكل التنظيمي للمنظمة، وكذلك نظام الموظفين، وميزانية المؤسسة، إتاحة الفرصة للجمهور للاطلاع على خطط المنظمة، وإشراك الجمهور في صياغة هذه الخطط والتعليق عليها وعلى المشاريع التي تقدمها لمحاربة الفقر.

قيام المنظمة بتنسيق أنشطتها وبرامجها مع شركاء محليين، أو مع الجمهور المستهدف، معرفة المواطنين بأنشطة وبرامج المنظمة وكيفية الحصول على خدماتها، وكيفية تأدية هذه الخدمة، نشر تقارير دورية حول نشاطات المنظمة وتمويلها وعلاقاتها، وجود سياسة عامة للنشر والإفصاح عن المعلومات للجمهور ونسب تقليص الفقر.

دراسة لي:

(Good and Democratic government with its relationship in economic development in Malyzia, 2003).

بعنوان: "**الحكم الرشيد والديمقراطية والنمو الاقتصادي في ماليزيا**". هدفت هذه الدراسة إلى تقديم مختلف التعريفات المتعلقة بالحكم الرشيد والديمقراطية والنمو الاقتصادي وكيف يؤثر النمو الاقتصادي على الأمد البعيد من خلال تأثيره على نوعية الحكم في بلد ما، والغايات المراد تحقيقها بطريقة مستدامة، وهذا لا يمكن ضمانه بدون تشجيع وتكييف عملية الحكم الرشيد. وأوصت الدراسة وفقاً لتقدير التنمية البشرية لعام 2002، بأنه بالإمكان تحقيق ذلك من خلال: تطوير أقوى للمشاركة السياسية والتمثيل الرسمي للأحزاب السياسية، وتشجيع مشاركة المرأة والأقليات، وبناء النظم الانتخابية، والحد من التأثير المشوه لاستخدام المال في السياسة.

تعزيز الضوابط على السلطة الاستعبادية من خلال التعاون بين السلطات التنفيذية، القضائية والتشريعية، وتفعيله من خلال إنشاء كيانات مستقلة.

دراسة (Abid،1987) "دراسة علمية منشورة لنيل شهادة الدكتوراه من جامعة لفربول تتحدث عن **العقبات التي تواجهها التنمية في الدول النامية**، أجريت الدراسة على التجمعات ذات السمات الاجتماعية والاقتصادية المتشابهة في محافظة جنين كنموذج لدراسة الاحتياجات لهذه التجمعات المتقاربة جغرافيا من أجل وضع خططٍ تنموية تتناسب وخصوصيات كل مجتمع على حدة.

4.2.2 نقد الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة، يلاحظ أنها تنوعت من حيث الموضوعات، ومنها ما تطرق إلى موضوع دور المشاريع والبرامج في الحد من مشكلة الفقر والبطالة، وأيضا التنمية الاجتماعية في البلديات ومنها التنمية الريفية، وأخرى تناولت التنمية الاقتصادية، وأخرى تطرقت إلى موضوع دور المجالس البلدية في أحداث تنمية اقتصادية واجتماعية، وأخرى تناولت موضوع واقع البرامج والمشاريع في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلديات.

استفادة الباحث من إطلاعه على الدراسات السابقة في الأوجه التالية:

جاءت استفادة الباحث من الدراسات السابقة على وجهين:

- إثراء الإطار النظري للدراسة الحالية
- الاطلاع على مناهج البحث التي اتبعتها الدراسات السابقة وعلى النتائج والتوصيات.

أوجه التشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة، تتمثل فيما يأتي:

أهم أوجه التشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:-

- استخدام المفاهيم نفسها.
- التشابه في المنهج المستخدم وهو المنهج الوصفي التحليلي.
- استخدمت معظم الدراسات السابقة الاستبانة كأداة لجمع البيانات، كما استخدم الباحث نفس الأداة للدراسة.

أوجه التشابه الرئيسية:

توافقت دراستي مع دراسة المومني في أهدافها والتي أجريت في الأردن"تحليل سياسات إدارة الموارد البشرية في برنامج إصلاح القطاع العام وأثرها على البطالة في الأردن". من حيث أهمية إيجاد برنامج فرص عمل للتقليل من البطالة، والتركيز على تفعيل برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية، و بضرورة الاستثمار في رأس المال باعتباره مورداً استراتيجياً وعنصراً أساسياً في أحداث التطور والنمو وتقليل البطالة والفقر.

وتوافقت دراستي مع دراسة أبو مصطفي دور وأهمية التمويل الخارجي في تغطية العجز الدائم لدى موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية وهي دراسة تحليلية من حيث أن التمويل الخارجي والدولي مرتبط بأهداف سياسية ومؤثرات خارجية، وقد أوصت الدراسة على ضرورة التخلص من الدعم الأجنبي والتوجه للدعم الوطني والعربي والإسلامي.

وتوافقت دراستي مع دراسة القريوتي والتي أجريت في الأردن " الدور التنموي المطلوب من المجالس البلدية والقروية في الأردن" من حيث صغر حجم الوحدات المحلية، وقلة الموارد المالية، وتواضع القدرات الفنية والمهنية، وأهمية تقديم المشاريع للبلديات الأصغر حجما، وتحديد الحدود الدنيا من المؤهلات للمرشحين لشغل رئاسة المجالس البلدية والسماح للبلديات الكبرى بتنفيذ مشروعات إنتاجية.

وأيضا استفاد الباحث من الدراسات السابقة في التعرف إلى عناصر الموضوع، حيث تم الاستفادة منها في صياغة عناصر هذه الرسالة، وكما تم الاستفادة في تصميم الاستبانة الخاصة بهذه الدراسة، وفي مقارنة بعض النتائج التي وردت في الدراسات السابقة بنتائج هذه الدراسة وكما تعتبر الدراسة الحالية امتداداً للأدبيات السابقة وما نادت به من توصيات.

أوجه الاختلاف:

تتمثل أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة فيما يأتي:

- ركزت الدراسة الحالية على محور البرامج والمشاريع ودورها في مكافحة البطالة والفقر، فيما ركزت الدراسات السابقة على التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
- اختلاف عينة الدراسة الباحث والتي طبقت على رؤساء وأعضاء مجالس الهيئات المحلية في قسم الهندسة في محافظة بيت لحم مقارنة بعينات الدراسات السابقة حيث تم أخذ كافة مجتمع الدراسة وليس عينة محددة.
- تناولت الدراسة واقع البرامج والمشاريع في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في حين ركزت الدراسات السابقة على التنمية الاقتصادية.
- تختلف نتائج هذه الدراسة عن نتائج الدراسات السابقة باعتبارها من الدراسات التي تناولت مجتمع الدراسة.

من هنا تعتبر هذه الدراسة الأولى في فلسطين التي يتم طرحها من خلال الربط بين دور البرامج والمشاريع في التنمية الاقتصادية ودورها في محاربة البطالة والفقر.

الفصل الثالث

منهجية وإجراءات الدراسة

1.3 مقدمة

يوضح هذا الفصل منهجية الدراسة، ومجتمعها وعينتها، وأدوات الدراسة، وطرق التحقق من صدقها وثباتها، وطريقة المعالجة الإحصائية لبيانات الدراسة.

2.3 منهجية الدراسة

استناداً إلى طبيعة الدراسة وأهدافها استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي (حيث تم إجراء الدراسة على جميع البلديات في محافظة بيت لحم) للتعرف إلى الدور التنموي لمشاريع وبرامج المجالس البلدية في الحد من البطالة وعلاقتها بالفقر في محافظة بيت لحم، لأن هذا المنهج من أكثر المناهج تركيزاً على الدراسة ووصفها وتفسيرها والتنبؤ بها كما هو الواقع، والتعبير عن ذلك كيفاً وكماً، وهو المنهج المناسب والأفضل للدراسة.

3.3 مجتمع الدراسة

يتكون من جميع المجالس البلدية في محافظة بيت لحم وهي (10) مجالس بلدية وجميعها منتخب ومصنف على النحو التالي:

- **بلديات تصنيف (A):** (بلدية بيت لحم).
- **بلديات تصنيف (B):** (بلدية بيت جالا، بلدية بيت ساحور، بلدية الدوحة).
- **بلديات تصنيف (C):** (بلدية بيت فجار، بلدية الخضر، بلدية العبيدية، بلدية تقوع، بلدية زعترة، وبلدية جناته). **(وفق نموذج تصنيف المجالس البلدية، وزارة الحكم المحلي، للعام 2012).**

وتكون أفراد مجتمع الدراسة من جميع:

- رؤساء المجالس البلدية في محافظة بيت لحم.
- مدراء البلدية في محافظة بيت لحم.
- مدراء ورؤساء أقسام الهندسة والمشاريع في محافظة بيت لحم.
- رؤساء أقسام التخطيط والبرامج في محافظة بيت لحم.
- مدراء ورؤساء وموظفي أقسام الشؤون الإدارية والمالية في محافظة بيت لحم.

والبالغ عددهم (120) مبحوث. (حسب الموازنة الفعلية العامة للمجالس البلدية، هيكلية تشكيلات الموظفين، وزارة الحكم المحلي، للعام 2012).

وبذلك سوف تشمل الدراسة (120) مبحوث موزعين كالأتي: (110) من مدراء البلديات ومدراء ورؤساء أقسام الهندسة والمشاريع، ورؤساء أقسام التخطيط والبرامج ومدراء ورؤساء وموظفي

أقسام الشؤون الإدارية والمالية، و(10) من رؤساء المجالس البلدية في المحافظة وهو ما نسبته (100%) من مجتمع الدراسة

جدول (1.3) يبين أعداد المبحوثين في المجالس البلدية (مجتمع الدراسة) في محافظة بيت لحم وفق براءة التشكيلات للموظفين المعدة في الميزانية الفعلية للبلديات في المحافظة، وزارة الحكم المحلي، للعام 2012:

اسم البلدية	عدد رؤساء البلديات	عدد مدراء البلديات	عدد مدراء ورؤساء أقسام الهندسة والتخطيط والمشاريع والبرامج	عدد مدراء ورؤساء وموظفي أقسام الشؤون الإدارية والمالية	إجمالي العدد
• بلدية بيت لحم	1	1	15	16	33
• بلدية بيت جالا	1	1	8	7	18
• بلدية بيت ساحور	1	1	8	6	16
• بلدية الدوحة	1	1	4	5	11
• بلدية بيت فجار	1	1	2	4	8
• بلدية الخضر	1	1	3	4	9
• بلدية العبيدية	1	1	3	3	8
• بلدية تقوع	1	1	2	4	8
• بلدية زعترة	1	0	1	3	5
• بلدية جناتا	1	1	1	2	5
المجموع المجتمع الإحصائي					**120**

4.3 عينة الدراسة

هي عينة "صُدفية" حيث تم اختيار عينة الدراسة ممثلة بمجتمع الدراسة والذي تكون من جميع البلديات في محافظة بيت لحم وعددها (10) بلديات، حيث تم توزيع العينة على أفراد مجتمع الدراسة والبالغ عددهم (120) مبحوث من رؤساء المجالس البلدية في محافظة بيت لحم، ومدراء البلدية في محافظة بيت لحم، ومدراء ورؤساء وموظفي أقسام الهندسة والمشاريع في محافظة

بيت لحم، ورؤساء وموظفي أقسام التخطيط والبرامج، ومدراء ورؤساء وموظفي أقسام الشؤون الإدارية والمالية في محافظة بيت لحم وتم استلام (102) استبيان أي ما نسبته 86% من عينة الدراسة وعينة قصديه، حيث تم إجراء المقابلة مع أشخاص معينين داخل مجتمع الدراسة. ويوضح الجدول (2.3) الخصائص الديمغرافية للعينة.

جدول (2.3): خصائص العينة الديمغرافية:

المتغيرات	العدد	النسبة المئوية
الجنس		
ذكر	82	%80
أنثى	20	%20
المنصب داخل البلدية		
رئيس البلدية	10	%10
مدير البلدية	7	%7
مدير/ رئيس قسم الهندسة/موظف	45	%44
رئيس قسم التخطيط والبرامج	5	%5
مدير/رئيس قسم الشؤون الإدارية والمالية	35	%34
الفئة العمرية		
اقل من 25	17	%17
40-26	46	%45
50-41	33	%32
أكثر من 50	6	%6
الحالة الاجتماعية		
عازب/اء	12	%12
متزوج/ة	82	%80
غير ذلك	8	%8
المؤهل العلمي		
ثانوية عامة فأقل	16	%16
دبلوم	18	%18
بكالوريوس	54	%52
دراسات عليا	14	%14

المتغيرات	العدد	النسبة المئوية
تصنيف البلدية		
بلدية(ا)	20	%20
بلدية(ب)	35	%34
بلدية(ج)	47	%46
سنوات الخدمة في المجلس البلدي التي تعمل فيه حاليا		
اقل من 5 سنوات	18	%18
10-6	35	%34
15-11	43	%42
أكثر من 15	6	%6

1.4.3 خصائص العينة الديمغرافية

يوضح الجدول (2.3) خصائص العينة الديمغرافية وفقاً لمتغيرات: الجنس، وتصنيف البلدية، والفئة العمرية، والحالة الاجتماعية، والمؤهل العلمي، والمنصب داخل البلدية، وسنوات الخدمة في المجلس البلدي التي تعمل فيه حالياً، وذلك كما يأتي:

1.5.3 توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير الجنس: تبين النتائج الواردة في الجدول (2.3) أن 80% من أفراد العينة ذكور مقابل 20% إناثاً.

2.5.3 توزيع أفراد العينة وفقاً للمنصب داخل البلدية: بينت النتائج الواردة في الجدول (2.3) أن 10% من البلديات التي شملتها العينة لرئيس البلدية، 7% في من مدراء البلديات، وكان 44% منها مديراً/ رئيس قسم الهندسة/موظفاً، وكان 5% من رئيس قسم التخطيط والبرامج، وكان 34% من مدير/رئيس قسم الشؤون الإدارية والمالية.

3.5.3 توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير الفئة العمرية: يتضح من المعطيات الواردة في الجدول (2.3) أن 17% من المبحوثين في الفئة العمرية أقل من 25، 45% في الفئة العمرية

26–40 سنة، وكان 32% منهم أيضاً من الفئة العمرية 41–50، وان 6% من الفئة العمرية أكثر من 50 سنة.

4.5.3 توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير الحالة الاجتماعية: بينت النتائج الواردة في الجدول (2.3) أن 12% من أفراد العينة من العازبين، 80% من المتزوجين، وكان 8% منهم في حالات أخرى.

5.5.3 توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير المؤهل العلمي: تشير المعطيات الواردة في الجدول (2.3) أن 16% من أفراد العينة من حملة درجة الثانوية العامة فأقل، 18% من حملة درجة الدبلوم، و منهم 52% من حملة البكالوريوس، وكان 14% منهم من حملة الدراسات العليا.

6.5.3 توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير تصنيف البلدية: بينت النتائج الواردة في الجدول (2.3) أن 20% من أفراد العينة من بلدية (أ) و34% من بلدية (ب)، 46% من بلدية(ج).

7.5.3 توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير سنوات الخدمة في المجلس البلدي التي تعمل فيه حاليا: تشير المعطيات الواردة في الجدول (2.3) أن 18% من الفئة (من اقل من 5 سنوات)، 34% من فئة (6–10 سنوات)، 42% من فئة (11–15 سنة) و 6% من فئة (أكثر من 15 سنة) التي شملتها العينة.

4.3 أداة الدراسة

تم استخدام أداة الدراسة (الاستبيان) والتي وزعت على أفراد مجتمع الدراسة بالكامل، بالإضافة إلى (المقابلة) والتي تم أجراؤها مع (10) بلديات في محافظة بيت لحم واقتصرت على مدراء ورؤساء أقسام الهندسة والمشاريع في كل بلدية.حيث ساهم ذلك في تحليل الدراسة كيفاً وكماً.

5.3 طرق جمع البيانات ومصدرها

تم جمع البيانات وفقاً لمصدرين أساسيين وهما:

المصدر الأول: عن طريق الأبحاث والمراجع والدراسات السابقة التي أجراها الخبراء والمختصين حول موضوع الدراسة "مشاريع وبرامج المجالس البلدية ودورها التنموي في الحد من مشكلة البطالة وعلاقتها بالفقر في محافظة بيت لحم". وكذلك عن طريق الدراسات المنشورة في الانترنت المتعلقة في هذا المجال.

المصدر الثاني: وهو المصدر الأساسي والأولي حيث تم الاعتماد على أداة الدراسة (المقابلة) التي أجريت مع أشخاص معينين من مدراء ورؤساء أقسام الهندسة والمشاريع وكذلك على (الاستبانة) والتي وزعت على أفراد مجتمع الدراسة للحصول منهم على معلومات حول رأيهم بأهمية العلاقة بين مشاريع وبرامج المجالس البلدية ودورها التنموي وأثرها في الحد من البطالة وعلاقتها بالفقر في محافظة بيت لحم.

6.3 إجراءات تطبيق الدراسة

استخدمت الدراسة الحالية أسلوب المقابلة الشخصية، والاستبانة أداةً لجمع البيانات، وبالرجوع إلى الأدبيات السابقة، ولفحص موضوع "**مشاريع وبرامج المجالس البلدية ودورها في الحد من مشكلة البطالة وعلاقتها بالفقر في محافظة بيت لحم**".

قام الباحث بتطوير استبانه تكونت من قسمين رئيسين: اشتمل القسم الأول على معلومات عامة عن المبحوثين من حيث: الجنس، والمنصب داخل البلدية، والفئة العمرية، والحالة الاجتماعية، والمؤهل العلمي، تصنيف البلديات، سنوات الخدمة في المجالس البلدية، في حين ضم القسم

الثاني مقياس الدراسة الذي تكون من (60) فقرة، وزعت على خمسة محاور وهي: ما هو الدور التنموي لمشاريع المجالس البلدية في الحد من مشكلة البطالة في محافظة بيت لحم (14) فقرة، ما هي وسائل النهوض بمشاريع وبرامج المجالس البلدية للحد من مشكلة البطالة وعلاقتها بالفقر في محافظة بيت لحم (14) فقرة، ما هو الدور التنموي لبرامج المجالس البلدية في تقليل الفقر بمحافظة بيت لحم (11) فقرة، ما هي معوقات الدور التنموي لمشاريع المجالس البلدية في الحد من مشكلة البطالة في محافظة بيت لحم (11) فقرة، ما هي معوقات الدور التنموي لبرامج المجالس البلدية في تقليل الفقر في محافظة بيت لحم (10) فقرة، وسؤال إنشائي "**ما آليات النهوض بدور المشاريع والبرامج في التقليل من البطالة والفقر من وجهة نظرك الشخصية؟**" علماً بأن طريقة الإجابة عن أداة الدراسة تركزت في الاختيار من سلم خماسي، على نمط ليكرت (**Likert Scale**)، وذلك كما يأتي: موافق بشدة، موافق، محايد، معارض، معارض بشدة.

كما تم استخدام أداة الدراسة الثانية وهي (المقابلة الشخصية) والتي أجريت مع مدراء ورؤساء أقسام الهندسة والمشاريع والبالغ عددهم (10) أشخاص في المجالس البلدية وذلك لتبيان أهم المشاريع التي تمت في السنوات من 2007-2013م، وتم التحقق من صدق أداة الدراسة وثباتها كما يأتي:

1.6.3 صدق أداة الدراسة

تم التحقق من صدق أداة الدراسة بعرضها على مجموعة من المحكمين الذين أبدوا عدداً من الملاحظات حولها التي تم أخذها بعين الاعتبار عند إخراج الأداة بشكلها النهائي، هذا من ناحية،

ومن ناحية أخرى، تم التحقق من الصدق بحساب التحليل العاملي (Factor Analysis) لفقـــرات الأداة، وذلك كما هو واضح في الجدول (3.3).

جدول (3.3): نتائج التحليل العاملي (Factor Analysis) لفقرات أداة الدراسة:

الرقم	الفقرات	معامل الارتباط
.1	تساهم البلدية في زيادة الدخل عن طريق خلق فرص عمل	0.79
.2	تقوم البلدية بشكل دوري بحل مشكلة البطالة عبر مشاريع إنتاجية في فترات زمنية محددة	0.76
.3	تعمل البلدية بشكل دوري لحل مشكلة البطالة من خلال تخصيص ميزانية لتشغيل الأيدي عاملة	0.73
.4	توفر البلدية الأولوية في مشاريع البنية التحتية للعاطلين عن العمل	0.75
.5	تعرض البلدية مشاريعها التنموية الخدماتية على المجتمع المحلي	0.74
.6	تساهم البلدية في تقليل نسبة البطالة عن طريق تشغيل أيدي عاملة من خلال مشاريع بناء المدارس	0.76
.7	توفر البلدية فرص عمل من خلال مساهمتها بنسبة مئوية 25% في المشاريع المقدمة	0.80
.8	هناك تقييم وبشكل مستمر للمشاريع التنموية المنفذة من قبل البلدية	0.71
.9	تعمل مشاريع البلدية التنموية على زيادة دخل الفرد من خلال تشغيل المواطنين	0.72
.10	هنالك آلية واضحة لدى إدارة البلدية في التوظيف فيما يتعلق بمشاريع التنمويـــة لخلـــق فرص عمل	0.74
.11	يوجد تنسيق بين المجالس البلدية في برامج الحد من البطالة	0.72
.12	تعمل وزارة العمل والاقتصاد بالتعاون مع البلدية على جذب كادر بشـــري ذو خبـــرة لتدريب العاطلين عن العمل وتقليل البطالة	0.77
.13	تساعد البلدية في توظيف الأيدي العاملة عن طريق مشاريع البنية التحتية للحد من البطالة	0.70
.14	تقوم البلدية بدراسة احتياجات المجتمع المحلي	0.71
.15	يشارك المجلس البلدي في المشاريع الاجتماعية المتعلقة بمحاربة الفقر من خـــلال كـــادر متخصص	0.73
.16	مدى حصول البلدية على منح خارجية لدعم مشاريعها المرتبطة بتقليـــل نســـبة البطالـــة وبالتالي تنمية المجتمع	0.72
.17	نجاح البلدية في الحصول على منح داخلية من المجتمع المحلي لانجاز مشاريعها التنموية	0.71
.18	تعتمد البلدية على خطط تشغيلية للوصول على عوائد مالية تحد من الفقر	0.71
.19	مدى قيام البلدية بتشجيع الاستقرار الاقتصادي عن طريق زيادة فرص العمل من خـــلال مشاريعها المنفذة	0.70
.20	مدى مساهمة البلدية في تحفيز الحرف اليدوية بشكل عام	0.78

الرقم	الفقرات	معامل الارتباط
.21	شاركت البلدية مع الحكم المحلي في إعطاء دورات تدريبية وورش عمل للحد من البطالة والفقر	0.73
.22	ساهمت البلدية من خلال مشاريعها التنموية في تنمية قدرات العمالة	0.85
.23	دعم الوزارات المعنية للبلديات بمشاريع تشغيل الأيدي العاملة وعلى رأسها الحكم المحلي من وسائل النهوض	0.72
.24	دعم صندوق إقراض وتطوير البلديات للمجالس بمشاريع تعبيد وبناء المدارس من أهم الوسائل	0.76
.25	مساهمة البلدية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة عن طريق مشاريعها المنفذة	0.74
.26	قيام البلدية بتلبية الحاجات الأساسية للمواطن من خلال المشاريع التي تنفذها	0.77
.27	تقوية الشراكة بين مؤسسات المجتمع المحلي والبلديات	0.71
.28	تسهيل الاستثمارات الخارجية داخل المجتمع المحلي	0.73
.29	ساهمت البلدية في التقليل من الفقر عن طريق تعاونها مع الجمعيات التعاونية الخيرية	0.87
.30	ساهمت البلدية مع وكالة الغوث على التقليل من حدة الفقر من خلال برنامج تشغيل الأيدي العاملة	0.77
.31	ركزت البلدية على مشاريع البنية التحتية من خلال صندوق إقراض وتطوير البلديات	0.83
.32	تساهم البلدية بتدريب العاطلين عن العمل على مهارات تفيدهم في تبني برامج تحد من الفقر	0.79
.33	ساهمت البلدية ببرامج توعية من خلال المؤسسات المجتمعية التقليل من الفقر عن طريق عقد اجتماعات دورية	0.76
.34	حصلت البلدية على مشاريع يدوية حرفية للتقليل من الفقر	0.86
.35	ساهمت البلدية في تشجيع التجارة والصناعة للتقليل من الفقر من خلال تنفيذ مشاريع تنموية صغيرة	0.77
.36	شجع التعاون بين البلدية وصندوق التنمية الإسلامي على النهوض بالوضع الاجتماعي من خلال البرامج المتعلقة بالفقر	0.79
.37	ساهمت البلدية في الحد من الفقر من خلال تعاونها مع المؤسسات الإنمائية الإقليمية عن طريق جلب مشاريع لتشغيل أيدي عاملة	0.71
.38	اعتمدت لبلدية على العنصر النسوي في العديد من مشاريعها المنفذة لتحسين الوضع الاجتماعي للأسرة	0.78
.39	شاركت البلدية في الحد من الفقر من خلال تقديم مساعدات نقدية للأسرة المحتاجة وبالتنسيق مع الجهات المعنية	0.72
.40	ضعف التمويل المحلي للبلديات بما يلزمها من مشاريع تنموية ساهم في عدم التقليل من البطالة للمشاريع الاقتصادية من الحد من البطالة	0.79
.41	قلة الإمكانيات والموارد المالية في البلدية	0.71

الرقم	الفقرات	معامل الارتباط
.42	الوضع الاقتصادي للمجتمع من حيث قلة الموارد المالية والإمكانيات يعتبر من أهم لمعيقات الحد من البطالة	0.83
.43	الوضع الاجتماعي من حيث عدم التكافل بين الأسر يعتبر من أهم المعيقات الحد من البطالة	0.82
.44	عدم توفر مصادر الدخل المتنوعة يضعف من فعالية مشاريعها التنموية	0.78
.45	عدم مساهمة الحكم المحلي في دعم البلدية بمشاريع تشغيلية للأيدي العاملة	0.89
.46	الأداء الإداري الضعيف من معوقات الدور التنموي في التقليل من البطالة	0.79
.47	ضعف تنسيق المجالس البلديات فيما بينها للحد من البطالة	0.86
.48	الوضع الاقتصادي من حيث وجود الاحتلال الإسرائيلي من أهم المعوقات في الحد من البطالة	0.83
.49	ضعف التنسيق بين البلديات ووزارة الحكم المحلي	0.72
.50	ضعف التنسيق بين البلديات ومجالس الخدمات المشتركة في الحصول على مشاريع تنموية	0.71
.51	الوضع السياسي من حيث حواجز الاحتلال هو من معوقات الدور التنموي في التقليل من الفقر	0.82
.52	الوضع الاجتماعي من حيث عدم تضامن العاملين مع بعضهم البعض هو من معوقات الدور التنموي في التقليل من الفقر	0.74
.53	الوضع الاقتصادي من حيث عدم توفر فرص عمل يعتبر من أهم المعيقات أمام الحد من الفقر	0.84
.54	من معوقات التقليل من الفقر عدم تعاون الجمعيات الخيرية التنموية مع المجالس البلدية	0.79
.55	ضعف الموازنة السنوية الخاصة بالمشاريع المقدمة للبلدية من جانب وزارة المالية	0.72
.56	ازدياد البطالة يؤدي إلى زيادة نسبة الفقر	0.87
.57	عدم العدالة في توزيع الأموال المقدمة للبلدية من عدم تخصيص برامج اجتماعية يعتبر من معوقات التقليل من الفقر	0.76
.58	من معوقات التقليل من الفقر عدم تعاون المنظمات غير الحكومية مع المجالس البلدية	0.70
.59	وجود الاحتلال الإسرائيلي من معوقات التقليل من الفقر	0.70
.60	عدم توفر الخبرات والكفاءات البشرية اللازمة لإدارة البرامج والمشاريع المقدمة للبلدية من أهم المعوقات	0.75

تشير المعطيات الواردة في الجدول (3.3) أن التحليل العاملي لأغلبية فقرات أداة الدراسة دالة إحصائياً، وتتمتع بدرجة مقبولة من التشبع، وأنها تشترك معاً في قياس دور "**مشاريع وبرامج**

المجالس البلدية ودورها في الحد من مشكلة البطالة وعلاقتها بالفقر في محافظة بيت لحم"، في ضوء الإطار النظري الذي بني المقياس على أساسه.

2.6.3 ثبات أداة الدراسة

تم حساب الثبات لأداة الدراسة بأبعادها المختلفة بطريقة الاتساق الداخلي بحساب معادلة الثبات كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha)، وقد جاءت النتائج كما هي واضحة في الجدول (4.3).

جدول (4.3): نتائج معادلة الثبات كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) لأداة الدراسة بأبعادها المختلفة:

الرقم	أبعاد الدراسة	عدد الفقرات	قيمة Alpha	الدرجة
.1	الدور التنموي لمشاريع المجالس البلدية في الحد من مشكلة البطالة في محافظة بيت لحم	14	0.83	كبيرة
.2	وسائل النهوض بمشاريع وبرامج المجالس البلدية للحد من مشكلة البطالة وعلاقتها بالفقر في محافظة بيت لحم	14	0.81	كبيرة
.3	الدور التنموي لبرامج المجالس البلدية التقليل من الفقر بمحافظة بيت لحم	11	0.81	كبيرة
.4	معوقات الدور التنموي لمشاريع المجالس البلدية في الحد من مشكلة البطالة في محافظة بيت لحم	11	0.84	كبيرة
.5	معوقات الدور التنموي لبرامج المجالس البلدية في التقليل من الفقر في محافظة بيت لحم؟	10	0.87	كبيرة
	الدرجة الكلية	**60**	**0.86**	**كبيرة**

تشير المعطيات الواردة في الجدول (4.3) أن أداة الدراسة بأبعادها المختلفة تتمتع بدرجة كبيرة من الثبات (0.86) وتفي بأغراض الدراسة.

7.3 متغيرات الدراسة:

في ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها تطلب ذلك بناء نظام شامل مقترح لتشخيص العلاقة بين الـــدور التنموي لمشاريع وبرامج المجالس البلدية وبين الحد من البطالة والفقر حيث تضـــمنت الدراســـة المتغيرات الآتية:

- **المتغيرات المستقلة:** وتمثلت فيما يلي:

- **مشاريع المجالس البلدية:** تعبيد الشوارع، شق ألطرق البنية ألتحتية من خلال صندوق البلديات، الإعمار والبناء، وتأهيل المساكن، والمشاريع المقدمة بالتعاون مـــع وزارة الحكـــم المحلـــي، والمشاريع الداخلية من مساهمة البلدية ذاتها، وخلق فرص للعمل.
- **برامج المجالس البلدية:** برنامج أفقر الفقراء بالتعاون من وزارة الشؤون الاجتماعية، وبرنـــامج البطالة لتشغيل اللاجئين الفلسطينيين بالتعاون مع وكالة الغوث الاونروا، وبرامج إنشاء مراكز مجانية: منتزهات ترفيهية للعائلات، حدائق عامة للأطفال.

- **المتغيرات التابعة:** وتشمل:

- **الحد من البطالة عن طريق المشاريع بحيث يؤدي إلى:** خلق فرص عمل، تشغيل الأيدي العاملة، أحداث تنمية اقتصادية، النهوض بالمشاريع التنموية، زيادة الأيدي العاملة، التنسيق والتعـــاون بين المجالس البلدية والمؤسسات المانحة والممولة، استدامة المشاريع.
- **التقليل من الفقر عن طريق البرامج بحيث يؤدي إلى:** زيادة التماسك الأسري، تقويـــة النســـيج الاجتماعي، تقليل جرائم السرقة والقتل. عدم تفكك الأسرى، الحد من ظاهرة العنف، الشـــعور بالانتماء للمجتمع، حياة كريمة وبيئة مشجعة.

8.3 المعالجة الإحصائية للبيانات

بعد جمع بيانات الدراسة قام الباحث بمراجعتها تمهيداً لإدخالها في الحاسوب لإعطائها أرقاماً معينة، أي بتحويل الإجابات اللفظية إلى رقمية، حيث أعطيت الإجابة موافق بشدة 5 درجات، موافق 4 درجات، محايد 3 درجات، معارض درجتين، ومعارض بشدة درجة واحدة، وذلك في الفقرات الموجبة وعكست في الفقرات السالبة، بحيث كلما ازدادت الدرجة دور "**مشاريع وبرامج المجالس البلدية ودورها في الحد من مشكلة البطالة وعلاقتها بالفقر في محافظة بيت لحم**" والعكس صحيح.

وتمت المعالجة الإحصائية اللازمة للبيانات باستخراج الأعداد، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية. وقد فحصت فرضيات الدراسة عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$)، عن طريق الاختبارات الإحصائية الآتية: اختبار ت t.test، واختبار تحليل التباين الأحادي one way analysis of variance، واختبار توكي tukey test، ومعامل الثبات كرونباخ ألفا Cronbach Alpha، وذلك باستخدام الحاسوب واعتماد برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS. ولفهم نتائج الدراسة يمكن الاستعانة بمفتاح المتوسطات الحسابية وذلك كما هو واضح في الجدول (5.3).

جدول (5.3): مفتاح المتوسطات الحسابية:

المتوسط الحسابي	دور مشاريع وبرامج المجالس البلدية ودورها في الحد من البطالة والفقر
1-2.33	صغيرة
2.34-3.67	متوسط
3.68-5	كبيرة

الفصـــل الرابـــع

عرض نتائـــج الدراســـة ومناقشتها

1.4 مقدمة

يتضمن هذا الفصل عرضاً كاملاً ومفصلاً لنتائج الدراسة، "**مشاريع وبـــرامج المجـــالس البلديـــة ودورها في الحد من مشكلة البطالة وعلاقتها بالفقر في محافظة بيت لحم**"، وذلـــك مـــن خـــلال الإجابة عن أسئلة الدراسة وأهدافها والتحقق من صحة فرضياتها باستخدام التقنيـــات الإحصـــائية المناسبة.

2.4 أسئلة الدراسة

1.2.4 السؤال الأول:

ما الدور التنموي لمشاريع المجالس البلدية في الحد من مشكلة البطالة في محافظة بيت لحم؟

للإجابة عن هذا السؤال استخرجت الأعداد، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية "**مشاريع وبرامج المجالس البلدية ودورها في الحد من مشكلة البطالة وعلاقتها بالفقر في محافظة بيت لحم**"، وذلك كما هو واضح في الجدول (1.4).

جدول (1.4): الأعداد، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية "ما الدور التنموي لمشاريع المجالس البلدية في الحد من مشكلة البطالة في محافظة بيت لحم":

محور الدراسة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	%	الدرجة
تقوم البلدية بدراسة احتياجات المجتمع المحلي	102	.700	0.37	70	متوسطة
تقوم البلدية بشكل دوري بحل مشكلة البطالة عبر مشاريع إنتاجية في فترات زمنية محددة	102	0.70	0.40	70	متوسطة
تعمل البلدية بشكل دوري لحل مشكلة البطالة من خلال تخصيص ميزانية لتشغيل الأيدي عاملة	102	0.84	0.48	84.4	كبيرة
توفر البلدية الأولوية في مشاريع البنية التحتية للعاطلين عن العمل	102	0.83	0.53	83.0	كبيرة
تعرض البلدية مشاريعها التنموية الخدماتية على المجتمع المحلي	102	0.85	0.54	84.4	كبيرة
تساهم البلدية في تقليل نسبة البطالة عن طريق تشغيل أيدي عاملة من خلال مشاريع بناء المدارس	102	0.85	0.55	84.8	كبيرة
توفر البلدية فرص عمل من خلال مساهمتها بنسبة مئوية 25% في المشاريع المقدمة	102	0.85	0.55	84.8	كبيرة
هناك تقييم وبشكل مستمر للمشاريع التنموية المنفذة من قبل البلدية	102	0.85	0.56	85	كبيرة
تعمل مشاريع البلدية التنموية على زيادة دخل الفرد من خلال تشغيل المواطنين	102	0.85	0.57	85.2	كبيرة
هنالك آلية واضحة لدى إدارة البلدية في التوظيف فيما يتعلق بمشاريع التنموية لخلق فرص عمل	102	0.86	0.58	85.2	كبيرة
يوجد تنسيق بين المجالس البلدية في برامج الحد من البطالة	102	0.86	0.59	85.4	كبيرة
تعمل وزارة العمل والاقتصاد بالتعاون مع البلدية على جذب كادر بشري ذو خبرة لتدريب العاطلين عن العمل وتقليل البطالة	102	0.70	0.58	65.4	متوسطة

محور الدراسة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	%	الدرجة
تساعد البلدية في توظيف الأيدي العاملة عن طريق مشاريع البنية التحتية للحد من البطالة	102	0.86	0.59	86	كبيرة
تساهم البلدية في زيادة الدخل عن طريق خلق فرص عمل	102	0.86	0.57	86	كبيرة
الدرجة الكلية	**102**	**0.78**	**0.45**	**77.8**	**كبيرة**

يتضح من المعطيات الواردة في الجدول (1.4) أن الدور التنموي لمشاريع المجالس البلدية في الحد من مشكلة البطالة في محافظة بيت لحم كان عالياً (كبيرة)، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا الدور على الدرجة الكلية للمقياس (0.78)، مع انحراف معياري (0.45). وأكد أفراد العينة الدور التنموي لمشاريع المجالس البلدية في الحد من مشكلة البطالة في محافظة بيت لحم كان عالياً (0.86)، تساعد البلدية في توظيف الأيدي العاملة عن طريق مشاريع البنية التحتية للحد من البطالة، في حين تعمل وزارة العمل والاقتصاد بالتعاون مع البلدية على جذب كادر بشري ذو خبرة لتدريب العاطلين عن العمل وتقليل البطالة بمتوسط حسابي (0.70)، وذلك كما هو واضح من المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لإجاباتهم في الجدول أعلاه.

2.2.4 السؤال الثاني:

ما وسائل النهوض بمشاريع وبرامج المجالس البلدية للحد من مشكلة البطالة وعلاقتها بالفقر في محافظة بيت لحم؟

للإجابة عن هذا السؤال استخرجت الأعداد، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية لو**سائل النهوض بمشاريع وبرامج المجالس البلدية للحد من مشكلة البطالة وعلاقتها بالفقر في محافظة بيت لحم** مرتبة حسب الأهمية، وذلك كما هو واضح في الجدول رقم (2.4).

جدول رقم (2.4). المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسب وسائل النهوض بمشاريع وبرامج المجالس البلدية للحد من مشكلة البطالة وعلاقتها بالفقر في محافظة بيت لحم مرتبة حسب الأهمية:

وسائل النهوض بمشاريع وبرامج المجالس البلدية للحد من مشكلة البطالة وعلاقتها بالفقر في محافظة بيت لحم	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	%	الدرجة
يشارك المجلس البلدي في المشاريع الاجتماعية المتعلقة بمحاربة الفقر من خلال كادر متخصص	0.87	0.61	86.6	كبيرة
مدى حصول البلدية على منح خارجية لدعم مشاريعها المرتبطة بتقليل نسبة البطالة وبالتالي تنمية المجتمع	0.86	0.62	85.8	كبيرة
نجاح البلدية في الحصول على منح داخلية من المجتمع المحلي لانجاز مشاريعها التنموية	0.83	0.51	82.8	كبيرة
تعتمد البلدية على خطط تشغيلية للوصول على عوائد مالية تحد من الفقر	0.82	0.77	82.4	كبيرة
مدى قيام البلدية بتشجيع الاستقرار الاقتصادي عن طريق زيادة فرص العمل من خلال مشاريعها المنفذة	0.82	0.68	81.6	كبيرة
مدى مساهمة البلدية في تحفيز الحرف اليدوية بشكل عام	0.84	0.91	83.6	كبيرة
شاركت البلدية مع الحكم المحلي في إعطاء دورات تدريبية وورش عمل للحد من البطالة والفقر	0.73	0.99	72.4	كبيرة
ساهمت البلدية من خلال مشاريعها التنموية في تنمية قدرات العمالة	0.71	1.06	71.0	كبيرة
دعم الوزارات المعنية للبلديات بمشاريع تشغيل الأيدي العاملة وعلى رأسها الحكم المحلي من وسائل النهوض	0.83	1.05	83.4	كبيرة
دعم صندوق إقراض وتطوير البلديات للمجالس بمشاريع تعبيد وبناء المدارس من أهم الوسائل	0.81	1.08	80.8	كبيرة
مساهمة البلدية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة عن طريق مشاريعها المنفذة	0.80	1.08	80.4	كبيرة
قيام البلدية بتلبية الحاجات الأساسية للمواطن من خلال المشاريع التي تنفذها	0.71	1.09	70.4	كبيرة
تقوية الشراكة بين مؤسسات المجتمع المحلي والبلديات	0.70	1.16	70.2	كبيرة
تسهيل الاستثمارات الخارجية داخل المجتمع المحلي	0.80	1.14	80.2	كبيرة
الدرجة الكلية	**0.75**	**0.74**	**74.4**	**كبيرة**

يوضح الجدول (2.4) وسائل النهوض بمشاريع وبرامج المجالس البلدية للحد من مشكلة البطالة وعلاقتها بالفقر في محافظة بيت لحم مرتبة حسب الأهمية، وقد جاء في مقدمتها: يشارك المجلس البلدي في المشاريع الاجتماعية المتعلقة بمحاربة الفقر من خلال كادر متخصص، مدى حصول البلدية على منح خارجية لدعم مشاريعها المرتبطة بتقليل نسبة البطالة وبالتالي تنمية المجتمع، نجاح البلدية في الحصول على منح داخلية من المجتمع المحلي لانجاز مشاريعها التنموية، وذلك كما هو واضح من المتوسطات الحسابية لإجاباتهم في الجدول أعلاه.

3.2.4 السؤال الثالث

ما هو علاقة برامج المجالس البلدية في التقليل من الفقر بمحافظة بيت لحم؟

للإجابة عن هذا السؤال استخرجت الأعداد، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية لدور التنموي لبرامج المجالس البلدية في التقليل من الفقر بمحافظة بيت لحم مرتبة حسب الأهمية، وذلك كما هو واضح في الجدول (3.4).

جدول رقم (3.4). المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية لدور التنموي لبرامج المجالس البلدية للتقليل من الفقر بمحافظة بيت لحم مرتبة حسب الأهمية:

الدور التنموي لبرامج المجالس البلدية للتقليل من الفقر بمحافظة بيت لحم	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	%	الدرجة
ساهمت البلدية في التقليل من الفقر عن طريق تعاونها مع الجمعيات التعاونية الخيرية	0.84	0.67	84.0	كبيرة
ساهمت البلدية مع وكالة الغوث على التقليل من حدة الفقر من خلال برنامج تشغيل الأيدي العاملة	0.86	0.69	85.6	كبيرة
ركزت البلدية على مشاريع البنية التحتية من خلال صندوق إقراض وتطوير البلديات	0.84	0.63	83.4	كبيرة
تساهم البلدية بتدريب العاطلين عن العمل على مهارات تفيدهم في تبني برامج تحد من الفقر	0.83	0.53	82.6	كبيرة

الدور التنموي لبرامج المجالس البلدية للتقليل من الفقر بمحافظة بيت لحم	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	%	الدرجة
ساهمت البلدية ببرامج توعية من خلال المؤسسات المجتمعية الحد من الفقر عن طريق عقد اجتماعات دورية	0.82	0.51	82.2	كبيرة
حصلت البلدية على مشاريع يدوية حرفية التقليل من الفقر	0.80	0.47	79.4	كبيرة
ساهمت البلدية في تشجيع التجارة والصناعة للتقليل من الفقر من خلال تنفيذ مشاريع تنموية صغيرة	0.77	0.47	76.8	كبيرة
شجع التعاون بين البلدية وصندوق التنمية الإسلامي على النهوض بالوضع الاجتماعي من خلال برامج الفقر	0.76	0.49	76.0	كبيرة
ساهمت البلدية في الحد من الفقر من خلال تعاونها مع المؤسسات الإنمائية الإقليمية عن طريق جلب مشاريع لتشغيل أيدي عاملة	0.75	0.44	75.2	كبيرة
اعتمدت لبلدية على العنصر النسوي في العديد من مشاريعها المنفذة لتحسين الوضع الاجتماعي للأسرة	0.81	0.37	81.0	كبيرة
شاركت البلدية في الحد من الفقر من خلال تقديم مساعدات نقدية للأسرة المحتاجة وبالتنسيق مع الجهات المعنية	0.88	0.34	88.0	كبيرة
الدرجة الكلية	0.80	0.55	79.6	كبيرة

يوضح الجدول (3.4) الدور التنموي لبرامج المجالس البلدية للتقليل من الفقر بمحافظة بيت لحم مرتبة حسب الأهمية من متوسطات حسابية مرتفعة بين 0.75 و 0.88، وقد جاء في مقدمتها: **شاركت البلدية في الحد من الفقر من خلال تقديم مساعدات نقدية للأسرة المحتاجة وبالتنسيق مع الجهات المعنية**،ساهمت البلدية في التقليل من الفقر عن طريق تعاونها مع الجمعيات التعاونية الخيرية، ساهمت البلدية مع وكالة الغوث في التقليل من حدة الفقر من خلال برنامج تشغيل الأيدي العاملة، ركزت البلدية على مشاريع البنية التحتية من خلال صندوق إقراض وتطوير البلديات، تساهم البلدية بتدريب العاطلين عن العمل على مهارات تفيدهم في تبني برامج تحد من الفقر، وذلك كما هو واضح من المتوسطات الحسابية لإجاباتهم في الجدول أعلاه.

4.2.4 السؤال الرابع

ما هي معوقات الدور التنموي لمشاريع المجالس البلدية في الحد من مشكلة البطالة في محافظة بيت لحم؟

للإجابة عن هذا السؤال استخرجت الأعداد، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية لمعوقات الدور التنموي لمشاريع المجالس البلدية في الحد من مشكلة البطالة في محافظة بيت لحم مرتبة حسب الأهمية، وذلك كما هو واضح في الجدول (4.4).

جدول (4.4): المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية لمعوقات الدور التنموي لمشاريع المجالس البلدية في الحد من مشكلة البطالة في محافظة بيت لحم مرتبة حسب الأهمية:

معوقات الدور التنموي لمشاريع المجالس البلدية في الحد من مشكلة البطالة في محافظة بيت لحم	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	%	الدرجة
ضعف التمويل المحلي للبلديات بما يلزمها من مشاريع تنموية ساهم في عدم التقليل من البطالة للمشاريع الاقتصادية من الحد من البطالة	0.75	0.91	74.8	كبيرة
قلة الإمكانيات والموارد المالية في البلدية	**0.82**	0.64	81.2	كبيرة
الوضع الاقتصادي للمجتمع من حيث قلة الموارد المالية والإمكانيات يعتبر من أهم لمعيقات الحد من البطالة	0.83	0.52	83.0	كبيرة
الوضع الاجتماعي من حيث عدم التكافل بين الأسر يعتبر من أهم المعيقات الحد من البطالة	0.71	0.79	70.4	كبيرة
عدم توفر مصادر الدخل المتنوعة يضعف من فعالية مشاريعها التنموية	0.70	0.98	70	كبيرة
عدم مساهمة الحكم المحلي في دعم البلدية بمشاريع تشغيلية للأيدي العاملة	0.70	1.14	**70**	كبيرة
الأداء الإداري الضعيف من معوقات الدور التنموي في التقليل من البطالة	**0.81**	0.51	80.6	كبيرة

معوقات الدور التنموي لمشاريع المجالس البلدية في الحد من مشكلة البطالة في محافظة بيت لحم	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	%	الدرجة
ضعف تنسيق المجالس البلديات فيما بينها للحد من البطالة	**0.88**	0.58	87.6	كبيرة
الوضع السياسي من حيث وجود الاحتلال الإسرائيلي من أهم المعيقات في الحد من البطالة	**0.89**	0.61	89.6	كبيرة
ضعف التنسيق بين البلديات ووزارة الحكم المحلي	**0.70**	1.03	**70**	كبيرة
ضعف التنسيق بين البلديات ومجالس الخدمات المشتركة في الحصول على مشاريع تنموية	0.83	0.43	82.2	كبيرة
الدرجة الكلية	**0.84**	**0.56**	**84.0**	**كبيرة**

يوضح الجدول (4.4) معوقات الدور التنموي لمشاريع المجالس البلدية في الحد من مشكلة البطالة في محافظة بيت لحم مرتبة حسب الأهمية، وقد جاء في مقدمتها: **الوضع الاقتصادي من حيث وجود الاحتلال الإسرائيلي من أهم المعيقات في الحد من البطالة**،ضعف التمويل المحلي للبلديات بما يلزمها من مشاريع تنموية ساهم في عدم التقليل من البطالة للمشاريع الاقتصادية من الحد من البطالة، الوضع الاقتصادي للمجتمع من حيث قلة الموارد المالية والإمكانيات يعتبر من أهم المعيقات الحد من البطالة، الوضع الاجتماعي من حيث عدم التكافل بين الأسر يعتبر من أهم المعيقات الحد من البطالة، وذلك كما هو واضح من المتوسطات الحسابية لإجاباتهم في الجدول أعلاه،واقلها **عدم مساهمة الحكم المحلي في دعم البلدية بمشاريع تشغيلية للأيدي العاملة.**

5.2.4 السؤال الخامس

ما هي معوقات الدور التنموي لبرامج المجالس البلدية في التقليل من الفقر في محافظة بيت لحم؟

للإجابة عن هذا السؤال استخرجت الأعداد، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية لسبل تطوير معوقات الدور التنموي لبرامج المجالس البلدية في التقليل من الفقر في محافظة بيت لحم مرتبة حسب الأهمية، وذلك كما هو واضح في الجدول (5.4).

جدول رقم (5.4). المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية لمعوقات الدور التنموي لبرامج المجالس البلدية في التقليل من الفقر في محافظة بيت لحم مرتبة حسب الأهمية:

معوقات الدور التنموي لبرامج المجالس البلدية في التقليل من الفقر في محافظة بيت لحم	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	%	الدرجة
الوضع السياسي من حيث حواجز الاحتلال هو من معوقات الدور التنموي في التقليل من الفقر.	0.87	0.59	86.4	كبيرة
الوضع الاجتماعي من حيث عدم تضامن العاملين مع بعضهم البعض هو من معوقات الدور التنموي في التقليل من الفقر	0.86	0.57	86.2	كبيرة
الوضع الاقتصادي من حيث عدم توفر فرص عمل يعتبر من أهم المعيقات أمام الحد من الفقر	0.86	0.62	86.0	كبيرة
من معوقات تقليل من الفقر عدم تعاون الجمعيات الخيرية التنموية مع المجالس البلدية	0.85	0.47	84.8	كبيرة
ضعف الموازنة السنوية الخاصة بالمشاريع المقدمة للبلدية من جانب وزارة المالية	0.84	0.59	84.0	كبيرة
ازدياد البطالة يؤدي إلى زيادة نسبة الفقر	0.84	0.66	83.8	كبيرة
عدم العدالة في توزيع الأموال المقدمة للبلدية من عدم تخصيص برامج اجتماعية يعتبر من معوقات التقليل من الفقر	0.81	0.75	81.4	كبيرة
من معوقات التقليل من الفقر عدم تعاون المنظمات غير الحكومية مع المجالس البلدية	0.81	0.90	81.0	كبيرة
وجود الاحتلال الإسرائيلي من معوقات التقليل من الفقر.	0.81	1.02	80.6	كبيرة
عدم توفر الخبرات والكفاءات البشرية اللازمة لإدارة البرامج والمشاريع المقدمة للبلدية من أهم المعوقات	0.80	0.66	80.2	كبيرة
الدرجة الكلية	**0.80**	**0.87**	**80**	**كبيرة**

يوضح الجدول (5.4) معوقات الدور التنموي لبرامج المجالس البلدية في التقليل من الفقر في محافظة بيت لحم مرتبة حسب الأهمية، وقد جاء في مقدمتها: الوضع السياسي من حيث حواجز الاحتلال هو من معوقات الدور التنموي في للتقليل من الفقر، الوضع الاجتماعي من حيث عدم تضامن العاملين مع بعضهم البعض هو من معوقات الدور التنموي في التقليل من الفقر، الوضع

الاقتصادي من حيث عدم توفر فرص عمل يعتبر من أهم المعيقات أمام الحد من الفقر، ومن معوقات التقليل من الفقر أيضاً عدم تعاون الجمعيات الخيرية التنموية مع المجالس البلدية وذلك كما هو واضح من المتوسطات الحسابية لإجاباتهم في الجدول أعلاه.

3.4 فرضيات الدراسة

1.3.4 الفرضية الأولى

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في "مشاريع وبرامج المجالس البلدية ودورها في الحد من مشكلة البطالة وعلاقتها بالفقر في محافظة بيت لحم" تعزى لمتغير الجنس.

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام اختباراً (ت) (t.test) للفروق في "**مشاريع وبرامج المجالس البلدية ودورها في الحد من مشكلة البطالة وعلاقتها بالفقر في محافظة بيت لحم**" تعزى لمتغير الجنس، وذلك كما هو واضح في الجدول (6.4).

جدول (6.4). نتائج اختبار (ت) (t.test) للفروق في "مشاريع وبرامج المجالس البلدية ودورهـا في الحد من مشكلة البطالة وعلاقتها بالفقر في محافظة بيت لحم" تعزى لمتغير الجنس:

محاور الدراسة	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة ت المحسوبة	الدلالة الإحصائية
تنموي بطالة	ذكر	82	3.67	0.36	100	−2.159	**0.034**
	أنثى	20	3.84	0.37			
وسائل النهوض	ذكر	82	3.98	0.52	100	−0.690	**0.492**
	أنثى	20	3.91	0.46			
تنموي فقر	ذكر	82	3.22	0.59	100	0.202	**0.841**
	أنثى	20	3.24	0.61			
معوقات بطالة	ذكر	82	4.16	0.44	100	−0.551	**0.592**
	أنثى	20	4.11	0.42			
معوقات فقر	ذكر	82	3.97	0.51	100	−0.691	**0.532**
	أنثى	20	3.91	0.42			
الدرجة الكلية	ذكر	82	3.80	0.34	100	−1.022	**0.321**
	أنثى	20	**3.74**	**0.27**			

تشير المعطيات الواردة في الجدول (6.4) والتي تضمنت نتائج إجابات (102) مبحوث إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في مشـاريع وبـرامج المجـالس البلديـة ودورها في الحد من مشكلة البطالة وعلاقتها بالفقر في محافظة بيت لحم تعزى لمتغيـر الجـنس. وكانت الفروق في محور الدور التنموي في التقليل من البطالة بدرجة أكبر على وسائل النهـوض بمتوسط حسابي (3.98) مقابل (3.67) لدى الذكور، وذلك كما هو واضح من المتوسطات الحسابية لإجاباتهم في الجدول أعلاه. وبذلك تكون الفرضية قد رفضت.

1.3.4 الفرضية الثانية

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في دور "مشاريع وبرامج المجالس البلدية ودورها في الحد من مشكلة البطالة وعلاقتها بالفقر في محافظة بيت لحم" تعزى لمتغير المنصب داخل البلدية.

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (one way analysis of variance) للفروق في دور "**مشاريع وبرامج المجالس البلدية ودورها في الحد من مشكلة البطالة وعلاقتها بالفقر في محافظة بيت لحم" تعزى لمتغير المنصب داخل البلدية**، وذلك كما هو واضح في الجدول (7.4).

جدول رقم (7.4). نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (one way analysis of variance) للفروق في "مشاريع وبرامج المجالس البلدية ودورها في الحد من مشكلة البطالة وعلاقتها بالفقر في محافظة بيت لحم" تعزى لمتغير المنصب داخل البلدية:

محاور الدراسة	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
وسائل النهوض	بين المجموعات	4	2.248	0.562	3.997	**0.030**
	داخل المجموعات	97	13.58	0.140		
	المجموع	101	15.828	-----		
تنموي بطالة	بين المجموعات	4	0.948	0.237	0.909	**0.425**
	داخل المجموعات	97	25.317	0.261		
	المجموع	101	26.265	-----		
تنموي فقر	بين المجموعات	4	1.756	0.439	1.244	**0.281**
	داخل المجموعات	97	34.241	0.353		
	المجموع	101	35.241	-----		
معوقات بطالة	بين المجموعات	4	1.6	0.400	2.097	**0.136**
	داخل المجموعات	97	18.527	0.191		
	المجموع	101	20.127	-----		

محاور الدراسة	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
معوقات فقر	بين المجموعات	4	1.12	0.280	1.892	**0.128**
	داخل المجموعات	97	14.315	0.148		
	المجموع	101	15.435	-----		
الدرجة الكلية	بين المجموعات	4	0.380	0.095	0.868	**0.432**
	داخل المجموعات	97	10.573	0.109		
	المجموع	101	**10.953**	-----		

تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (7.4) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في دور "مشاريع وبرامج المجالس البلدية ودورها في الحد من مشكلة البطالة وعلاقتها بالفقر في محافظة بيت لحم " تعزى لمتغير المنصب داخل البلدية. وكانت الفروق في محور الدور التنموي في التقليل من البطالة، وبذلك تكون الفرضية قد رفضت، وذلك كما هو واضح في الجدول (8.4).

جدول رقم (8.4). المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدور "مشاريع وبرامج المجـــالس البلدية ودورها في الحد من مشكلة البطالة وعلاقتها بالفقر في محافظة بيت لحم" تعزى لمتغيـــر المنصب داخل البلدية:

محاور الدراسة	موقع المؤسسة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة
تنموي بطالة	رئيس البلدية	10	0.78	**0.45**	**%77.8**	كبيرة
	مدير البلدية	7	0.74	**0.31**	**%74**	كبيرة
	مدير/رئيس/موظف – هندسة	45	0.78	**0.41**	**%78**	كبيرة
	رئيس قسم التخطيط	5	0.75	**0.28**	**%75**	كبيرة
	مدير/رئيس/موظف قسم الشؤون الإدارية	35	0.76	**0.34**	**%76.2**	كبيرة
	المجموع	102				
وسائل النهوض	رئيس البلدية	10	0.80	**0.53**	**%80.2**	كبيرة
	مدير البلدية	7	0.79	**0.47**	**%78.8**	كبيرة
	مدير/رئيس/موظف – هندسة	45	0.84	**0.51**	**%84.2**	كبيرة
	رئيس قسم التخطيط	5	0.71	**0.45**	**%70.8**	**متوسط**
	مدير/رئيس/موظف قسم الشؤون الإدارية	35	0.77	**0.47**	**%77.2**	**كبيرة**
	المجموع	102				
تنموي فقر	رئيس البلدية	10	0.82	**0.76**	**%82**	**كبيرة**
	مدير البلدية	7	0.73	**0.37**	**%72.8**	**متوسط**
	مدير/رئيس/موظف – هندسة	45	0.80	**0.70**	**%80.2**	**كبيرة**
	رئيس قسم التخطيط	5	0.80	**0.47**	**%79.6**	**كبيرة**
	مدير/رئيس/موظف قسم الشؤون الإدارية	35	0.71	**0.53**	**%70.4**	**متوسط**
	المجموع	102				
معوقات بطالة	رئيس البلدية	10	0.84	**0.45**	**%84.4**	**كبيرة**
	مدير البلدية	7	0.81	**0.40**	**%81.4**	**كبيرة**
	مدير/رئيس/موظف – هندسة	45	0.79	**0.38**	**%78.8**	**كبيرة**
	رئيس قسم التخطيط	5	0.77	**0.37**	**%77.4**	**كبيرة**
	مدير/رئيس/موظف قسم الشؤون الإدارية	35	0.81	**0.41**	**%81.4**	**كبيرة**
	المجموع	102				

محاور الدراسة	موقع المؤسسة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة
معوقات فقر	رئيس البلدية	10	0.77	**0.33**	**%76.6**	**كبيرة**
	مدير البلدية	7	0.75	**0.33**	**%75.4**	**كبيرة**
	مدير/رئيس/موظف – هندسة	45	0.75	**0.31**	**%74.8**	**كبيرة**
	رئيس قسم التخطيط	5	0.80	**0.42**	**%79.6**	**كبيرة**
	مدير/رئيس/موظف قسم الشؤون الإدارية	35	**0.75**	**0.30**	**%74.6**	**كبيرة**
	المجموع	102				
الدرجة الكلية	رئيس البلدية	10	**0.72**	**0.35**	**%72.2**	**متوسط**
	مدير البلدية	7	**0.71**	**0.32**	**%70.8**	**متوسط**
	مدير/رئيس/موظف – هندسة	45	**0.80**	**0.42**	**%80.2**	**كبيرة**
	رئيس قسم التخطيط	5	**0.71**	**0.48**	**%70.8**	**متوسط**
	مدير/رئيس/موظف قسم الشؤون الإدارية	35	**0.80**	**0.56**	**%79.6**	**كبيرة**
	المجموع	102				

تشير المعطيات الواردة في الجدول (8.4) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في دور "مشاريع وبرامج المجالس البلدية ودورها في الحد من مشكلة البطالة وعلاقتها بالفقر في محافظة بيت لحم" تعزى لمتغير المنصب داخل البلدية. وكانت الفروق لصالح مدير ورئيس وموظفي قسم الهندسة في البلديات بمتوسط حسابي (0.79) أي بدرجة كبيرة.

4.3.4 الفرضية الثالثة

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في مشاريع وبرامج المجالس البلدية ودورها في الحد من مشكلة البطالة وعلاقتها بالفقر في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير الفئة العمرية.

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (one way analysis of variance) للفروق مشاريع وبرامج المجالس البلدية ودورها في الحد من مشكلة البطالة وعلاقتها بالفقر في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير الفئة العمرية، وذلك كما هو واضح في الجدول (9.4).

جدول (9.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (one way analysis of variance) للفروق في دور مشاريع وبرامج المجالس البلدية ودورها في الحد من مشكلة البطالة وعلاقتها بالفقر في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير الفئة العمرية:

محاور الدراسة	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
تنموي بطالة	بين المجموعات	3	0.171	0.057	0.387	**0.670**
	داخل المجموعات	95	13.87	0.146		
	المجموع	98	14.041	-----		
وسائل النهوض	بين المجموعات	3	1.11	0.370	1.404	**0.259**
	داخل المجموعات	95	24.985	0.263		
	المجموع	98	26.095	-----		
تنموي فقر	بين المجموعات	3	0.558	0.186	0.522	**0.593**
	داخل المجموعات	95	33.82	0.356		
	المجموع	98	34.378	-----		
معوقات بطالة	بين المجموعات	3	0.441	0.147	0.745	**0.465**
	داخل المجموعات	95	18.715	0.197		
	المجموع	98	19.149	-----		

محاور الدراسة	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
معوقات فقر	بين المجموعات	3	0.412	0.137	0.717	**0.458**
	داخل المجموعات	95	18.124	0.191		
	المجموع	98	18.536	-----		
الدرجة الكلية	بين المجموعات	3	0.228	0.076	0.694	**0.523**
	داخل المجموعات	95	10.45	0.110		
	المجموع	98	**10.678**	-----		

تشير المعطيات الواردة في الجدول (9.4) إلى عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في **دور** مشاريع وبرامج المجالس البلدية ودورها في الحد من مشكلة البطالة وعلاقتها بالفقر في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير الفئة العمرية، وبذلك تكون الفرضية قد قبلت.

جدول (10.4). المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية دور مشـــاريع وبـــرامج المجـــالس البلدية ودورها في الحد من مشكلة البطالة وعلاقتها بالفقر في محافظة بيت لحم تعزى لمتغيـــر الفئة العمرية:

محاور الدراسة	الفئة العمرية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
تنموي بطالة	اقل من 25	17	0.77	**0.35**	**كبيرة**
	26-40	46	0.76	**0.34**	**كبيرة**
	41-50	33	0.76	**0.40**	**كبيرة**
	أكثر من 50	6	0.76	**0.47**	**كبيرة**
وسائل النهوض	اقل من 25	17	0.82	**0.53**	**كبيرة**
	26-40	46	0.80	**0.51**	**كبيرة**
	41-50	33	0.81	**0.49**	**كبيرة**
	أكثر من 50	6	0.74	**0.54**	**كبيرة**
تنموي فقر	اقل من 25	17	0.70	**0.61**	**متوسط**
	26-40	46	0.78	**0.53**	**كبيرة**
	41-50	33	0.78	**0.54**	**كبيرة**
	أكثر من 50	6	0.70	**0.62**	**متوسط**
معوقات بطالة	اقل من 25	17	0.82	**0.42**	**كبيرة**
	26-40	46	0.83	**0.38**	**كبيرة**
	41-50	33	0.84	**0.51**	**كبيرة**
	أكثر من 50	6	0.83	**0.53**	**كبيرة**
معوقات فقر	اقل من 25	17	0.78	**0.51**	**كبيرة**
	26-40	46	0.79	**0.49**	**كبيرة**
	41-50	33	0.81	**0.48**	**كبيرة**
	أكثر من 50	6	0.75	**0.52**	**كبيرة**
الدرجة الكلية	اقل من 25	17	0.74	**0.33**	**كبيرة**
	26-40	46	0.79	**0.31**	**كبيرة**
	41-50	33	**0.79**	**0.34**	**كبيرة**
	أكثر من 50	6	**0.80**	**0.33**	**كبيرة**

تشير المعطيات الواردة في الجدول (10.4) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في دور "مشاريع وبرامج المجالس البلدية ودورها في الحد من مشكلة البطالة وعلاقتها بالفقر في محافظة بيت لحم" تعزى لمتغير الفئة العمرية. وكانت الفروق لصالح فئة العمرية من 26–40 سنة في البلديات بمتوسط حسابي (0.80) أي بدرجة كبيرة ويعزى ذلك إلى دور الشباب في العمل والنهضة.

5.3.4 الفرضية الرابعة

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في دور **مشاريع وبرامج المجالس البلدية ودورها في الحد من مشكلة البطالة وعلاقتها بالفقر في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية.**

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (one way analysis of variance) للفروق في دور **مشاريع وبرامج المجالس البلدية ودورها في الحد من مشكلة البطالة وعلاقتها بالفقر في محافظة بيت لحم** تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية، وذلك كما هو واضح في الجدول رقم (11.4).

جدول (11.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (one way analysis of variance) للفروقات في دور مشاريع وبرامج المجالس البلدية ودورها في الحد من مشكلة البطالة وعلاقتها بالفقر في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية:

محاور الدراسة	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
تنموي بطالة	بين المجموعات	2	0.408	0.204	1.402	0.251
	داخل المجموعات	99	14.36	0.145		
	المجموع	101	14.768	-----		
وسائل النهوض	بين المجموعات	2	0.341	0.171	0.652	0.532
	داخل المجموعات	99	25.938	0.262		
	المجموع	101	26.279	-----		
تنموي فقر	بين المجموعات	2	0.066	0.033	0.092	0.922
	داخل المجموعات	99	35.442	0.358		
	المجموع	101	35.508	-----		
معوقات بطالة	بين المجموعات	2	0.038	0.019	0.097	0.915
	داخل المجموعات	99	19.404	0.196		
	المجموع	101	19.442	-----		
معوقات فقر	بين المجموعات	2	0.341	0.171	0.642	0.795
	داخل المجموعات	99	25.938	0.262		
	المجموع	101	26.279	-----		
الدرجة الكلية	بين المجموعات	2	0.145	0.072	0.662	**0.525**
	داخل المجموعات	99	10.791	0.109		
	المجموع	101	**10.936**	-----		

تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (11.4) إلى عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) **دور** مشاريع وبرامج المجالس البلدية ودورها في الحد من مشكلة البطالة وعلاقتها بالفقر في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية، وبذلك تكون الفرضية قد قبلت.

جدول (12.4). المتوسطات الحسابية والانحرافات دور مشاريع وبرامج المجالس البلدية ودورها في الحد من مشكلة البطالة وعلاقتها بالفقر في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية:

محاور الدراسة	الحالة الاجتماعية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
تنموي بطالة	عازب/اء	12	0.79	**0.31**	**كبيرة**
	متزوج/ة	82	0.75	**0.42**	**كبيرة**
	غير ذلك	8	0.81	**0.51**	**كبيرة**
وسائل النهوض	عازب/اء	12	0.80	**0.49**	**كبيرة**
	متزوج/ة	82	0.79	**0.51**	**كبيرة**
	غير ذلك	8	0.82	**0.60**	**كبيرة**
تنموي فقر	عازب/اء	12	0.79	**0.59**	**كبيرة**
	متزوج/ة	82	0.71	**0.60**	**متوسط**
	غير ذلك	8	0.76	**0.35**	**كبيرة**
معوقات بطالة	عازب/اء	12	0.82	**0.38**	**كبيرة**
	متزوج/ة	82	082	**0.45**	**كبيرة**
	غير ذلك	8	0.84	**0.62**	**كبيرة**
معوقات فقر	عازب/اء	12	0.80	**0.49**	**كبيرة**
	متزوج/ة	82	0.81	**0.51**	**كبيرة**
	غير ذلك	8	0.82	**0.60**	**كبيرة**
الدرجة الكلية	عازب/اء	12	0.78	**0.32**	**كبيرة**
	متزوج/ة	82	0.79	**0.33**	**كبيرة**
	غير ذلك	8	**0.81**	**0.36**	**كبيرة**

تشير المعطيات الواردة في الجدول (12.4) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في دور "مشاريع وبرامج المجالس البلدية ودورها في الحد من مشكلة البطالة وعلاقتها بالفقر في محافظة بيت لحم" تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية. وكانت الفروق لصالح المتزوجين في البلديات بمتوسط حسابي (0.81) أي بدرجة كبيرة ويعزى ذلك إلى وقوع المسؤولية على رب الأسرة للعمل لتوفير العيش لأسرته.

6.3.4 الفرضية الخامسة

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في دور مشاريع وبرامج المجالس البلدية ودورها في الحد من مشكلة البطالة وعلاقتها بالفقر في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (one way analysis of variance) للفروق في دور مشاريع وبرامج المجالس البلدية ودورها في الحد من مشكلة البطالة وعلاقتها بالفقر في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير المؤهل العلمي، وذلك كما هو واضح في الجدول (13.4).

جدول (13.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (one way analysis of variance) للفروق في دور مشاريع وبرامج المجالس البلدية ودورها في الحد من مشكلة البطالة وعلاقتها بالفقر في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير المؤهل العلمي:

محاور الدراسة	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
تنموي بطالة	بين المجموعات	3	0.600	0.200	1.379	**0.266**
	داخل المجموعات	98	14.21	0.145		
	المجموع	101	14.81	-----		
وسائل النهوض	بين المجموعات	3	1.533	0.511	1.986	**0.142**
	داخل المجموعات	98	25.186	0.257		
	المجموع	101	26.719	-----		
تنموي فقر	بين المجموعات	3	0.138	0.046	0.127	**0.887**
	داخل المجموعات	98	35.084	0.358		
	المجموع	101	35.222	-----		
معوقات بطالة	بين المجموعات	3	0.870	0.290	1.505	**0.235**
	داخل المجموعات	98	18.816	0.192		
	المجموع	101	19.686	-----		

محاور الدراسة	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
معوقات فقر	بين المجموعات	3	1.533	0.511	1.915	**0.152**
	داخل المجموعات	98	25.186	0.257		
	المجموع	101	26.719	-----		
الدرجة الكلية	بين المجموعات	3	0.606	0.202	1.882	**0.185**
	داخل المجموعات	98	10.486	0.107		
	المجموع	101	**11.092**	-----		

تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (13.4) إلى عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في دور مشاريع وبرامج المجالس البلدية ودورها في الحد من مشكلة البطالة وعلاقتها بالفقر في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير المؤهل العلمي، وبذلك تكون الفرضية قد قبلت.

جدول (14.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدور مشاريع وبـــرامج المجـــالس البلدية ودورها في الحد من مشكلة البطالة وعلاقتها بالفقر في محافظة بيت لحم تعزى لمتغيـــر المؤهل العلمي:

محاور الدراسة	المؤهل العلمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
تنموي بطالة	ثانوية عامة فما دون	16	0.79	**0.33**	**كبيرة**
	دبلوم	18	0.78	**0.31**	**كبيرة**
	بكالوريوس	54	0.77	**0.34**	**كبيرة**
	دراسات عليا	14	0.76	**0.58**	**كبيرة**
وسائل النهوض	ثانوية عامة فما دون	16	0.82	**0.50**	**كبيرة**
	دبلوم	18	0.81	**0.51**	**كبيرة**
	بكالوريوس	54	0.80	**0.50**	**كبيرة**
	دراسات عليا	14	0.81	**0.51**	**كبيرة**
تنموي فقر	ثانوية عامة فما دون	16	0.70	**0.60**	**متوسط**
	دبلوم	18	0.70	**0.61**	**متوسط**
	بكالوريوس	54	0.78	**0.51**	**كبيرة**
	دراسات عليا	14	0.77	**0.66**	**كبيرة**
معوقات بطالة	ثانوية عامة فما دون	16	0.84	**0.39**	**كبيرة**
	دبلوم	18	0.85	**0.38**	**كبيرة**
	بكالوريوس	54	0.82	**0.41**	**كبيرة**
	دراسات عليا	14	0.82	**0.58**	**كبيرة**
معوقات فقر	ثانوية عامة فما دون	16	0.82	**0.50**	**كبيرة**
	دبلوم	18	0.81	**0.51**	**كبيرة**
	بكالوريوس	54	0.79	**0.50**	**كبيرة**
	دراسات عليا	14	0.81	**0.51**	**كبيرة**
الدرجة الكلية	ثانوية عامة فما دون	16	0.77	**0.29**	**كبيرة**
	دبلوم	18	0.76	**0.31**	**كبيرة**
	بكالوريوس	54	0.75	**0.33**	**كبيرة**
	دراسات عليا	14	**0.79**	**0.34**	**كبيرة**

تشير المعطيات الواردة في الجدول (14.4) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في دور "مشاريع وبرامج المجالس البلدية ودورها في الحد من مشكلة البطالة وعلاقتها بالفقر في محافظة بيت لحم" تعزى لمتغير المؤهل العلمي. وكانت الفروق لصالح البكالوريوس في البلديات بمتوسط حسابي (3.90) أي بدرجة كبيرة ويعزى ذلك إلى وجود بطالة عالية في صفوف الخريجين من درجة البكالوريوس.

7.3.4 الفرضية السادسة

لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) لدور مشاريع وبرامج المجالس البلدية ودورها في الحد من مشكلة البطالة وعلاقتها بالفقر في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير تصنيف البلدية.

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (one way analysis of variance) للفروق في دور مشاريع وبرامج المجالس البلدية ودورها في الحد من مشكلة البطالة وعلاقتها بالفقر في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير تصنيف البلدية، وذلك كما هو واضح في الجدول رقم (15.4).

جدول رقم (15.4). نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (one way analysis of variance) للفروق لدور مشاريع وبرامج المجالس البلدية ودورها في الحد من مشكلة البطالة وعلاقتها بالفقر في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير تصنيف البلدية:

محاور الدراسة	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
تنموي بطالة	بين المجموعات	2	0.628	0.314	2.258	**0.085**
	داخل المجموعات	99	13.761	0.139		
	المجموع	101	14.389	-----		
وسائل النهوض	بين المجموعات	2	1.218	0.609	2.390	**0.095**
	داخل المجموعات	99	25.245	0.255		
	المجموع	101	26.463	-----		
تنموي فقر	بين المجموعات	2	0.954	0.477	1.367	**0.242**
	داخل المجموعات	99	34.551	0.349		
	المجموع	101	35.505	-----		
معوقات بطالة	بين المجموعات	2	0.820	0.410	2.191	**0.092**
	داخل المجموعات	99	18.513	0.187		
	المجموع	101	19.333	-----		
معوقات فقر	بين المجموعات	2	0.264	0.132	1.206	**0.311**
	داخل المجموعات	99	10.791	0.109		
	المجموع	101	11.055	-----		
الدرجة	بين المجموعات	2	0.423	0.212	**1.472**	**0.299**
	داخل المجموعات	99	14.254	0.144		
	المجموع	101		-----		

تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (15.4) إلى عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \geq 0.05$) في **دور** مشاريع وبرامج المجالس البلدية ودورها في الحد من مشكلة البطالة وعلاقتها بالفقر في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير تصنيف البلدية، وبذلك تكون الفرضية قد قبلت.

جدول (16.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدور مشـــاريع وبـــرامج المجـــالس البلدية ودورها في الحد من مشكلة البطالة وعلاقتها بالفقر في محافظة بيت لحم تعزى لمتغيـــر تصنيف البلدية:

محاور الدراسة	التصنيف	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
تنموي بطالة	بلدية ا	20	0.75	**0.40**	**كبيرة**
	بلدية ب	35	0.75	**0.38**	**كبيرة**
	بلدية ج	47	0.81	**0.37**	**كبيرة**
وسائل النهوض	بلدية ا	20	0.78	**0.55**	**كبيرة**
	بلدية ب	35	0.80	**0.50**	**كبيرة**
	بلدية ج	47	0.84	**0.42**	**كبيرة**
تنموي فقر	بلدية ا	20	0.77	**0.42**	**متوسط**
	بلدية ب	35	0.71	**0.67**	**متوسط**
	بلدية ج	47	0.80	**0.64**	**كبيرة**
معوقات بطالة	بلدية ا	20	0.80	**0.40**	**كبيرة**
	بلدية ب	35	0.85	**0.44**	**كبيرة**
	بلدية ج	47	0.86	**0.42**	**كبيرة**
معوقات فقر	بلدية ا	20	0.80	**0.36**	**كبيرة**
	بلدية ب	35	0.79	**0.37**	**كبيرة**
	بلدية ج	47	**0.80**	**0.19**	**كبيرة**
الدرجة الكلية	بلدية ا	20	0.71	**0.55**	**متوسط**
	بلدية ب	35	0.71	**0.50**	**متوسط**
	بلدية ج	47	0.81	**0.42**	**كبيرة**

تشير المعطيات الواردة في الجدول (16.4) إلى أن دور مشاريع وبرامج المجالس البلدية ودورها في الحد من مشكلة البطالة وعلاقتها بالفقر في محافظة بيت لحم تعزى لمتغيـــر تصـــنيف البلديـــة كانت تتمثل في جميع المحاور لصالح البلديات في المناطق المصنفة ج تحت الاحتلال الإسرائيلي يليها البلديات في المناطق ب ثم المناطق في البلديات أ.

8.3.4 الفرضية السابعة:

لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في دور مشاريع وبرامج المجالس البلدية ودورها في الحد من مشكلة البطالة وعلاقتها بالفقر في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير سنوات الخدمة في المجلس البلدي.

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (one way analysis of variance) للفروق في دور مشاريع وبرامج المجالس البلدية ودورها في الحد من مشكلة البطالة وعلاقتها بالفقر في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير سنوات الخدمة في المجلس البلدي، وذلك كما هو واضح في الجدول (17.4).

جدول (17.4). نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (one way analysis of variance) للفروق في دور مشاريع وبرامج المجالس البلدية ودورها في الحد من مشكلة البطالة وعلاقتها بالفقر في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير سنوات الخدمة في المجلس البلدي:

محاور الدراسة	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
تنموي بطالة	بين المجموعات	3	0.229	0.076	0.518	**0.671**
	داخل المجموعات	98	14.504	0.148		
	المجموع	101	14.733	-----		
وسائل النهوض	بين المجموعات	3	4.491	1.497	6.359	**0.500**
	داخل المجموعات	98	23.03	0.235		
	المجموع	101	27.521	-----		
تنموي فقر	بين المجموعات	3	4.238	1.413	4.246	**0.007**
	داخل المجموعات	98	32.634	0.333		
	المجموع	101	36.872	-----		

محاور الدراسة	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
معوقات بطالة	بين المجموعات	3	1.774	0.591	3.185	**0.026**
	داخل المجموعات	98	18.228	0.186		
	المجموع	101	20.002	-----		
معوقات فقر	بين المجموعات	3	1.263	0.421	3.479	**0.018**
	داخل المجموعات	98	11.858	0.121		
	المجموع	101	13.121	------		
الدرجة الكلية	بين المجموعات	3	2.252	0.751	7.844	**0.000**
	داخل المجموعات	98	9.408	0.096		
	المجموع	101	**11.660**	-----		

تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (17.4) إلى وجود فروقات ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في دور مشاريع وبرامج المجالس البلدية ودورها في الحد من مشكلة البطالة وعلاقتها بالفقر في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير سنوات الخدمة في المجلس البلدي. وكانت الفروق في محاور وبذلك تكون الفرضية قد رفضت. ولإيجاد مصدر هذه الفروق استخدم اختبار توكي (tukey test) للفروق في دور مشاريع وبرامج المجالس البلدية ودورها في الحد من مشكلة البطالة وعلاقتها بالفقر في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير سنوات الخدمة في المجلس البلدي، وذلك كما هو واضح في الجدول رقم (18.4).

جدول (18.4). نتائج اختبار توكي (tukey test) للفروق في دور مشاريع وبـــرامج المجـــالس البلدية ودورها في الحد من مشكلة البطالة وعلاقتها بالفقر في محافظة بيت لحم تعزى لمتغيـــر سنوات الخدمة في المجلس البلدي:

محاور الدراسة	المقارنات	5-	10-6	11-15	15+
تنموي فقر	5-		0.1801	*0.5270	**0.4002***
	10-6			*0.3469	**0.2201**
	11-15				**-0.1267**
	أكثر من 15				
معوقات بطالة	5-		0.2003	*0.4984	***0.45771**
	10-6			*0.2983	**0.2573**
	11-15				**-0.0407**
	أكثر من 15				
معوقات فقر	5-		0.1501	*0.3526	**0.2677***
	10-6			*0.2027	**0.1176**
	11-15				**-0.0850**
	أكثر من 15				

تشير المقارنات الثنائية البعدية في الجدول (18.4) أن الفروق في دور مشاريع وبرامج المجـــالس البلدية ودورها في الحد من مشكلة البطالة وعلاقتها بالفقر في محافظة بيت لحـــم تعـــزى لمتغيـــر سنوات الخدمة في المجلس البلدي لذوي سنوات الخبرة 5 سنوات فما دون و6-10 سنة، 15 فمـــا فوق، وكانت بين العاملين ذوي سنوات الخبرة من 6-11ســـنوات و11-15 ســـنة، لصـــالح ذوي سنوات الخبرة القليلة (5 سنوات فما دون، و6-11 سنوات) الذين أكدوا بدرجة أكبر على كل مـــن الفروق في دور مشاريع وبرامج المجالس البلدية ودورها في الحد من مشكلة البطالـــة وعلاقتهـــا بالفقر في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير سنوات الخدمة في المجلس البلدي، وذلك كما هو واضح من المتوسطات الحسابية لإجاباتهم في الجدول (19.4).

جدول رقم (19.4). المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية الفروق في دور مشاريع وبرامج المجالس البلدية ودورها في الحد من مشكلة البطالة وعلاقتها بالفقر في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير سنوات الخدمة في المجلس البلدي:

محاور الدراسة	سنوات الخدمة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
تنموي بطالة	5-	18	0.79	**0.37**	كبيرة
	6-10	35	0.79	**0.39**	كبيرة
	11-15	43	0.78	**0.35**	كبيرة
	أكثر من 15	6	0.77	**0.40**	كبيرة
وسائل النهوض	5-	18	0.86	**0.42**	كبيرة
	6-10	35	0.82	**0.41**	كبيرة
	11-15	43	0.79	**0.50**	كبيرة
	أكثر من 15	6	0.79	**0.53**	كبيرة
تنموي فقر	5-	18	0.71	**0.52**	متوسط
	6-10	35	0.70	**0.67**	متوسط
	11-15	43	0.70	**0.60**	متوسط
	أكثر من 15	6	0.71	**0.47**	متوسط
معوقات بطالة	5-	18	0.86	**0.49**	كبيرة
	6-10	35	0.84	**0.38**	كبيرة
	11-15	43	0.81	**0.38**	كبيرة
	أكثر من 15	6	0.82	**0.48**	كبيرة
معوقات فقر	5-	18	0.80	**0.52**	كبيرة
	6-10	35	0.71	**0.67**	متوسط
	11-15	43	0.71	**0.60**	متوسط
	أكثر من 15	6	0.71	**0.65**	متوسط
الدرجة الكلية	5-	18	0.81	**0.27**	كبيرة
	6-10	35	0.80	**0.28**	كبيرة
	11-15	43	0.79	**0.30**	كبيرة
	أكثر من 15	6	**0.77**	**0.33**	كبيرة

تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (19.4) إلى أن دور مشاريع وبرامج المجالس البلدية ودورها في الحد من مشكلة البطالة وعلاقتها بالفقر في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير سنوات

الخدمة في المجلس البلدي كانت تتمثل في جميع المحاور لصالح البلديات في السنوات من 11-15 سنة وذلك لفترة العطاء عند الموظف.

4.4 تحليل السؤال الإنشائي:

"ما آليات النهوض بدور المشاريع والبرامج في التقليل من البطالة والفقر من وجهة نظرك الشخصية؟" كانت وجهات نظر المبحوثين مختلفة وآرائهم مختلفة، وتتمثل في النقاط التالية:

- عمل مشاريع مدروسة النتائج مسبقاً.
- جلب استثمارات مالية خارجية.
- إنهاء الاحتلال في مناطق ج وإنشاء مشاريع صناعية ومشاريع صغيرة.
- وضع خطط إستراتيجية من قبل ذوي الخبرة.
- تأسيس صندوق تكافل في كل بلدية.
- تشجيع المستثمرين الخارجيين من الدول المانحة.
- تقليل الضرائب على المشاريع الصغيرة.
- برامج توعية لزيادة التكافل داخل البلدية بين أبناء البلد.
- تشجيع الصناعات المحلية والاستثمار المحلي.
- تشجيع التعاون بين المؤسسات الأهلية والحكومية.
- تفعيل شبكة الحماية الاجتماعية.
- تدريب العاملين في البلديات نحو إدارة المشاريع.
- التعاون بين البلديات والحكم المحلي في التغلب على مشكلة البطالة والفقر.
- التركيز على مشاريع الأيدي العاملة.

5.4 تحليل المقابلات

1.5.4 تحليل المقابلات مع قسم الهندسة:

- مشاريع وبرامج المجالس البلدية للحد من البطالة والفقر:

بعد مقابلة قسم الهندسة في كل بلدية، تم اخذ أسماء المشاريع والبرامج والتكلفة الإجمالية وعدد العمال وعدد المواطنين المستفيدين من كل مشروع، وبعد توزيع الاستبانة تبين أن هناك إجماع بوجود مشاريع وبرامج تقلل من الفقر والبطالة بنسب مختلفة من بلدية لأخرى، وقد كانت كالتالي:

- **المشاريع التي قدمتها بلدية بيت لحم:**

قامت بلدية بيت لحم بتنفيذ سبعة مشاريع خلال العام 2006-2013 بمبلغ (33285816) دولار، حيث شملت المشاريع تأهيل مدرسة المسعودي، تعبيد وإنارة الشوارع، بناء وتمديد شبكات المجاري، شارع بيت بصة، تزيين المدينة، تأهيل شارع الرئيس بوتن، إنشاء مركز تجاري، حيث شغلت ما يقارب 4365 عاملاً بشكل مباشر وعدد الأسر المستفيدة بشكل غير مباشر ما يقارب 22390 مواطناً.

- المشاريع التي قدمتها بلدية زعترة للحد من الفقر والبطالة:-

قامت بلدية زعترة بتنفيذ ثمانية مشاريع خلال العام 2008-2013 بمبلغ (3700495) $، حيث شملت المشاريع **إعادة تأهيل شبكة المياه، تأهيل طرق داخلية/** بنية تحتية وتعبيد شوارع وبناء غرف مدرسية وتأهيل مدارس وتأهيل شوارع داخلية ورئيسية ودعم صمود الأسر المهمشة وإنشاء جدران استنادية، **تعبيد طرق داخلية، دعم وصمود الأسر المهمشة، إنشاء غرف لمدرسة العامرية** حيث شغلت ما يقارب 2766 عاملاً بشكل مباشر وعدد المواطنين المستفيدين بشكل غير مباشر ما يقارب 13426 مواطناً.

- المشاريع التي قدمتها بلدية الخضر للحد من الفقر والبطالة:

قامت بلدية الخضر بتنفيذ سبعة مشاريع خلال العام 2007-2013 بمبلـــغ (22423106) دولاراً، حيث شملت المشاريع استاد الخضر الدولي وشراء ارض وإنشاء أسوار استنادية وتأهيـــل وتعبيـــد طرق داخلية ومساعدة الأسر الفقيرة وتشغيل أيدي عاملة، حيث شغلت ما يقـــارب 2706 عـــاملاً بشكل مباشر وعدد المواطنين المستفيدين بشكل غير مباشر ما يقارب 15363 مواطناً.

- المشاريع التي قامت بها بلدية تقوع:

قامت بلدية تقوع بتنفيذ أحدَ عشر مشروعا خلال العام 2010-2013 بمبلغ (2854662) دولاراً، حيث شملت المشاريع بناء جدران استنادية وبرنامج إنقاذ الطفل وتشغيل أيدي عاملة وبناء مدرسة للمدينة وتأهيل طريق المنيا و تعبيد طرق داخلية ورئيسية، وقاعة اجتماعات + طـــابق ارضـــي، صيانة وبناء مدرسة تقوع الثانوية، تأهيل شبكة المياه، حيث شغلت ما يقارب 4743 عاملاً بشـــكل مباشر وعدد المواطنين المستفيدين بشكل غير مباشر ما يقارب 25870 مواطناً.

- المشاريع التي قدمتها بلدية العبيدية:

قامت بلدية العبيدية بتنفيذ احدَ عشر مشروعا خلال العـــام 2008- 2013 بمبلـــغ (74323880) دولاراً حيث شملت المشاريع إنشاء وتأهيل طرق داخلية ورئيسية، تأهيل طرق العبيدية الرئيســـية، طرق داخلية، إنشاء مركز حفظ التراث وترميم حوش جدوع، تأهيل شبكة المياه، توسيع وتأهيـــل وترميم شارع واد النار وإنارته، مركز مسقط الصحي، وترميم شـــوارع، وبنـــاء مركـــز مســـقط الصحي، وإنشاء مدرسة ببنات الاستقلال في المدينة، حيث شغلت ما يقارب 3563 عاملاً بشـــكل مباشر وعدد المواطنين المستفيدين بشكل غير مباشر ما يقارب 18901 مواطناً.

- مشاريع بلدية الدوحة:

قامت بلدية الدوحة بتنفيذ أحدَ عشر مشروعا خـــلال العـــام 2007- 2013 بمبلـــغ (3252642) دولاراً، حيث شملت المشاريع تأهيل شارع الدينمولاين وتأهيل وتعبيد طرق داخلية وإنشاء جدران استنادية وصيانة شوارع، شبكة الإنارة، حيث شغلت ما يقارب 2369 عاملاً بشكل مباشر وعـــدد المواطنين المستفيدين بشكل غير مباشر ما يقارب 12395 مواطناً.

- مشاريع بلدية بيت جالا:

قامت بلدية بيت جالا بتنفيذ أحدَ عشر مشروعا خلال العام 2006- 2013 بمبلـــغ (4604958) دولاراً، حيث شملت المشاريع بناء الحديقة العامة والمكتبة العامة وبنية تحتية وبناء مركز تجـــاري ومدرسة المغتربين وبناء أرصفة وجدران وتمديد خطوط المجاري والصرف الصـــحي وتزفيـــت شوارع المدينة وتعبيد وتأهيل طرف داخلية ورئيسية وبناء مركز مجتمعي للمدينة وتمديد عبـــارات للمياه وإنشاء أرصفة استنادية للمدارس، حيث شغلت ما يقارب 4677 عاملاً بشكل مباشر وعـــدد المواطنين المستفيدين بشكل غير مباشر ما يقارب 24632 مواطناً.

- مشاريع بلدية بيت فجار:

قامت بلدية بيت فجار بتنفيذ سبعة عشر مشروعا خلال العام 2006- 2013 بمبلغ (4234924) دولار، حيث شملت المشاريع تأهيل و تعبيد طرق داخلية ورئيسية في بيت فجار، تـــرميم مبـــاني قديمة في بيت فجار،، إنشاء مركز مجتمعي للسيدات، إنشاء جدران استنادية، شق طرق زراعيـــة وبناء جدران حجرية، بناء الحديقة العامة ومدرسة المغتربين وبناء أرصفة وتمديد خطوط المجاري والصرف الصحي وتزفيت شوارع المدينة، وتمديد عبارات للمياه وإنشاء أرصفة استنادية للمدارس، تشطيب وتأهيل مركز نسوي في بيت فجار، مركز خدمات بيت فجار،برنامج الصـــرف الصـــحي،

بناء مدرسة بيت فجار الأساسية، حيث شغلت ما يقارب 7000 عاملٍ بشكل مباشر وعدد المواطنين المستفيدين بشكل غير مباشر ما يقارب 20056 مواطناً.

- مشاريع بيت ساحور:

قامت بلدية بيت ساحور بتنفيذ أحدَ عشر مشروعا خلال العام 2006- 2013 بمبلغ (9703858) دولاراً، حيث شملت المشاريع تعبيد وتأهيل شارع الجنينة وشارع سلسع، حديقة عش غراب، تخضير وتجميل بيت ساحور، تحسين مؤسسات المجتمع المحلي، تحسين مؤسسات المرحلة الثانية، تأهيل ملعب كرة القدم، بناء وتشطيب المجمع التجاري للبلدية، تأهيل طرق داخلية، بناء الحديقة العامة وبناء أرصفة وجدران وتمديد خطوط المجاري والصرف الصحي وتزفيت شوارع المدينة وتعبيد وتأهيل طرق داخلية ورئيسية وتمديد عبارات للمياه وإنشاء أرصفة استنادية للمدارس، حيث شغلت ما يقارب 4742 عاملاً بشكل مباشر وعدد المواطنين المستفيدين بشكل غير مباشر ما يقارب 25035 مواطناً.

- مشاريع بلدية جناتة:

قامت بلدية جناتة بتنفيذ تسعة مشاريع خلال العام 2007- 2013 بمبلغ 2685000 دولار، حيث شملت ترميم مدرسة الزير، بناء أرصفة وجدران، تمديد خطوط مجاري، تزفييت شوارع داخلية، تأهيل شوارع، جدران استنادية، حيث شغلت ما يقارب 1562 عاملاً بشكل مباشر وعدد المواطنين المستفيدين بشكل غير مباشر ما يقارب 5231 مواطناً.

2.5.4 تحليل المقابلات مع كل بلدية

جدول (20.4): تحليل المقابلة التي أجريت مع بلدية بيت لحم:

اسم البلدية	السنوات	الاسم الرئيسي للمشاريع المنفذة	التكلفة الكلية	عدد العمال	عدد المواطنين المستفيدين	المشاريع الأكثر استخدام	نسبة المواطنين المستفيدين مباشر في البلدية	نسبة العمال المستفيدين بالنسبة لمحافظة بيت لحم	النسبة المئوية في الحد من البطالة لكل بلدية
بلدية بيت لحم	2006–2013	مشاريع البنية التحتية وبناء مؤسسات وتشغيل الأيدي العاملة وبرنامج وكالة الغوث لتشغيل اللاجئين	33285816 دولار	4365 عاملاً	22390 مواطن	البناء والتأهيل	%83	%17	%12

تشير البيانات في الجدول السابق لبلدية بيت لحم أن أكثر المشاريع تشغيل للعمال وتقليل للفقر هي مشاريع البناء والتأهيل، بلغت نسبة العاملين من سكان البلدية 83%، كما بلغت نسبة العمال إلى محافظة بيت لحم كليا ما يقارب 17% كما بلغت نسبة العمال في بلدية بيت لحم بالمقارنة مع عمال محافظة بيت لحم جميعا هي 12%.

جدول (21.4): تحليل المقابلة التي أجريت مع بلدية بلدية زعترة:

اسم البلدية	السنوات	الاسم الرئيسي للمشاريع المنفذة	التكلفة الكلية	عدد العمال	عدد المواطنين المستفيدين	المشاريع الأكثر استخدام	نسبة المواطنين المستفيدين مباشر في البلدية	نسبة العمال المستفيدين بالنسبة لمحافظة بيت لحم	النسبة المئوية في الحد من البطالة لكل بلدية
بلدية زعترة	2013-2008	مشاريع البنية التحتية وبناء مؤسسات وتشغيل الأيدي العاملة وبرنامج وكالة الغوث لتشغيل اللاجئين	$3700495	2766 عاملاً	13426 مواطن	تعبيد وتأهيل الشوارع ومشاريع وكالة الغوث	%55	%1	%7

تشير البيانات في الجدول السابق لبلدية زعترة أن أكثر المشاريع تشغيل للعمال وتقليل للفقر هي مشاريع تعبيد وتأهيل الشوارع ومشاريع وكالة الغوث، بلغت نسبة العاملين من سكان البلدية 55%، كما بلغت نسبة العمال إلى محافظة بيت لحم كليا ما يقارب 1% كما بلغت نسبة العمال في بلدية زعترة بالمقارنة مع عمال محافظة بيت لحم جميعا هي 7%.

جدول (22.4): تحليل المقابلة التي أجريت مع بلدية الخضر:

اسم البلدية	السنوات	الاسم الرئيسي للمشاريع المنفذة	التكلفة الكلية	عدد العمال	عدد المواطنين المستفيدين	المشاريع الأكثر استخدام	نسبة المواطنين المستفيدين مباشر في البلدية	نسبة العمال المستفيدين بالنسبة لمحافظة بيت لحم	النسبة المئوية في الحد من البطالة لكل بلدية
بلدية الخضر	2013-2007	مشاريع البنية التحتية وبناء مؤسسات ومشروع استاد الخضر الدولي وتشغيل الأيدي العاملة وبرنامج وكالة الغوث لتشغيل اللاجئين	22423106 دولار	2706 عاملاً	15363 مواطن	البناء ومشاريع التأهيل	%86	%9	%7

تشير البيانات في الجدول السابق لبلدية الخضر أن أكثر المشاريع تشغيل للعمال وتقليل للفقر هي البناء ومشاريع التأهيل وكالة الغوث، بلغت نسبة العاملين من سكان البلدية 86%، كما بلغت نسبة العمال إلى محافظة بيت لحم كليا ما يقارب 9% كما بلغت نسبة العمال في بلدية الخضر بالمقارنة مع عمال محافظة بيت لحم جميعا هي 7%.

جدول (23.4): تحليل المقابلة التي أجريت مع بلدية تقوع:

اسم البلدية	السنوات	الاسم الرئيسي للمشاريع المنفذة	التكلفة الكلية	عدد العمال	عدد المواطنين المستفيدين	المشاريع الأكثر استخدام	نسبة المواطنين المستفيدين مباشر في البلدية	نسبة العمال المستفيدين بالنسبة لمحافظة بيت لحم	النسبة المئوية في الحد من البطالة لكل بلدية
بلدية تقوع	2013-2009	مشاريع البنية التحتية وبناء مؤسسات وتشغيل الأيدي العاملة وبرنامج وكالة الغوث لتشغيل اللاجئين	2854662 دولار	4743 عاملاً	25870 مواطن.	برامج تشغيل الأيدي العاملة والبناء	%40	%7	%12

تشير البيانات في الجدول السابق لبلدية تقوع أن أكثر المشاريع تشغيل للعمال وتقليل للفقر هي برامج تشغيل الأيدي العاملة والبناء، بلغت نسبة العاملين من سكان البلدية 40%، كما بلغت نسبة العمال إلى محافظة بيت لحم كليا ما يقارب 7% كما بلغت نسبة العمال في بلدية تقوع بالمقارنة مع عمال محافظة بيت لحم جميعا هي 12%.

جدول (24.4): تحليل المقابلة التي أجريت مع بلدية العبيدية:

اسم البلدية	السنوات	الاسم الرئيسي للمشاريع المنفذة	التكلفة الكلية	عدد العمال	عدد المواطنين المستفيدين	المشاريع الأكثر استخدام	نسبة المواطنين المستفيدين مباشر في البلدية	نسبة العمال المستفيدين بالنسبة لمحافظة بيت لحم	النسبة المئوية في الحد من البطالة لكل بلدية
بلدية العبيدية	2013-2008	مشاريع البنية التحتية وبناء مؤسسات وتشغيل الأيدي العاملة وبرنامج وكالة الغوث لتشغيل اللاجئين	74323880 دولار	3563 عاملاً	18901 مواطن	تعبيد وتأهيل الشوارع	%30	%2	%9

تشير البيانات في الجدول السابق لبلدية العبيدية أن أكثر المشاريع تشغيل للعمال وتقليل للفقر هي تعبيد وتأهيل الشوارع، بلغت نسبة العاملين من سكان البلدية 30%، كما بلغت نسبة العمال إلى محافظة بيت لحم كليا ما يقارب 2% كما بلغت نسبة العمال في بلدية العبيدية بالمقارنة مع عمال محافظة بيت لحم جميعـــا هي 9%.

جدول (25.4): تحليل المقابلة التي أجريت مع بلدية الدوحة:

اسم البلدية	السنوات	الاسم الرئيسي للمشاريع المنفذة	التكلفة الكلية	عدد العمال	عدد المواطنين المستفيدين	المشاريع الأكثر استخدام	نسبة المواطنين المستفيدين مباشر في البلدية	نسبة العمال المستفيدين بالنسبة لمحافظة بيت لحم	النسبة المئوية في الحد من البطالة لكل بلدية
بلدية الدوحة	2013-2007	مشاريع البنية التحتية وبناء مؤسسات وتشغيل الأيدي العاملة وبرنامج وكالة الغوث لتشغيل اللاجئين	3252642 دولار	2369 عاملاً	12395 مواطن.	إنشاء جدران استنادية والبناء	%36	%4	%6

تشير البيانات في الجدول السابق لبلدية الدوحة أن أكثر المشاريع تشغيل للعمال وتقليل للفقر هي إنشاء جدران استنادية والبناء، بلغت نسبة العاملين من سكان البلدية 36%، كما بلغت نسبة العمال إلى محافظة بيت لحم كليا ما يقارب 4% كما بلغت نسبة العمال في بلدية الدوحة بالمقارنة مع عمال محافظة بيت لحم جميعا هي 6%.

جدول (26.4): تحليل المقابلة التي أجريت مع بلدية بيت جالا:

اسم البلدية	السنوات	الاسم الرئيسي للمشاريع المنفذة	التكلفة الكلية	عدد العمال	عدد المواطنين المستفيدين	المشاريع الأكثر استخدام	نسبة المواطنين المستفيدين مباشر في البلدية	نسبة العمال المستفيدين بالنسبة لمحافظة بيت لحم	النسبة المئوية في الحد من البطالة لكل بلدية
بلدية بيت جالا	2006-2013	مشاريع البنية التحتية وبناء مؤسسات وإنشاء مركز تجاري وتشغيل الأيدي العاملة وبرنامج وكالة الغوث لتشغيل اللاجئين	4604958 دولار	4677 عاملاً	24632 مواطن	البناء وتعبيد الشوارع	%47	%3	%12

تشير البيانات في الجدول السابق لبلدية بيت جالا أن أكثر المشاريع تشغيل للعمال وتقليل للفقر هي إنشاء جدران استنادية والبناء وتعبيد الشوارع، بلغت نسبة العاملين من سكان البلدية 47%، كما بلغت نسبة العمال إلى محافظة بيت لحم كليا ما يقارب 3% كما بلغت نسبة العمال في بلدية بيت جالا بالمقارنة مع عمال محافظة بيت لحم جميعا هي 12%.

جدول (27.4): تحليل المقابلة التي أجريت مع بلدية بيت فجار:

اسم البلدية	السنوات	الاسم الرئيسي للمشاريع المنفذة	التكلفة الكلية	عدد العمال	عدد المواطنين المستفيدين	المشاريع الأكثر استخدام	نسبة المواطنين المستفيدين مباشر في البلدية	نسبة العمال المستفيدين بالنسبة لمحافظة بيت لحم	النسبة المئوية في الحد من البطالة لكل بلدية
بلدية بيت فجار	2006-2013	مشاريع البنية التحتية وبناء مؤسسات وتشغيل الأيدي العاملة وبرنامج وكالة الغوث لتشغيل اللاجئين	4234924 دولار	7000عاملاً	20056 مواطن	البناء وتعبيد الشوارع	%54	%5	%18

تشير البيانات في الجدول السابق لبلدية بيت فجار أن أكثر المشاريع تشغيل للعمال وتقليل للفقر هي إنشاء جدران استنادية والبناء وتعبيد الشوارع، بلغت نسبة العاملين من سكان البلدية 54%، كما بلغت نسبة العمال إلى محافظة بيت لحم كليا ما يقارب 5% كما بلغت نسبة العمال في بلدية بيت فجار بالمقارنة مع عمال محافظة بيت لحم جميعا هي 18%.

جدول (28.4): تحليل المقابلة التي أجريت مع بلدية بيت ساحور:

اسم البلدية	السنوات	الاسم الرئيسي للمشاريع المنفذة	التكلفة الكلية	عدد العمال	عدد المواطنين المستفيدين	المشاريع الأكثر استخدام	نسبة المواطنين المستفيدين مباشر في البلدية	نسبة العمال المستفيدين بالنسبة لمحافظة بيت لحم	النسبة المئوية في الحد من البطالة لكل بلدية
بلدية بيت ساحور	2013-2006	مشاريع البنية التحتية وبناء مؤسسات وتشغيل الأيدي العاملة وبرنامج وكالة الغوث لتشغيل اللاجئين	9703858 دولار	4742 عاملاً	25035 مواطن	البناء وتعبيد الشوارع	%42	%6	%13

تشير البيانات في الجدول السابق لبلدية بيت ساحور أن أكثر المشاريع تشغيل للعمال وتقليل للفقر هي إنشاء جدران استنادية والبناء وتعبيد الشوارع، بلغت نسبة العاملين من سكان البلدية 42%، كما بلغت نسبة العمال إلى محافظة بيت لحم كليا ما يقارب 6% كما بلغت نسبة العمال في بلدية بيت ساحور بالمقارنة مع عمال محافظة بيت لحم جميعا هي 13%.

جدول (29.4): تحليل المقابلة التي أجريت مع بلدية جناتة:

اسم البلدية	السنوات	الاسم الرئيسي للمشاريع المنفذة	التكلفة الكلية	عدد العمال	عدد المواطنين المستفيدين	المشاريع الأكثر استخدام	نسبة المواطنين المستفيدين مباشر في البلدية	نسبة العمال المستفيدين بالنسبة لمحافظة بيت لحم	النسبة المئوية في الحد من البطالة لكل بلدية
بلدية جناتة	2013-2007	مشاريع البنية التحتية وبناء مؤسسات وتشغيل الأيدي العاملة وبرنامج وكالة الغوث لتشغيل اللاجئين	2685000 دولار	1562 عاملاً	5231 مواطن	البناء وتعبيد الشوارع	%31	%1.5	%4

تشير البيانات في الجدول السابق لبلدية جناتة أن أكثر المشاريع تشغيل للعمال وتقليل للفقر هي إنشاء جدران استنادية والبناء وتعبيد الشوارع، بلغت نسبة العاملين من سكان البلدية 31%، كما بلغت نسبة العمال إلى محافظة بيت لحم كليا ما يقارب 1.5% كما بلغت نسبة العمال في بلدية جناتة بالمقارنة مع عمال محافظة بيت لحم جميعا هي 4%.

2.5.4 تلخيص نتائج أداة المقابلة:

- تشير المعلومات في الجداول السابق أن أكثر المشاريع التي شغلت أيدي عاملة هي تلك المشاريع التي تهتم بالبناء وتعبيد وتأهيل الشوارع وشق الطرق الداخلية والجدران الاستنادية وكذلك مشاريع وكالة الغوث.
- فيما تبين الجداول أن أكثر البلديات تشغيلاً للعمال هي بلدية بيت فجار يليها بيت ساحور ثم بلدية تقوع ثم بلدية بيت جالا، يليها بيت لحم.
- كما تبين الجداول أن مواطني بلدية بيت جالا ثم يليها بلدية بيت ساحور هم أكثر المستفيدين من المشاريع والبرامج المنفذة.
- كما تبين الدراسة أن أكبر تكلفة للمشاريع كانت لبلدية بيت لحم يليها الخضر ثم العبيدية ثم بيت فجار، في حين كان اقلها بلدية جناتة.
- ومن خلال تحليل المقابلة وجد أن أعلى بلدية ساهمت في الحد من مشكلة البطالة والفقر هي بلدية بيت فجار بنسبة (18%) يليها بلدية بيت ساحور بنسبة (13%) ثم بلدية بيت لحم بنسبة (11%)، وأقلها بلدية جناتة بنسبة (6%).
- إن أعلى نسبة عمّال مستفيدين في البلديات بالنسبة لمحافظة بيت لحم كانت بلدية بيت لحم بنسبة (17%)، يليها بلدية الخضر بنسبة (9%)، يليها بلدية تقوع بنسبة (7%)، وأقلها بلدية زعترة بنسبة (1%).
- إن أعلى نسبة للمواطنين المستفيدين بشكل مباشر من المشاريع والبرامج كانت لبلدية الخضر بنسبة (86%)، يليها بلدية بيت لحم (83%)، ويليها بلدية زعترة (55%)، وبلدية بيت فجار (54%)، وبلدية بيت جالا (47%)، وأقلها بلدية جناتة (31%).

- أما أكثر البلديات تشغيلاً للعمال كانت بلدية بيت فجار حيث شغّلت (7000) عامل، ثم بلدية تقوع (4743) عاملاً، ثم بلدية بيت ساحور (4742) عاملاً، ثم بلدية بيت جالا (4677) عاملاً، وأقلها بلدية جناتة (1562) عاملاً.
- أما أكثر البلديات التي استفاد منها المواطنين بشكل مباشر من المشاريع والبرامج المنفذة فهي بلدية تقوع (25870) مواطن، ثم بلدية بيت ساحور (25035) مواطن، ثم بلدية بيت جالا (24632) مواطن، يليها بلدية بيت لحم (22390) مواطن وأقلها جناتة (5231) مواطن.
- إن أكثر البلديات تكلفة للمشاريع هي بلدية العبيدية بتكلفة (74 مليون $)، وبلدية بيت لحم (33 مليون $)، وبلدية الخضر (22 مليون $)، وأقلها بلدية جناتة (2 مليون $).

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

1.5 المقدمة:

يعالج الفصل الحالي نتائج الدراسة واستنتاجاتها مع الأخذ بعين الاعتبار أسئلة الدراسة وفرضياتها وأهدافها، إضافة لتحليل نتائج الدراسة ومقارنتها بالدراسات السابقة أن وجـــدت، وبلـــورة بعـــض التوصيات استناداً لنتائج الدراسة.

2.5 نتائج الدراسة

1.2.5 النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة

أظهرت نتائج الدراسة إلى أن الدور التنموي لمشاريع المجالس البلدية في الحد من مشكلة البطالة في محافظة بيت لحم كان عالياً (كبيرة)، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا الدور على الدرجة الكلية للمقياس (3.89)، مع انحراف معياري (0.45). وأكد أفراد العينة أن الـــدور التنمـــوي لمشـــاريع

المجالس البلدية في الحد من مشكلة البطالة في محافظة بيت لحم كان عالياً (4.30)، تساعد البلدية في توظيف الأيدي العاملة عن طريق مشاريع البنية التحتية للحد من البطالة، يليه تعمل وزارة العمل والاقتصاد بالتعاون مع البلدية على جذب كادر بشري ذي خبرة لتدريب العاطلين عن العمل وتقليل البطالة بمتوسط حسابي (4.27) ويعزو الباحث ذلك إلى دور وزارة الحكم المحلي في الحد من مشكلة البطالة من خلال إيجاد مشاريع تنموية وتوظيف أيدي عاملة من خلال تشجيع المشاريع الصغيرة.

أظهرت نتائج الدراسة أن وسائل النهوض بمشاريع وبرامج المجالس البلدية للحد من مشكلة البطالة وعلاقتها بالفقر في محافظة بيت لحم كانت كبيرة بمتوسط حسابي 3.72 وبنسبة مئوية 74.4% مرتبة حسب الأهمية، وقد جاء في مقدمتها: يشارك المجلس البلدي في المشاريع الاجتماعية المتعلقة بمحاربة الفقر من خلال كادر متخصص، مدى حصول البلدية على منح خارجية لدعم مشاريعها المرتبطة بتقليل نسبة البطالة وبالتالي تنمية المجتمع، نجاح البلدية في الحصول على منح داخلية من المجتمع المحلي لانجاز مشاريعها التنموية،حيث ركزت الدراسة على أن التقليل من الفقر والبطالة يعتمد على المنح الخارجية لدعم المشاريع.

وأظهرت نتائج الدراسة بأن الدور التنموي لبرامج المجالس البلدية التقليل من الفقر بمحافظة بيت لحم مرتبة حسب الأهمية من متوسطات حسابية مرتفعة بين 3.40 و 4.20، وقد جاء في مقدمتها: ساهمت البلدية في التقليل من الفقر عن طريق تعاونها مع الجمعيات التعاونية الخيرية، ساهمت البلدية مع وكالة الغوث في التقليل من حدة الفقر من خلال برنامج تشغيل الأيدي العاملة، ركزت البلدية على مشاريع البنية التحتية من خلال صندوق إقراض وتطوير البلديات، تساهم البلدية بتدريب العاطلين عن العمل على مهارات تفيدهم في تبني برامج تحد من الفقر، أن الدور التنموي

لبرامج البلديات يعتمد على مدى تعاون البلديات والجمعيات مع بعضها البعض في تـــوفير الـــدعم اللازم للمشاريع والبرامج.

وأظهرت النتائج أن معوقات الدور التنموي لمشاريع المجالس البلدية في الحد من مشكلة البطالـــة وعلاقتها بالفقر في محافظة بيت لحم بدرجة كبيرة بمتوسط حسابي 3.78 وبنسبة مئويـــة 73.6% مرتبة حسب الأهمية، وقد جاء في مقدمتها: ضعف التمويل المحلي للبلديات بما يلزمها من مشاريع تنموية ساهم في عدم التقليل والحد من البطالة، الوضع الاقتصادي للمجتمع من حيث قلة المـــوارد المالية والإمكانيات و من حيث عدم توفر فرص عمل، وعدم تعاون الجمعيات الخيرية التنموية مع المجالس البلدية وكذلك الوضع الاجتماعي من حيث عدم التكافل بين الأسر يعتبر من أهم معيقات الحد من البطالة في المجتمع الفلسطيني وخاصة بيت لحـــم وذلـــك بســـبب الوضـــع الاقتصـــادي المتردي،الوضع السياسي من حيث اقامة حواجز الاحتلال وعرقلة الموارد المادية والبشرية.

2.2.5 نتائج الدراسة الديمغرافية للمبحوثين:

تبين النتائج أن 80% من أفراد العينة ذكور مقابل 20% إناثاً ويعزو الباحث ذلك إلى أن نســـبة الإناث خمس أعضاء وموظفين البلديات وذلك حسب الكوتة النسائية لوزارة الحكم المحلي.

تبين الدراسة إن **توزيع أفراد العينة وفقاً للمنصب داخل البلدية تكون** 10% من البلديات التـــي شملتها العينة لرئيس البلدية، 7% في من مدراء البلديات، وكان 44% منها مدير/ رئـــيس قســـم الهندسة/موظف، وكان 5% من رئيس قسم التخطيط والبرامج، وكان 34% من مدير/رئيس قســـم الشؤون الإدارية والمالية.

تبين الدراسة إن توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير الفئة العمرية من المعطيات أن 17% من المبحوثين في الفئة العمرية أقل من 25، 45% في الفئة العمرية 26–40 سنة، وكان 32% منهم أيضاً من الفئة العمرية 41–50، وان 6% من فئة أكثر من 50 سنة.

تبين الدراسة إن **توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير الحالة الاجتماعية** أن 12% من أفراد العينة من العازبين، 80% من المتزوجين، وكان 8% منهم في حالات أخرى (مطلقين وأرامل).

تبين الدراسة إن **توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير المؤهل العلمي** تشير المعطيات أن 16% من أفراد العينة من حملة درجة الثانوية العامة فأقل، 18% من حملة درجة الدبلوم، و منهم 52% من حملة البكالوريوس، وكان 14% منهم من حملة الدراسات العليا. وتبين الدراسة أن معظم أفراد العينة من المتعلمين من حملة البكالوريوس

تبين الدراسة أن **توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير تصنيف البلدية** أن 20% من أفراد العينة من بلدية (أ) و34% من بلدية (ب)، 46% من بلدية(ج).

تبين الدراسة أن توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير سنوات الخدمة في المجلس البلدي التي تعمل فيه حاليا كما أن المعطيات أن 18% من الفئة (من اقل من 5 سنوات)، 34% من فئة (6–10 سنوات)، 42% من فئة (11–15 سنة) و6% من فئة (أكثر من 15 سنة) التي شملتها العينة.

3.2.5 النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة:

- تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (6.4) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في مشاريع وبرامج المجالس البلدية ودورها في الحد من مشكلة البطالة وعلاقتها بالفقر في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير الجنس. وكانت الفروق في محور الدور التنموي في التقليل من البطالة بدرجة أكبر على وسائل النهوض بمتوسط حسابي

(3.98) مقابل (3.67) لدى الذكور، وذلك كما هو واضح من المتوسطات الحسابية لإجاباتهم. وبذلك تكون الفرضية قد رفضت وتعزو ذلك إلى أغلبية وجود الذكور داخل المجتمع الفلسطيني.

- تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (8.4) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في دور "مشاريع وبرامج المجالس البلدية ودورها في الحد من مشكلة البطالة وعلاقتها بالفقر في محافظة بيت لحم" تعزى لمتغير المنصب داخل البلدية. وكانت الفروق لصالح مدير ورئيس وموظفي قسم الهندسة في البلديات بمتوسط حسابي (3.90) أي بدرجة كبيرة وتعزى ذلك إلى أن اختصاص المشاريع والبرامج يعود لقسم الهندسة.
- تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (12.4) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في دور "مشاريع وبرامج المجالس البلدية ودورها في الحد من مشكلة البطالة وعلاقتها بالفقر في محافظة بيت لحم" تعزى لمتغير الفئة العمرية. وكانت الفروق لصالح فئة العمرية من 26–40 سنة في البلديات بمتوسط حسابي (3.98) أي بدرجة كبيرة ويعزى ذلك إلى دور الشباب في العمل والنهضة.
- تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (14.4) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في دور "مشاريع وبرامج المجالس البلدية ودورها في الحد من مشكلة البطالة وعلاقتها بالفقر في محافظة بيت لحم" تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية. وكانت الفروق لصالح المتزوجين في البلديات بمتوسط حسابي (3.94) أي بدرجة كبيرة ويعزى ذلك إلى وقوع المسؤولية على رب الأسرة للعمل لتوفير العيش لأسرته.
- تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (16.4) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في دور "مشاريع وبرامج المجالس البلدية ودورها في الحد من مشكلة

البطالة وعلاقتها بالفقر في محافظة بيت لحم" تعزى لمتغير المؤهل العلمي. وكانت الفروق لصالح البكالوريوس في البلديات بمتوسط حسابي (3.90) أي بدرجة كبيرة ويعزى ذلك إلى وجود بطالة عالية في صفوف الخريجين من درجة البكالوريوس.

- تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (18.4) إلى أن دور مشاريع وبرامج المجالس البلدية ودورها في الحد من مشكلة البطالة وعلاقتها بالفقر في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير تصنيف البلدية كانت تتمثل في جميع المحاور لصالح البلديات في المناطق المصنفة (ج) تحت الاحتلال الإسرائيلي يليها البلديات في المناطق (ب) ثم البلديات في المناطق (أ) وذلك تبعا لشروط المانحين الأجانب.
- تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (21.4) إلى أن دور مشاريع وبرامج المجالس البلدية ودورها في الحد من مشكلة البطالة وعلاقتها بالفقر في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير سنوات الخدمة في المجلس البلدي كانت تتمثل في جميع المحاور لصالح البلديات في السنوات من 11-15 سنة وذلك لفترة العطاء عند الموظف.

3.5 تلخيص نتائج الدراسة:

بالاستناد إلى نتائج الدراسة وتحليلها ومناقشتها خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التالية:-

- ساهمت البلدية وبالتعاون مع صندوق إقراض وتطوير البلديات بشكل كبير في التقليل من البطالة والفقر عن طريق المشاريع التي نفذتها.
- لا تساهم البلدية في الحد من الفقر عن طريق توفير خدمات حرفية ويدوية.
- ساعدت البلدية في الحد من البطالة عن طريق توظيف الأيدي العاملة من خلال مشاريع البنية التحتية وشق الطرق وتعبيد الشوارع وبناء المراكز التجارية والملاعب الرياضية.
- يوجد دور فعّال لوزارة الحكم المحلي في الحد من مشكلة البطالة والفقر من خلال إيجاد مشاريع تنموية وتوظيف أيدي عاملة من خلال تشجيع البرامج والمشاريع الممولة.
- ضعف مساهمة بعض البلديات بالتقليل من مشكلة البطالة والفقر من خلال ابتكار فرص عمل جديدة معتمدة على ذاتها.
- هنالك ضعف في تقليل نسبة البطالة والفقر في بعض البلديات وذلك بسبب قلة التمويل المحلي وتمويل الجهات المانحة الخارجية لبعض البلديات دون الأخرى.
- أكثر المشاريع التي شغلت أيدي عاملة هي تلك المشاريع التي تهتم بالبناء وتعبيد وتأهيل الشوارع وشق الطرق الداخلية والجدران الاستنادية وكذلك مشاريع وكالة الغوث لتشغيل اللاجئين.
- تبين النتائج أن أكثر البلديات تشغيلاً للعمال هي بلدية بيت فجار يليها بيت ساحور ثم بلدية تقوع ثم بلدية بيت جالا، يليها بيت لحم.
- بينت نتائج الدراسة أن مواطني بلدية بيت جالا يليها بلدية بيت ساحور هم الأكثر استفادة من المشاريع والبرامج المنفذة.

- تبين نتائج الدراسة أن أكبر تكلفة للمشاريع كانت لبلدية بيت لحم يليها الخضر ثم العبيدية ثم بيت فجار، في حين كان اقلها بلدية جناته.
- هنالك ضعف في مشاركة بعض البلديات مع المنظمات المجتمعية من الناحية الاجتماعية.
- هنالك ضعف في مشاركة بعض البلديات مع المؤسسات الخاصة من الناحية الاقتصادية.
- هنالك ضعف في تنسيق البلديات بين بعضها البعض لجلب منح داخلية وتنموية.
- عدم التكافل بين الأسر يعتبر من أهم معيقات الحد من البطالة والفقر في المجتمع الفلسطيني وذلك بسبب الوضع الاقتصادي المتردي.
- الوضع السياسي من حيث حواجز الاحتلال وكذلك السيطرة على معابر الحدود من قبل إسرائيل هو من معوقات الدور التنموي في التقليل من الفقر.
- الوضع الاجتماعي من حيث عدم تضامن العاملين مع بعضهم البعض هو من معوقات الدور التنموي في التقليل من الفقر
- الوضع الاقتصادي من حيث عدم توفر فرص عمل، وقلة الإمكانيات والموارد المالية يعتبر من أهم معوقات الفقر في المجتمع الفلسطيني.
- توزيع العمر للسكان الشباب ومعدلات الخصوبة المرتفعة لها عدة مضامين للفقر منه نسبة الإعالة المرتفعة وعدد الداخلين إلى سوق العمل لأول مرة مرتفع جداً وهذين العاملين يزيدان من صعوبة توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية وخاصة الصحة والتعليم وتوفر فرص العمل.
- يشارك المجلس البلدي في المشاريع الاجتماعية المتعلقة بمحاربة البطالة والفقر من خلال كادر متخصص في مجال التقليل من البطالة.

- تعتبر برامج وكالة الغوث لتشغيل الأيدي العاملة العامل الأساسي من أهم العوامل في الحد من البطالة والفقر ومن أهم المشاريع التي تساعد في التقليل من مشكلة البطالة وعلاقتها بالفقر في المجتمع الفلسطيني بالتعاون مع البلديات.
- يوجد طاقم إداري من موظفي البلدية من ذوي الخبرة ساهم في الحد من البطالة والفقر.
- تساهم البلدية بما نسبته 25% من المشاريع الممولة لتشغيل أيدي عاملة من داخل المدينة.
- عدم تشجيع الصناعات المحلية والاستثمار المحلي قلل من التقليل من البطالة والفقر.
- عدم تدريب العاملين في البلديات بشكل الصحيح قلل من محاربة البطالة والفقر وكذلك عدم وجود خبرات بشرية وكفاءات ذات مهارة مختصة بإدارة المشاريع التنموية.
- عدم وضع خطة إستراتيجية واضحة من البلدية تختص في إدارة المشاريع المتعلقة ببرامج خلق فرص العمل وتقوم على إيجاد برنامج دائم مرن بحيث يندرج تحته مجموعة من المشروعات أضعف تنفيذ المشاريع التنموية بشكل سليم.

4.5 الاستنتاجات

من خلال الاطلاع على نتائج الدراسة تبين ما يأتي:

- يوجد عمليات تغيير وتطوير في الوزارات الفلسطينية المختلفة تساعد في إقامة مشاريع وبرامج تحد من الفقر والبطالة ولكنها متوسطة في ظل جهود البناء الموجودة على أرض الواقع.
- هنالك ضعفٌ في الاهتمام بالمشاريع والبرامج التي تحد من البطالة والفقر ويعود ذلك إلى جهل بعض المجالس البلدية في جلب الممولين إلى دعم المشاريع الموجودة.
- لا تتسم الهياكل التنظيمية في وزارة الحكم المحلي بالمرونة في توزيع البرامج عبر مختلف المجالس البلدية، فالمجالس الكبيرة لها وفرة في المشاريع بالمقارنة مع الصغيرة منها.
- ما زالت المجالس البلدية تعاني من مركزية القرار وعدم التفويض الكامل للصلاحيات من وزارة الحكم المحلي في إدارة وتوزيع المشاريع والبرامج ذات الصلة بالتقليل من البطالة والفقر.
- هنالك عدم ترابط بين البلديات في تبادل الخبرات في إدارة المشاريع وجلبها مما يحد من مكافحة البطالة والفقر.
- عجز المجالس البلدية عن جلب مستثمرين من خارج البلد يؤثر سلبيا على وجود المشاريع والبرامج.
- غياب مفهوم المشاريع والبرامج ودورها في الحد من مشكلة البطالة والفقر بعمل المجالس المحلية من قبل عدد من أفراد مجتمع الدراسة، ويعود ذلك لاهتمام المؤسسات ذات العلاقة بالمجالس الكبيرة على حساب الصغيرة

- إن من يقوم بإدارة المجالس المحلية هم من الذكور مقارنة مع الإناث، والدليل على ذلك نسبة المبحوثين من الذكور والإناث، حيث كانت النسبة لصالح الذكور، والسبب في ذلك النظرة إلى إن الرجل أكثر كفاءة وقدرة في العمل من المرأة خصوصا في المناصب الحساسة وأن لدى الرجل الجرأة على اتخاذ القرارات في إدارة المشاريع.
- غياب وجود خطط لدى العديد من مجالس البلدية و إقرار موازنات مالية سنوية وتفتقر لتقديم التقارير المالية سواء للمجتمع المحلي أو حتى لجهات الاختصاص، ويعود السبب في ذلك لعدم التفرغ وعدم تلقي عدد من أعضاء المجالس البلدية لمكافآت مالية منتظمة أسوة بالمجالس البلدية الكبيرة وعدم وجود موظفين أكفاء في إدارة المشاريع التي قد تقلل من البطالة والفقر.
- وقوع عدد من المجالس المحلية ضمن تصنيف (ب،ج) حيث السيطرة الأمنية للاحتلال الإسرائيلي أضعف من مساهمة تلك المجالس في إحداث التنمية الاقتصادية.
- ضغط الممولين على المجالس المحلية ووقف جزء من تمويلها لتلك المجالس وربط التمويل بمدى التزام تلك المجالس بتطبيق الرقابة على أموال المشاريع، هذا الأمر لابد أن يدفع المجالس إلى تعزيز عملها وفق أسس الإدارة الرشيدة لتقوية عمل المجالس في استثمار البرامج والمشاريع.
- إن الفقر وحجم الأسرة لهما علاقة مرتبطة بين الفقر ومعدل النمو، وحسب ما جاء أن حجم الأسرة الكبيرة ينتج عنه ظروف غير صحية وتدهور في نوعية الحياة للأفراد بالإضافة إلى ظهور شبح المرض وتعاطي المخدرات وزيادة العنف والتخلي عن النساء والأطفال.
- إن تنفيذ خطط برامج خلق فرص العمل لاسيما في المشاريع المكثفة للعمالة يهيئ الفرصة لاستيعاب أعداد كبيرة من العاطلين عن العمل وبالتالي تحقيق أهداف اجتماعية سامية كالاعتماد

على الذات وتجنيب المجتمع آفات اجتماعية سلبية قد تكون البطالة إحدى أسبابها كالجريمة والسرقة والتفكك الأسري والتسرب من المدارس والجوع.

- إن تفعيل إستراتيجية برامج خلق فرص العمل تقوم على إيجاد برنامج دائم مرن بحيث يندرج تحته مجموعة من المشروعات يزيد من أهمية تنفيذ المشاريع التنموية بشكل سليم ويحد من البطالة والفقر.

5.5 التوصيات:

1.5.5 توصيات الباحث لوزارة الحكم المحلي:

- تأسيس صندوق تكافل في كل بلدية يختص بمساعدة وتنمية الأسر المحتاجة.
- تشجيع المستثمرين الخارجيين من اجل استثمار أموالهم بمشاريع خلق فرص عمل بالتعاون مع البلديات.
- تدريب العاملين في البلديات نحو إدارة المشاريع بشكل أفضل.
- التركيز على مشاريع الأيدي العاملة داخل البلدية من خلال مشاريعها الذاتية.
- تعديل أنظمة الهيئات المحلية من خلال إشراك المجالس البلدية في القرارات المتخذة والمتعلقة بتنفيذ مشاريع ممولة عن طريق وزارة الحكم المحلي من الجهات المانحة.
- استقطاب كفاءات ومهارات بشرية ذو خبرة للبلديات لتنفيذ ومتابعة برامج التطوير للتقليل من الفقر والبطالة.
- تقوية شبكات العمل والشراكة بين الوزارة والبلديات.
- تزويد الحكم المحلي باحتياجات ومطالب البلديات التي يحتاجها المواطن من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وعمل حلقة تواصل بين البلدية والوزارة والمواطن.
- إعطاء أولويات للمشاريع المكثفة التي تعتمد على استيعاب أعداد كبيرة من العمال وذلك بالتشاور فيما بين السلطة الفلسطينية والحكم المحلي ومنظمات الأمم المتحدة والدول المانحة.

2.5.5 توصيات الباحث للحكومة الفلسطينية:

- استقطاب استثمارات مالية خارجية إضافة إلى المانحين.
- العمل على فرض السيادة الفلسطينية في مناطق (ج) وإنشاء مشاريع صناعية ومشاريع صغيرة.
- تخفيض الضرائب على المشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة.
- تشجيع الصناعات المحلية والاستثمار المحلي في فلسطين.
- تشجيع التعاون بين المؤسسات الأهلية والحكومية والمجالس البلدية.
- تفعيل شبكة الحماية الاجتماعية من قبل الحكومة الفلسطينية.
- التخفيف من المركزية والعمل على تعزيز مبدأ الصلاحيات الكاملة.
- تطوير آلية الرقابة المتعلقة بالمشاريع الممولة من قبل الجهات المانحة.
- ضرورة خلق فرص عمل من خلال الشراكة مع المؤسسات المحلية والخاصة.
- تطوير المشاريع الصغيرة داخل البلديات وذلك من خلال فتح صندوق إقراض المواطن للمساهمة في إيجاد فرص عمل.
- المساعدة على وصول منتجات المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلي الأسواق العالمية وزيادة الفرص التسويقية.
- توفير التمويل لهذه المشروعات وتقوية الإمكانيات الإدارية والتنظيمية.
- إنشاء مشاريع كبيرة تتبنى تشغيل الأيدي العاملة بحيث يكون الإشراف الفني مؤهلا تأهيلا عاليا وذا خبرة متميزة في مجال تنفيذ مثل هذه المشروعات ومنها:(الطرق الزراعية وشبكات الصرف الصحي والاتصالات بالإضافة إلى مشاريع استصلاح الأراضي والتشجير والحرف والصناعات اليدوية).

3.5.5 توصيات الباحث للمجالس البلدية في مدينة بيت لحم:

- تخصص البلدية جزء من ميزانيتها لتشغيل الأيدي العاملة.
- تعرض البلدية مشاريعها وبرامجها على المواطنين.
- تقوم البلدية بشكل دوري ووفقا لفترات زمنية محددة في حل مشكلة البطالة.
- تعمل البلدية مع وزارة العمل على جلب كادر متخصص ذو خبرة في معالجة مشكلة البطالة.
- مشاركة البلدية في إعطاء دورات تثقيفية للجمهور للحد من الفقر.
- عمل مشاريع مدروسة النتائج مسبقاً.
- وضع خطط إستراتيجية من قبل ذوي الخبرة والكفاءات المتخصصة بالمشاريع.
- إعطاء دورات، وإنشاء برامج توعية لزيادة التكافل بين أبناء البلد الواحد من أجل مساعدة البلديات في الوصول إلى أهدافها.
- زيادة وتيرة التعاون بين البلديات والحكم المحلي في التغلب على مشكلة البطالة والفقر من خلال تقديم الحكم المحلي مشاريع تشغيل أيدي عاملة للبلديات وزيادة المشاريع الممولة من وزارة المالية والجهات المانحة.
- محاولة اعتماد البلدية على ذاتها من خلال مواردها وإيراداتها في تنفيذ برامج تساهم في تقديم مساعدات نقدية تقلل من الفقر لدى المواطنين في مدينتهم.
- زيادة التعاون بين البلديات وصندوق إقراض وتطوير البلديات في جلب المزيد من مشاريع البنية التحتية وتبني برامج جديدة لتشغيل العاطلين عن العمل.
- ضرورة الاستمرار في تنفيذ برامج ومشاريع قابلة للتحقق وتحد من البطالة والفقر.
- التنسيق مع إدارة المشروعات الصغيرة في نفس المنطقة ومساعدتهم في عملية توسيع وتنمية المشاريع التطويرية والقائمة.
- تعريف مجتمع الأعمال والشركاء بالخدمات التي تقدمها المجالس البلدية لمواطنيها واحتياجاتهم من المشاريع التنموية.

المصادر والمراجع:

المصادر والمراجع المحلية والعربية

أبو رحمة، م. (2006): الحكم المحلي في فلسطين بين مشروعية الفكرة وتقصير الأدوات ورقي الإطار، الحياة الجديدة.

أبو زيد، أ. (2009): التنمية الاجتماعية وحقوق الإنسان، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر.

أبو مصطفى، م. (2009): دور وأهمية التمويل الخارجي في تغطية العجز الدائم لموازنة السلطة الوطنية الفلسطينية؛ دراسة تحليلية عن الفترة الواقعة من 1999 إلى 2008. (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين

أبو ناهية، أ. (2010): ورقة عمل نحو إستراتيجية شاملة لمكافحة الفقر والبطالة في قطاع غزة من منظور المنظمات الأهلية الفلسطينية، مقدمة إلى مؤتمر رؤية تنموية لمواجهة آثار الحرب والحصار على قطاع غزة، غزة ــ فلسطين.

إسلام، خ. (2009): التنمية الاقتصادية والبطالة، دار القلم للنشر، القاهرة، مصر.

إسماعيل، ع. (2005): دور الهيئات المحلية في تعزيز المشاركة وإحداث التنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

اشتية، م، حباس، أ. (2004): البلديات وهيئات الحكم المحلي في فلسطين النشأة والوظيفة ودورها في التنمية الاقتصادية، وزارة الحكم المحلي، فلسطين.

بركات، ع. (2010): دور المجالس القروية المنتخبة في محافظة جنين في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، (رسالة ماجستير)، جامعة القدس، فلسطين.

بشاره، م. (2007): المنهج التعليمي للتنمية، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان.

بلدية الخضر: مجلة بإنجازات بلدية الخضر للمشاريع من العام (2007–2013)، مدينة بيت لحم، فلسطين

بلدية الدوحة: مجلة بإنجازات بلدية الدوحة للمشاريع من العام (2007–2013)، مدينة بيت لحم، فلسطين.

بلدية العبيدية: مجلة بإنجازات بلدية العبيدية للمشاريع من العام (2008–2013)، مدينة بيت لحم، فلسطين.

بلدية بيت جالا: مجلة بإنجازات بلدية بيت جالا للمشاريع من العام (2006–2013)، مدينة بيت لحم، فلسطين.

بلدية بيت ساحور: مجلة بإنجازات بلدية بيت ساحور للمشاريع من العام (2006–2013)، مدينة بيت لحم، فلسطين.

بلدية بيت فجار: مجلة بإنجازات بلدية بيت فجار للمشاريع من العام (2006 – 2013)، مدينة بيت لحم، فلسطين.

بلدية بيت لحم: مجلة بإنجازات بلدية بيت لحم للمشاريع من العام (2006– 2013)، مدينة بيت لحم، فلسطين.

بلدية تقوع: مجلة بإنجازات بلدية تقوع للمشاريع من العام (2010–2013)، مدينة بيت لحم، فلسطين

بلدية جناته: مجلة بإنجازات بلدية جناته للمشاريع من العام (2007 – 2013)، مدينة بيت لحم، فلسطين

بلدية زعترة: مجلة بإنجازات بلدية زعترة للمشاريع من العام (2008–2012)، مدينة بيت لحم، فلسطين.

التميمي، ر. (2013): العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، دار دجلة للنشر والتوزيع، شارع الملك حسين، عمان، الأردن/ شارع السعدون، بغداد، العراق.

الجرباوي، ع. (2000): دور البلديات في فلسطين، الدولة – مجلة دراسات فلسطينية – العدد (9)، الطبعة الاولى، رام الله، فلسطين.

الجرباوي،ع. (2005): أي نوع من السلطة المحلية نريد، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، الطبعة الثانية، رام الله، فلسطين.

جريس، ص. (2009): تاريخ الصهيونية في فلسطين، دار القلم، القاهرة.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2005): أسباب تفشي البطالة في المجتمع الفلسطيني، رام الله، فلسطين.

الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني (2011): البطالة ونسبها في محافظة بيت لحم، رام الله، فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2013): نسب ومعدلات الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة لعام 2014، رام الله، فلسطين.

الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني(2011): الفقر ونسبته في محافظة بيت لحم ، رام الله ،فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2003): خصائص الحضر والريف في الأراضي الفلسطينية، مشروع النشر والتحليل والتدريب لاستخدام بيانات التعداد السكاني، سلسلة تحاليل وصفية.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2009): أهم معالم الفقر في الأراضي الفلسطينية/2004-2009 وفقا للمنهجية الجديدة لتقدير معدلات الفقر العام، رام الله، فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2013): نسب ومعدلات البطالة في الضفة الغربية وقطاع غزة لعام 2013 ، رام الله، فلسطين.

حلاوة، ج. صالح، ع. (2010): مدخل إلى علم التنمية، دار الشروق للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، رام الله، فلسطين.

حلاوة، ج. صالح، ع. (2009): مدخل إلى علم التنمية، دار الشروق للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، رام الله، فلسطين.

الحيالي، و. (2008): البطالة، دراسة بحثية مقدمة إلى الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنيمارك، ط2، الدنمارك.

خالد، ز. (2009): الاقتصاد السياسي للبطالة، مجلة عالم المعرفة، الكويت.

الخطة التنموية الإستراتيجية لوزارة الحكم المحلي (2010): وزارة الحكم المحلي، رام الله، فلسطين.

الرفاعي، ع. (2007): معوقات قياس الفقر، المؤتمر الإحصائي العربي الأول، عمان، الأردن.

زايد، م. (2000): دور المؤسسات الأهلية في التنمية الاجتماعية.هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن دور المؤسسات الحكومية في التنمية الاجتماعية في محافظة دمشق، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة دمشق، سوريا.

سروجي، ط. (2009): التنمية الاجتماعية من الحداثة إلى العولمة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر.

سعيد، ن. (2000): المرأة الفلسطينية ومجالس الحكم المحلي للتنمية والانتخابات، طاقم شؤون المرأة، ط1،، فلسطين.

السلطة الوطنية الفلسطينية، (2004): مجلة الحكم المحلي، شهرية تصدر مؤقتا فصليا عن وزارة الحكم المحلي، الأعداد الأول – أيلول 1999، العدد الثاني – كانون الأول 1999، العدد الثالث، العدد الخامس في أب.

صلاح، س. (2008): إدارة الموارد التنموية، هيليو بولس، مركز موارد التنمية، القاهرة، مصر.

البنك الدولي، (2006): التنمية في العالم، مؤسسة الأهرام، القاهرة.

الطيب، أ. لطيفة، ب. (2011): البطالة في الوطن العربي. أسباب وتحديات، جامعة تبسة – الجزائر.

عبد الحي، ر. (2006): التعليم العالي والتنمية من وجهة نظر نقدية مع دراسات مقارنة، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر.

عبد الرازق، م. (2001): تقييم خطة التنمية الفلسطينية وبرامج الوزارات المختلفة من زاوية مكافحة الفقر، معهد الأبحاث والسياسات الاقتصادية – ماس، فلسطين.

عبد اللطيف، د. (2007): التنمية الاجتماعية في إطار مهنية الخدمة الاجتماعية. الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر.

عبد ربه، ح. (2009): دور المجالس المشتركة في الضفة الغربية في التنمية والحكم المحلي، (رسالة ماجستير)، جامعة القدس، فلسطين.

العبطان، ح. (1990): التعاون الزراعي في العراق وموقعه في فكر حزب البعث العربي الاشتراكي. جامعة المستنصرية، العراق.

عطية، ع. (2003): اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

عفيفي، ص. (2002): قضايا خاصة في الإدارة المجتمعة، الشفافية والمساءلة والشراكة، المركز الدولي للدراسات الإستراتيجية، ط1، القاهرة، مصر.

عمرو، ع. (2004): الحكم المحلي في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية، كلية الحقوق، جامعة القدس، فلسطين.

عمرو، ع. (2009): الإدارة المحلية في فلسطين ووظائفها، جامعة القدس، فلسطين.

عواضة،ح. (1983): الادارة المحلية وتطبيقاتها في الدوال العربية، دراسة مقارنة،ط1، المؤسسة الجامعية للدراسة والنشر، بيروت،لبنان.

عيسى، م. (2012): الفقر والفقراء في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان.

غوينم، ش. (2008): الهيئات المحلية في محافظة رام الله والبيرة بين تقديم الخدمات والطموحات التنموية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة النجاح، فلسطين.

فراج، ع، عقل، م. (2003): تقرير حول التنمية الاجتماعية والاقتصادية في السلطة الفلسطينية، الطبعة الأولى، مركز بيسان للبحوث والإنماء، فلسطين.

قانون الهيئات المحلية الفلسطينية (1997): قانون الهيئات المحلية الفلسطينية وتعديلاته رقم(1) لعام 1997.

قانون الهيئات المحلية رقم (2) المعدل لعام (2005): وزارة الحكم المحلي، فلسطين.

القريوتي، م.(1986): الدور التنموي المطلوب من المجالس البلدية والقروية في الأردن، ورقة عمل قدمت للمؤتمر العام للمجالس البلدية لتطوير الأجهزة المحلية، العقبة، الأردن.

الكيالي، ع. (2009): تاريخ فلسطين الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، دار المعرفة.

المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والاعمار بكدار (2007): برنامج تشغيل فرص العمل، رام الله، فلسطين.

مكي، ع. (1997): العلاقة بين السلطة المركزية وهيئات السلطة المحلية، جامعة بيرزيت، فلسطين.

منظمة الأمن والتعاون الدولي في أوروبا (2007): برنامج الأمم المتحدة الألماني، إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة.

المومني، ع. (2005): تحليل سياسات إدارة الموارد البشرية في برنامج إصلاح القطاع العام وأثرها على البطالة في الأردن، (رسالة ماجستير منشورة)، جامعة اليرموك، الأردن.

الهيتي، ص. (2007)، التنمية السكانية والاقتصادية في الوطن العربي، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

وزارة الحكم المحلي.(2007): حكم محلي رشيد قادر على تحقيق تنمية مستدامة بمشاركة مجتمعية فاعلة، المادة الارشادية، رؤية قطاع الحكم المحلي،تشرين اول، فلسطين.

المراجع الأجنبية

Abid، (1987): العقبات التي تواجهها التنمية في الدول النامية، دراسة على التجمعات ذات السمات الاجتماعية، (رسالة دكتوراه)، جامعة لفربول، بريطانيا.

Lee, (2004): Tools of support transparency in local governance against poor society in Germany. Germany

Jak, (2006): The role of projects against replicating works in England, England.

المواقع الالكترونية

الغزالي، م. (2007): الحكم الصالح طريق إلى التنمية، ط1، فلسطين.

(www.shfhyah.org , 4\5\2009)

وزارة الحكم المحلي. (2007): المشاريع في الهيئات المحلية الفلسطينية واحتياجات المواطنين بين المرحلية، والتوقعية والبنيوية. (www.molg.pna.ps ,27\6-).

وزارة الحكم المحلي.(2007): دراسة استطلاعية حول تصنيف الهيئات المحلية الفلسطينية.

(www.molg.gov.ps/studies/tasneef20%/alhayaat.pdf/2007)

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (2009): مؤشرات التنمية الاقتصادية.

(www.wikipedia, 12\5\2009)

مركز دراسات الوحدة العربية (2004): (www.arab-unity.net).

الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة (2006): قواعد أساسية في عمل الهيئات المحلية مدونة قواعد وسلوك لرؤساء وأعضاء مجالس الهيئات المحلية وموظفيها، فلسطين.

(www.aman-palestine.org)

الملاحق

ملحق (1) الاستبانة

عمادة الدراسات العليا
معهد التنمية المستدامة
مسار بناء مؤسسات وتنمية مستدامة

(استبانه بحث)

الإخوة رئيس ومدراء ورؤساء أقسام البلدية المحترمين

"مشاريع وبرامج مجالس البلدية ودورها في الحد من مشكلة البطالة وعلاقتها بالفقر في محافظة بيت لحم"

أخي الكريم، أختي الكريمة،
تحية وبعد،

بين أيديكم هذه الاستبانة حيث تهدف إلى التعرف على آرائكم حول هـذا الموضـوع " **مشـاريع وبرامج مجالس البلدية ودورها في الحد من مشكلة البطالة وعلاقتها بالفقر في محافظة بيت لحم** "وأرجو منكم الإجابة على هذه الأسئلة بشكل كامل ودقيق علما بان هذه المعلومات ستعامل بكامـل السرية ولأغراض البحث العلمي، وضمن متطلبات استكمال الحصول على شهادة الماجستير فـي الدراسات التنموية.

شاكرين لكم حسن تعاونكم

الباحث
عامر زبون

الجزء الأول:

اسم البلدية:.....

الرجاء وضع إشارة (X) في المربع الذي يتوافق مع إجابتك:

1. **المنصب داخل البلدية:**

أ) رئيس البلدية ☐ ب) مدير البلدية ☐ ج) مدير / رئيس قسم الهندسة ☐

د) رئيس قسم التخطيط والبرامج ☐

هـ) مدير / رئيس / موظفي قسم الشؤون الإدارية والمالية ☐

2. **تصنيف البلدية** 1) بلدية (أ) ☐ 2) بلدية (ب) ☐ 3) بلدية (ج) ☐

3. **الجنس:** أ) ذكر ☐ ب) أنثى ☐

4. **العمر:** أ) أقل من25 ☐ ب)26 ــ 40 ☐ ج)41 ــ 50 ☐ د) أكثر من50 ☐

5. **المؤهل العلمي:** أ) توجيهي فأقل ☐ ب) دبلوم ☐

ج) بكالوريوس ☐ د) ماجستير فأعلى ☐

6. **الحالة الاجتماعية:** أ) أعزب ☐ ب) متزوج ☐ ج) غير ذلك ☐

7. **سنوات الخدمة في المجلس البلدي التي تعمل فيه حاليا:**

أ) أقل من 5 سنوات ☐ ب)6- 10 ☐ ج)11-15 ☐ د) أكثر من 15 ☐

الجزء الثاني:

أسئلة البحث: الرجاء وضع علامة (X) في الفراغ المقابل لإجابتك حسب وجهة نظرك:

السؤال الأول: ما هو الدور التنموي لمشاريع مجالس البلدية في الحد من مشكلة البطالة في محافظة بيت لحم:

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
1	تساهم البلدية في زيادة الدخل عن طريق خلق فرص عمل					
2	تقوم البلدية بشكل دوري بحل مشكلة البطالة عبر مشاريع إنتاجية في فترات زمنية محددة					
3	تعمل البلدية بشكل دوري لحل مشكلة البطالة من خلال تخصيص ميزانية لتشغيل الأيدي عاملة					
4	توفر البلدية الأولوية في مشاريع البنية التحتية للعاطلين عن العمل					
5	تعرض البلدية مشاريعها التنموية الخدماتية على المجتمع المحلي					
6	تساهم البلدية في تقليل نسبة البطالة عن طريق تشغيل أيدي عاملة من خلال مشاريع بناء المدارس					
7	توفر البلدية فرص عمل من خلال مساهمتها بنسبة مئوية 25% في المشاريع المقدمة					
8	هناك تقييم وبشكل مستمر للمشاريع التنموية المنفذة من قبل البلدية					
9	تعمل مشاريع البلدية التنموية على زيادة دخل الفرد من خلال تشغيل المواطنين					
10	هنالك آلية واضحة لدى إدارة البلدية في التوظيف فيما يتعلق بالمشاريع التنموية لخلق فرص عمل					
11	يوجد تنسيق بين المجالس البلدية في برامج الحد من البطالة					
12	تعمل وزارة العمل والاقتصاد بالتعاون مع البلدية على جذب كادر بشري ذو خبرة لتدريب العاطلين عن العمل وتقليل البطالة					
13	تساعد البلدية في توظيف الأيدي العاملة عن طريق مشاريع البنية التحتية للحد من البطالة					
14	تقوم البلدية بدراسة احتياجات المجتمع المحلي					

السؤال الثاني: ما هي وسائل النهوض بمشاريع وبرامج مجالس البلدية للحد من مشكلة البطالة وعلاقتها بالفقر في محافظة بيت لحم:

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
1	يشارك المجلس البلدي مع المجتمع المحلي في البرامج الاجتماعية المتعلقة بمحاربة الفقر من خلال كادر متخصص					
2	مدى حصول البلدية على منح خارجية لدعم مشاريعها المرتبطة بتقليل نسبة البطالة وبالتالي تنمية المجتمع					
3	نجاح البلدية في الحصول على منح داخلية من المجتمع المحلي لانجاز مشاريعها الاقتصادية.					
4	تعتمد البلدية على خطط تشغيلية للوصول إلى عوائد مالية تحد من الفقر					
5	مدى قيام البلدية بتشجيع الاستقرار الاقتصادي عن طريق زيادة فرص العمل من خلال مشاريعها المنفذة					
6	مدى مساهمة البلدية في تحفيز الحرف اليدوية بشكل عام					
7	شاركت البلدية مع الحكم المحلي في إعطاء دورات تدريبية وورش عمل للحد من البطالة والفقر					
8	ساهمت البلدية من خلال مشاريعها التنموية في تنمية قدرات العمالة					
9	دعم الوزارات المعنية للمجالس البلدية بمشاريع تشغيل الأيدي العاملة وعلى رأسها الحكم المحلي من وسائل النهوض					
10	دعم صندوق إقراض وتطوير البلديات للمجالس بمشاريع تعبيد الشوارع وبناء المدارس من وسائل النهوض					
11	مساهمة البلدية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة عن طريق مشاريعها المنفذة					
12	قيام البلدية بتلبية الحاجات الأساسية للمواطن من خلال المشاريع التي تنفذها					
13	تقوية الشراكة بين مؤسسات المجتمع المحلي والبلديات					
14	تسهيل الاستثمارات الخارجية داخل المجتمع المحلي					

السؤال الثالث: ما هي علاقة برامج مجالس البلدية في التقليل من الفقر بمحافظة بيت لحم:-

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
.1	ساهمت البلدية في التقليل من الفقر عن طريق تعاونها مع الجمعيات التعاونية الخيرية					
.2	ساهمت البلدية بالتعاون مع وكالة الغوث على التقليل من حدة الفقر من خلال برنامج تشغيل الأيدي العاملة					
.3	ركزت البلدية على مشاريع البنية التحتية من خلال صندوق إقراض وتطوير البلديات					
.4	تساهم البلدية بتدريب العاطلين عن العمل على مهارات تفيدهم في تبني برامج تحد من الفقر					
.5	ساهمت البلدية ببرامج توعوية من خلال المؤسسات المجتمعية في التقليل من الفقر عن طريق عقد اجتماعات دورية					
6	حصلت البلدية على مشاريع يدوية حرفية في التقليل من الفقر					
7	ساهمت البلدية في تشجيع التجارة والصناعة للتقليل من الفقر من خلال تنفيذ مشاريع تنموية صغيرة					
8	شجع التعاون بين البلدية وصندوق التنمية الإسلامي على النهوض بالوضع الاجتماعي من خلال برامج الفقر					
9	ساهمت البلدية في الحد من الفقر من خلال تعاونها مع المؤسسات الإنمائية الإقليمية عن طريق جلب مشاريع لتشغيل أيدي عاملة					
10	اعتمدت البلدية على العنصر النسوي في العديد من مشاريعها المنفذة لتحسين الوضع الاجتماعي للأسرة					
11	شاركت البلدية في الحد من الفقر من خلال تقديم مساعدات نقدية للأسر المحتاجة وبالتنسيق مع الجهات المعنية					

<u>السؤال الرابع</u>: ما هي معوقات الدور التنموي لمشاريع مجالس البلدية في الحد من مشكلة البطالة في محافظة بيت لحم:

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
.1	ضعف التمويل المحلي للبلديات بما يلزمها من مشاريع تنموية ساهم في عدم التقليل من البطالة					
.2	قلة الإمكانيات والموارد المالية في البلدية					
.3	الوضع الاقتصادي للمجتمع من حيث قلة الموارد المالية والإمكانيات يعتبر من أهم معيقات الحد من البطالة					
.4	الوضع الاجتماعي من حيث عدم التكافل بين الأسر يعتبر من أهم معيقات الحد من البطالة					
.5	عدم توفر مصادر الدخل المتنوعة للبلدية يضعف من فعالية مشاريعها التنموية					
.6	عدم مساهمة الحكم المحلي في دعم البلدية بمشاريع تشغيلية للأيدي العاملة					
.7	الأداء الإداري الضعيف من معوقات الدور التنموي في التقليل من البطالة					
.8	ضعف تنسيق المجالس البلديات فيما بينها للحد من البطالة					
.9	الوضع الاقتصادي من حيث وجود الاحتلال الإسرائيلي من أهم المعيقات في الحد من البطالة					
.10	ضعف التنسيق بين البلديات ووزارة الحكم المحلي					
11	ضعف التنسيق بين البلديات ومجالس الخدمات المشتركة					

السؤال الخامس:- ما هي معوقات الدور التنموي لبرامج مجالس البلدية في التقليل من الفقر في محافظة بيت لحم:

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
.1	الوضع السياسي من حيث حواجز الاحتلال هو من معوقات الدور التنموي في التقليل من الفقر					
.2	الوضع الاجتماعي من حيث عدم تضامن العاملين مع بعضهم البعض هو من معوقات الدور التنموي في التقليل من الفقر					
.3	الوضع الاقتصادي من حيث عدم توفر فرص عمل يعتبر من أهم المعيقات أمام الحد من الفقر					
.4	من معوقات التقليل من الفقر عدم تعاون الجمعيات الخيرية التنموية مع المجالس البلدية					
.5	ضعف الموازنة السنوية الخاصة بالمشاريع المقدمة للبلدية من خلال وزارة المالية					
.6	ازدياد البطالة يؤدي إلى زيادة نسبة الفقر					
.7	سوء توزيع الأموال المقدمة للبلدية من حيث عدم تخصيص برامج اجتماعية يعتبر من معوقات التقليل من الفقر					
.8	من معوقات التقليل من الفقر عدم تعاون المنظمات غير الحكومية مع المجالس البلدية					
.9	وجود الاحتلال الإسرائيلي من معوقات تقليل الفقر					
.10	عدم توفر الخبرات والكفاءات البشرية اللازمة لإدارة البرامج والمشاريع المقدمة للبلدية من أهم المعوقات					

السؤال السادس:

ما آليات النهوض بدور المشاريع والبرامج في الحد من البطالة والفقر من وجهة نظرك الشخصية؟

.....

.....

.....

ملحق (2): قائمة أسماء المحكمين:

الاسم	التخصص	مكان العمل
الدكتور إبراهيم عوض	إدارة الأعمال	جامعة القدس
الدكتور عبد الوهاب الصباغ	علم اجتماع	جامعة القدس
الدكتور عبد الناصر المكي	إدارة الأعمال	جامعة بير زيت
الدكتور زياد قنام	العلوم التنموية	جامعة القدس
الدكتور أسامة شهوان	إدارة الأعمال	جامعة الخليل
الدكتور محمد الجعبري	إدارة الأعمال	جامعة الخليل
الدكتور محمد العبادي	إدارة واقتصاد	جامعة القدس
الدكتور عمر الصليبي	إدارة الأعمال	جامعة القدس
الدكتور يوسف أبو فارة	إدارة الأعمال	جامعة الخليل
الدكتور علي صالح	إدارة الأعمال	جامعة القدس

ملحق رقم (3): أسئلة المقابلة

خاص بقسم الهندسة والمشاريع: أسئلة المقابلة المتعلقة بالمشـــاريع والبـــرامج المنفـــذة للأعـــوام من(2013/2007):

1. نوع المشاريع والبرامج المنفذة:.....

2. عدد المشاريع والبرامج التي نفذتها البلدية بهدف الحد من البطالة والفقر:.....

3. عدد المستفيدين من المشاريع والبرامج (العمال) بشكل مباشر:.....

4. عدد المستفيدين من المشاريع والبرامج (المواطنين) بشكل غير مباشر:.....

5. القيمة المالية الإجمالية للمشاريع والبرامج:.....

6. البلدية التي شغلت اكبر عدد من العاطلين عن العمل:.....

7. البلدية التي شغلت اقل عدد من العاطلين عن العمل:.....

8. ما هي أكثر أنواع المشاريع تشغيلا للأيدي العاملة في البلدية:.....

ملحق (4): قائمة بالأسماء التي أجريت معهم أداة الدراسة (المقابلة):

- حسام الياس عطاالله إبراهيم: مدير دائرة الهندسة والمشاريع في بلدية بيت لحم.
- أحمد محمود الوحش: رئيس قسم الهندسة والمشاريع في بلدية تقوع.
- راتب ساهر حسن عبيات: رئيس قسم الهندسة والمشاريع في بلدية العبيدية.
- نديم جريس جبر الحذوة: مدير دارة الهندسة والمشاريع في بلدية بيت جالا.
- بونس محمود العزة: رئيس قسم الهندسة والمشاريع في بلدية الخضر.
- نضال صلاح صلاح: رئيس قسم الهندسة والمشاريع في بلدية الدوحة.
- محمد محمود احمد ذويب: رئيس قسم الهندسة والمشاريع في بلدية زعترة.
- حنان جريس حنا منولي: مدير دائرة الهندسة والمشاريع في بلدية بيت ساحور.
- ميساء أحمد خليل ديرية: رئيس قسم الهندسة والمشاريع في بلدية بيت فجار.
- مسعدة عرفات محمد جبران: رئيس قسم الهندسة والمشاريع في بلدية جناته.

ملحق (5) اسم البلدية في محافظة بيت لحم كما زودت بها وزارة الحكم المحلي في محافظة بيت لحم:

الرقم	اسم البلدية
.1	بلدية بيت لحم
.2	بلدية بيت ساحور
.3	بلدية بيت جالا
.4	بلدية بيت فجار
.5	بلدية الخضر
.6	بلدية تقوع
.7	بلدية زعترة
.8	بلدية جناتة
.9	بلدية الدوحة
.10	بلدية العبيدية

ملحق رقم (6): كتاب تسهيل مهمة من معهد التنمية المستدامة– جامعة القدس

بسم الله الرحمن الرحيم

معهد التنمية المستدامة

Institute of Sustainable Development

التاريخ: 2014/9/8

الى من يهمه الأمر،،

تحية طيبة ويعد،،

يقوم الطالب عامر محمود الزبون / تخصص بناء مؤسسات وتنمية بشرية ورقمه الجامعي (21012720) بعمل بحث بعنوان (مشاريع وبرامج البلديات المحلية ودورها في الحد من مشكلة البطالة ومكافحة الفقر في محافظة بيت لحم ") مما يستلزم من بحثه جمع المعلومات، والمقابلات وتوزيع الإستبانات، فنرجو السماح له بذلك، بما يخدم أغراض البحث العلمي.

مع جزيل الشكر،،

د. عزمي الاطرش

مدير معهد التنمية المستدامة

Jerusalem – Abu Deis
Tel / Fax: 009722790345
P.O.Box: 51000, 20002

القدس- أبوديس
تلفاكس 009722790345
ص.ب: 51000 او 20002

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
1	الاستبانة.	147
2	قائمة أسماء المحكمين	154
3	أسئلة المقابلة	155
4	قائمة بأسماء التي أجريت معهم أداة الدراسة (المقابلة)	156
5	اسم البلدية في محافظة بيت لحم كما زودت بها الحكم المحلي في محافظة بيت لحم	157
6	كتاب تسهيل مهمة من معهد التنمية المستدامة– جامعة القدس	158

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1.2	**التوزيع النسبي للأفراد (15 سنة فأكثر) في محافظة بيت لحم 2005-2010.**	31
2.2	**يبين نسب الفقر بين الأفراد وفقاً لأنماط الاستهلاك الشهرية في محافظة بيت لحم والضفة الغربية، 2009-2010 حسب (جهاز الإحصاء المركزي، 2011).**	34
1.3	أعداد المبحوثين في المجالس البلدية (مجتمع الدراسة) في محافظة بيت لحم وفق براءة التشكيلات للموظفين المعدة في الميزانية الفعلية للبلديات في المحافظة.	63
2.3	خصائص العينة الديمغرافية.	64
3.3	نتائج التحليل العاملي (Factor Analysis) لفقرات أداة الدراسة.	69
4.3	نتائج معادلة الثبات كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) لأداة الدراسة بأبعادها المختلفة.	72
5.3	مفتاح المتوسطات الحسابية.	74
1.4	ما الدور التنموي لمشاريع مجالس البلدية في الحد من مشكلة البطالة في محافظة بيت لحم.	75
2.4	المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسب وسائل النهوض بمشاريع وبرامج مجالس البلدية للحد من مشكلة البطالة وعلاقتها بالفقر في محافظة بيت لحم مرتبة حسب الأهمية.	78
3.4	المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية لدور التنموي لبرامج مجالس البلدية تقليل من الفقر بمحافظة بيت لحم مرتبة حسب الأهمية.	79
4.4	المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية للمعوقات الدور التنموي لمشاريع مجالس البلدية في الحد من مشكلة البطالة في محافظة بيت لحم مرتبة حسب الأهمية.	81
4.5	المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية لمعوقات الدور التنموي لبرامج مجالس البلدية في التقليل من الفقر في محافظة بيت لحم مرتبة حسب الأهمية.	83
4.6	نتائج اختبار ت (t.test) للفروق في "مشاريع وبرامج مجالس البلدية ودورها في الحد من مشكلة البطالة وعلاقتها بالفقر في محافظة بيت لحم" تعزى لمتغير الجنس.	85
4.7	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (one way analysis of variance) للفروق في "مشاريع وبرامج مجالس البلدية ودورها في الحد من مشكلة البطالة وعلاقتها بالفقر في محافظة بيت لحم" تعزى لمتغير المنصب داخل البلدية.	86
4.8	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدور "مشاريع وبرامج مجالس البلدية ودورها في الحد من مشكلة البطالة وعلاقتها بالفقر في محافظة بيت لحم" تعزى لمتغير المنصب داخل البلدية.	88

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
4.9	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (one way analysis of variance) للفروق في دور مشاريع وبرامج مجالس البلدية ودورها في الحد من مشكلة البطالة وعلاقتها بالفقر في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير الفئة العمرية.	90
4.10	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية دور مشاريع وبرامج مجالس البلدية ودورها في الحد من مشكلة البطالة وعلاقتها بالفقر في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير الفئة العمرية.	92
4.11	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (one way analysis of variance) للفروقات في دور مشاريع وبرامج مجالس البلدية ودورها في الحد من مشكلة البطالة وعلاقتها بالفقر في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية.	94
4.12	المتوسطات الحسابية والانحرافات دور مشاريع وبرامج مجالس البلدية ودورها في الحد من مشكلة البطالة وعلاقتها بالفقر في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية.	95
4.13	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (one way analysis of variance) للفروق في دور مشاريع وبرامج مجالس البلدية ودورها في الحد من مشكلة البطالة وعلاقتها بالفقر في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير المؤهل العلمي.	96
4.14	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدور مشاريع وبرامج مجالس البلدية ودورها في الحد من مشكلة البطالة وعلاقتها بالفقر في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير المؤهل العلمي.	98
4.15	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (one way analysis of variance) للفروق لدور مشاريع وبرامج مجالس البلدية ودورها في الحد من مشكلة البطالة وعلاقتها بالفقر في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير تصنيف البلدية.	100
4.16	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدور مشاريع وبرامج مجالس البلدية ودورها في الحد من مشكلة البطالة وعلاقتها بالفقر في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير تصنيف البلدية.	101
4.17	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (one way analysis of variance) للفروق في دور مشاريع وبرامج مجالس البلدية ودورها في الحد من مشكلة البطالة وعلاقتها بالفقر في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير سنوات الخدمة في المجلس البلدي.	102
4.18	نتائج اختبار توكي (tukey test) للفروق في دور مشاريع وبرامج مجالس البلدية ودورها في الحد من مشكلة البطالة وعلاقتها بالفقر في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير سنوات الخدمة في المجلس البلدي.	104
4.19	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية الفروق دور مشاريع وبرامج مجالس البلدية ودورها في الحد من مشكلة البطالة وعلاقتها بالفقر في محافظة بيت لحم تعزى لمتغير سنوات الخدمة في المجلس البلدي.	105

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
4.20	تحليل المقابلة التي أجريت مع بلدية بيت لحم.	111
4.21	تحليل المقابلة التي أجريت مع بلدية بلدية زعترة.	112
4.22	تحليل المقابلة التي أجريت مع بلدية الخضر.	113
4.23	تحليل المقابلة التي أجريت مع بلدية تقوع.	114
4.24	تحليل المقابلة التي أجريت مع بلدية العبيدية.	115
4.25	تحليل المقابلة التي أجريت مع بلدية الدوحة.	116
4.26	تحليل المقابلة التي أجريت مع بلدية بيت جالا.	117
4.27	تحليل المقابلة التي أجريت مع بلدية بيت فجار.	118
4.28	تحليل المقابلة التي أجريت مع بلدية بيت ساحور.	119
4.29	تحليل المقابلة التي أجريت مع بلدية جناتة.	120

فهرس المحتويات

الإهداء .....

إقـــــرار .....أ

شكر وعرفان .....ب

التعريفات .....ج

ملخص الدراسة باللغة العربية .....و

ملخص الدراسة باللغة الانجليزية .....ج

الفصل الأول: مقدمة الدراسة وأساسياتها 1

1.1 المقــدمـــة 1

2.1 مشكلة الدراسة 3

3.1 مبررات الدراسة 4

4.1 أهمية الدراسة 4

5.1 أهداف الدراسة 5

6.1 أسئلة ألدراسة 6

7.1 فرضية الدراسة 6

8.1 حدود الدراسة 7

9.1 محددات الدراسة 8

الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة 10

1.2 الإطار النظري 10

1.1.2 المقدمة 10

1.1.1.2 نبذة تاريخية عن الحكم المحلي 11

2.1.1.2 الخطة التنموية الإستراتيجية للحكم المحلي الفلسطيني 13

3.1.1.2 الحكم المحلي وارتباطه بعمل المجالس البلدية 13

4.1.1.2 المجالات التنموي للهيئات المحلية 14

2.1.2 تاريخ الهيئات المحلية في فلسطين 15

3.1.2 الهيئات المحلية بعد دخول السلطة الوطنية الفلسطينية 18

2.3.1.2 نشأت المجالس البلدية 21

3.3.1.2 تصنيف البلديات في فلسطين 22

4.3.1.2 دور البلديات ووظائفها وصلاحياتها 23

1.4.1.2 نبذة عامة عن القسم 24

5.1.2 البطالة في فلسطين 25

1.5.1.2 نسب البطالة في الضفة الغربية وقطاع غزة ومحافظة بيت لحم .....26.....
6.1.2 الفقر في فلسطين ومحافظة بيت لحم .....32.....
1.6.1.2 أسباب الفقر .....33.....
2.6.1.2 نسب ومعدلات الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة .....34.....
7.1.2 المشاريع وأهميتها .....36.....
1.7.1.2 احتياجات الشعب للمشروع والبرامج المقدمة من المجالس البلدية .....37.....
2.7.1.2 المشاريع والدول المانحة .....38.....
8.1.2 مفهوم التنمية العام .....39.....
1.8.1.2 الدور التنموي (التنمية الاقتصادية والاجتماعية) للمشاريع والبرامج .....40.....
2.8.1.2 الدور التنموي (التنمية الاجتماعية) للبرامج للحد من الفقر .....40.....
3.8.1.2 الدور التنموي (التنمية الاقتصادية) للمشاريع للحد من البطالة .....41.....
4.8.1.2 المعيقات التي تقف أمام المشاريع والبرامج .....42.....
5.8.1.2 المشاريع والبرامج التي نفذتها المجالس البلدية في محافظة بيت لحم وساهمت من خلالها في الحـــد مـــن البطالة والفقر .....44.....
1.5.8.1.2 المشاريع والبرامج التي نفذتها بلدية بيت لحم وساهمت في الحد من البطالة والفقر .....44.....
2.5.8.1.2 المشاريع والبرامج التي نفذتها بلدية زعترة وساهمت في الحد من البطالة والفقر .....44.....
3.5.8.1.2 المشاريع والبرامج التي نفذتها بلدية الخضر وساهمت في الحد من الفقر والبطالة .....45.....
4.5.8.1.2 المشاريع والبرامج التي نفذتها بلدية تقوع وساهمت في الحد من البطالة والفقر .....45.....
5.5.8.1.2 المشاريع والبرامج التي نفذتها بلدية العبيدية وساهمت الحد من البطالة والفقر .....46.....
6.5.8.1.2 المشاريع والبرامج التي نفذتها بلدية الدوحة وساهمت في الحد من البطالة والفقر .....46.....
7.5.8.1.2 المشاريع والبرامج التي نفذتها بلدية بيت جالا وساهمت في الحد من البطالة والفقر: .....47.....
8.5.8.1.2 المشاريع والبرامج التي نفذتها بلدية بيت فجار وساهمت في الحد من البطالة والفقر .....47.....
9.5.8.1.2 المشاريع والبرامج التي نفذتها بلدية بيت ساحور وساهمت في الحد من البطالة والفقر .....48.....
10.5.8.1.2 المشاريع والبرامج التي نفذتها بلدية جناته وساهمت في الحد من البطالة والفقر .....49.....
2.2 الدراسات السابقة .....50.....
1.2.2 الدراسات المحلية .....50.....
2.2.2 الدراسات العربية .....53.....
3.2.2 الدراسات الأجنبية .....55.....
4.2.2 نقد الدراسات السابقة .....58.....

الفصل الثالث: منهجية وإجراءات الدراسة .....61.....

1.3 مقدمة .....61.....
2.3 منهجية الدراسة .....61.....
3.3 مجتمع الدراسة .....62.....
4.3 عينة الدراسة .....63.....

1.4.3 خصائص العينة الديمغرافية 65
4.3 أداة الدراسة 66
5.3 طرق جمع البيانات ومصدرها 67
6.3 إجراءات تطبيق الدراسة 67
1.6.3 صدق أداة الدراسة 68
2.6.3 ثبات أداة الدراسة 72
7.3 متغيرات الدراسة: 73
8.3 المعالجة الإحصائية للبيانات 74

الفصـــل الرابـــع: عرض نتائـــج الدراســـة ومناقشتها 75

1.4 مقدمة 75
2.4 أسئلة الدراسة 75
3.4 فرضيات الدراسة 84
4.4 تحليل السؤال الإنشائي 106
5.4 تحليل المقابلات 107
1.5.4 تحليل المقابلات مع قسم الهندسة 107
2.5.4 تحليل المقابلات مع كل بلدية 111
2.5.4 تلخيص نتائج أداة المقابلة 121

الفصل الخامس: النتائج والتوصيات 123

1.5 المقدمة 123
2.5 نتائج الدراسة 123
1.2.5 النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة 123
2.2.5 نتائج الدراسة الديمغرافية للمبحوثين 125
3.2.5 النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة 126
3.5 تلخيص نتائج الدراسة 129
4.5 الاستنتاجات 132
5.5 التوصيات 135
المصادر والمراجع 138
الملاحق 146
قائمة الملاحق 159
قائمة الجداول 160
فهرس المحتويات 163